شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية

العدد (٦٢) ١٥/١٢/٢٠٠٧



لجنة المناصحة تسرّح المتطرفين، وخلاياهم تتكاثر، واعتقالات جديدة

الوهابية و إحياء سنّة الإغتيالات!



الهوية السعودية والوحدة الوطنية



معاقبة الضحية

وجوه حجازية



أنابوليس: الخذلان للسعودية

السعودية: الهوية والتعددية



هيئة القتل بالمنكر

فتاة القطيف ومملكة العار



آثار المدينة المنورة والنسيان

تطرف الوهابية: أين العلاج؟

هذا العدد

دولة الآمال

ليس كل ما يتمناه المرء في هذه الدولة يدركه، بل غالباً ما يقع خلافه، مع أن في نموذج الدولة الريعية تصبح الآمال كلها معلّقة عليها، فهي طلبت ذلك وارتضت به بديلاً عن التنازل عن جزء من السلطة، ولكنه ليس بالضرورة بديلاً ناجعاً ولا حتى مريحاً بالنسبة للدولة، فقد يضع الرعية أعباءً إضافية بما في ذلك الآمال المبالغ فيها على الدولة، والتي لا تتحقق إلا بعمل إعجازي.

يأمل كثيرون، مثلاً، في أن يجدوا في (أبو متعب) صورة أخرى ولو مصغّرة للصحابي البطل خالد بن الوليد في قيادة حرب تحرير فلسطين، وإحياء صلاة الخليفة عمر في المسجد الأقصى، لكنه أمل ينقصه كثير من الواقعية والجدارة، والجهوزية، والكفاءة وأشياء أخرى مرتبطة بمتطلبات القيادة التاريخية. ويأمل كثيرون في أن تكون الدولة السعودية نموذجاً فريداً في تطبيق القانون، وإشاعة الأمن، وتحقيق العدل والمساواة والرفاه، ولكنه أمل يدحضه سلوك الأمراء في تعطيل القانون بل وخرقه، وتخويف كل من يفتح فمه إلا عند حكيم الأسنان (كما يقول غوار في مسرحية ضيعة تشرين)، والاكتناز غير المشروع من قبل الأمراء عبر مخصصات مالية عالية للكبار من أفراد العائلة المالكة، ومصادرة الممتلكات العامة من أراض وعقارات، والإحتكام لقانون القوة والغلبة بدلاً من قوة القانون، وتشريع أحكام ما أنزلت على نبي أو رسول في الحدود.. ويأمل كثيرون في أن تعتق العائلة المالكة رقبتها من ربقة تحالفات مجحفة مع الغرب الذي جعل من بلادنا بئراً نفطياً مفتوحاً يتدفق على مصانعه وطائراته وسفنه وعرباته، فيما تحرم البلاد من مجرد السعي لتحويل النفط الى جزء جوهري من نشاط صناعي متنوع، الخفيف منه والثقيل، على الأقل من أجل توليد فكرة الإستقلال التي ماتت منذ عقود، وأصبحت حلماً وربما تحوّلت الى مبعث سخرية لدى كثيرين، بفعل هيمنة ذهنية الإستهلاك التي باتت خياراً مريحاً في دول تستطيب العيش على دعم الخارج، الذي تقوم العلاقة البينية معه على تحويل الحماية الخارجية الى سلعة تشترى، في مقابل النفط.

يأمل كثيرون، والآمال لا تنقطع لدى الحالمين، أن تكون دولة (أبو متعب) مصدر آمال الفقراء والبديل الإنقاذي لمجتمع الحرمان والبطالة. ومن المصادفات غير النادرة، أننا نتحدث عن أوضاع الفقراء في بلد الفائض النفطي الخيالي ونتذكر ثروة الملك (أبو متعب) التي نشرنا نبأ عنها في العدد السابق فلم تتجاوز الـ ٢٠ مليار دولاراً فقط لاغير.

سيقول لك المتشبّثون بالحلم، دعك من كل ذلك، واعقد رايتك بناصية أمل جديد، بعد صدور ميزانية العام ٢٠٠٨ وهي أكبر موازنة مالية في تاريخ هذه الدولة، أي بواقع ٤٥٠ مليار ريال للإيرادات و٤١٠ مليارات ريال للإنفاق العام، وبفائض قدره ٤٠ مليار ريال، والله أعلم حيث يكون فائض عباده! للتذكير فقط لا غير، أن ميزانية العام الماضي ٢٠٠٧، بلغ فيها الفائض ١٧٨.٥ مليار ريال، فهل من مجيب عن سؤال عبد فقير حول الصراط الذي سار عليه الفائض أم كان من نصيب طوفان الجشع الذي يخفي أثر كل عين!.

ميزانية آمال، إذاً، ومن حق الشعب الذي كدح وشقى في توفيرها أن يأمل، وما يأمله سوى جزءً من حقه المشروع، وله أن يتساءل عن دور هذه الميزانية في تصحيح الأوضاع الإقتصادية الخانقة، فهل ستكون الميزانية رافعة لآمال الشعب، أو خافضة لها، وله أن يضع المعطيات والأرقام أمام مهندسي الميزانية وأصحاب القرار في توزيعها. فنحن ندرك أن ثمة تداعيات إقتصادية وإجتماعية خطيرة بفعل العجوزات السابقة في موازنات الدولة منذ ١٩٨٢ وحتى ٢٠٠٣، ولكن تبدّل الحال بعد ذلك، وبدأ الأخضر يكسو الميزانية، والفائض يكللها، ومن حق الناس أن تطالب بما خسرته بفعل السياسات الاستئثارية التي رسمتها الدولة طيلة العقدين الماضيين، حتى تجففت المنابع المالية في الداخل والخارج.

الفقراء الذي يعيشون تحت خط الفقر والذين حصر الدكتور راشد الباز في دراسته عام ٢٠٠٥ نسبتهم بـ ٦٠ بالمئة، مع الحفاظ على حق المعترضين عليها، من حقهم أن يتساءلوا عن مصيرهم، وماهي الحلول التي أعدّتها الدولة لحل مشكلتهم، ومن حق آخرين تصل نسبتهم الى ٦٥ بالمئة عن إمكانية توفير الدولة لقروض عقارية من أجل تملك مسكن نهائي بدلاً من العيش في بيوت مستأجرة. ومن حق ٥١ بالمئة من الأسر السعودية أن تتساءل عن فرص الحصول على دخل ثابت بما يكفل عيشاً مستقراً. ومن حق الشعب جميعاً أن يتساءل هل الأمن السياسي أولى من الأمن الإجتماعي حتى تخصص الدولة ٤٠ مليار ريال سنة ٢٠٠٤ ويزداد تباعاً في السنوات اللاحقة، بحجة مكافحة الإرهاب، فيما لم تنفق الدولة عشر المبلغ على محاربة الفقر والبطالة التي شكّلت نسبة ٢٠ بالمئة على أقل تقدير، وبتصريح وزير العمل والشؤون الإجتماعية من أن هناك ٣.٢ مليون سعودي يبحث عن وظائف.

ومن حق الطبقة الوسطى أن تتساءل عن خيارات الدولة في ترميم بنيتها المتآكلة، بسبب عجزها عن الوفاء بالمستلزمات الأساسية للحياة، حتى صار قسم منها جزءً من الطبقات الدنيا الفقيرة، بما يعتبر مؤشراً خطيراً على إمكانية التحوّل الى نظام رأسمالي صرف تتشقق الطبقات فيه وتضمحل لتصبح طبقتين: فقراء وأغنياء.

ويكبر السؤال عن نظرية الدولة في معالجة مشكلة الفقر، وعن مصير (الصندوق الخيري لمكافحة الفقر)، ومؤسسة الملك عبد الله للإسكان التنموي، ومشروع تأهيل الفقراء..

بعد ذلك كله، فإن أول حلم تبدد في موازنة هذا العام طالت موظفي الدولة الذين كانوا يمنّون أنفسهم بزيادة الرواتب، حيث لم يبشّر (أبو متعب) الحالمين بأمر ملكي يتزامن مع صدور الموازنة بزيادة الرواتب، فيما تصاغر الأمل الى حد انتظار فرج على غرار دعم الأرز والحليب!. في الإمارات زادت الرواتب بنسبة ٧٠ بالمئة، وبنسب أخرى متفاوتة في دول الخليج الباقية من أجل مواجهة غلاء الأسعار، ومواكبة التضخم، وفي بلادنا نواجه كل ذلك بالمزيد من الآمال، وعلى عينك يا هالـ (أبو متعب).

الأولى

صورة سياسية جديدة تتشكل في المنطقة

الخذلان الأميركي للسعودية والمعتدلين

محمد السباعي

هامش الحرية السياسية للسعودية بعد أحداث ١١/٩ انخفض بشدّة، بحيث ان السعودية ظهرت وكأنها تريد أن ترضي الحكومة الأميركية بأية قرار تتخذه، وكانت مستعدة لتقديم التنازل تلو الآخر في كل القضايا السياسية المطروحة على الساحة الإقليمية، من العراق الى ايران الى أفغانستان الى لبنان وفلسطين، فضلاً عن القرارات النفطية في الأوبك فيما يتعلق بارتفاع وانخفاض أسعار النفط. في تلك الفترة قادت أميركا حرب احتلالها لافغانستان من إحدى قواعدها في السعودية. وساهمت الأخيرة في حرب احتلال العراق وهي حرب لم تكن السعودية في الأصل راغبة فيها، وقدمت قواعدها في الشمال لاحتلال قواعد عراقية (اتش ١ و٢). وتطابقت سياسات السعودية وأميركا بشأن الملف النووي الإيراني، وتقبلت السعودية كل المزاعم الأميركية عن السلاح النووي، كما وقفت السعودية مع اميركا واسرائيل في الحرب على لبنان وحزب الله بشكل صارخ كما هو معلوم، وتبنت فيما بعد اشعال الفتيل المذهبي الى أقصى غاياته، هذا فضلاً عن الحرب الإعلامية وغيرها. وفي الموضوع الفلسطيني قدمت السعودية مبادرتها العربية لتطبيع العلاقات مع اسرائيل (مبادرة الملك عبدالله) والتي أعيد إقرارها مرة أخرى. زد على ذلك، الموقف السعودي من سوريا ومحاصرتها ومحاولة اسقاط نظامها، وكذلك دعم محمد دحلان لاسقاط حكومة حماس ومحاصرة غزة.

كل هذه السياسات السعودية ما كانت لتحدث بهذا الحجم من الإنحياز الأعمى لأميركا وسياساتها لولا شعور السعودية بضغط آثار أحداث ١١/٩ عليها، ومحاولتها المستميتة إرضاء الولايات المتحدة بأي شكل كان. ولما كان على السعودية أن تتنازل لترضي (الإله الأميركي) فإنها وجدت من السهل عليها أن تتنازل عن قضايا لا علاقة لها بها بصورة مباشرة، أي أنه تنازل على حساب دول وشعوب أخرى، أي حصر التنازل في موضوع السياسة الخارجية بشكل كبير. وإذا كان هناك من تنازل سعودي محلي فليكن في الجانب الإقتصادي، وشيء من سياسات التجميل للضغط على حليفها الوهابي فيما يتعلق بتعديلات غير جوهرية على مسلكه، رغم أن هذا الحليف وفكره هما المتهمان الأساسيان بأحداث سبتمبر.

لهذا لم تقدم السعودية شيئاً في موضوع الإصلاحات السياسية الداخلية بالرغم من أن السنتين الأولتين بعد أحداث ١١/٩ شهدتا ضغطاً أميركياً (٢٠٠١-٢٠٠٣) بغرض فك الإرتباط بين الوهابية وآل سعود، وتعديل المناهج، وإصلاح النظامين القضائي والسياسي وغير ذلك. كانت السعودية مستعدة لكل التنازلات إلا أن تخفف العائلة المالكة وحليفها النجدي/ الوهابي من قبضتهما على زمام السلطة، فيقبلا بمشاركة شعبية، أو يشركا القطاع الأوسع من المواطنين السعوديين في صناعة القرار.

بمجرد أن اطمئنت السعودية الى معاناة الأميركيين في مستنقعهم العراقي، وهي معاناة ساهمت السعودية نفسها عبر تمويل العنف الوهابي، وبمجرد أن تراجعت دعوات الإصلاح السياسي الغربي في المنطقة، وجد السعوديون نفسهم يعودون الى بعض مواقعهم الأثيرة القديمة كحلفاء استراتيجيين لأميركا في مكافحة الإرهاب بالطريقة الأميركية. وتشاء الأقدار أن تمنح آل سعود المزيد من السلطة في مواجهة الضغوط الخارجية ودعوات الإصلاح الداخلي، وذلك حين أخذت أسعار النفط طريقها الى الإرتفاع الصاروخي.

عودة بسواد الوجه!

أعطى آل سعود أميركا كل ما يمكنهم أن يعطوها إياه، وقد تبنوا أجندة الولايات المتحدة الإقليمية بشكل شبه كامل في كل الملفات الإقليمية. لن تجد ملفاً واحداً اختلف السعوديون مع الأميركيين بشأنه. حتى الملف الفلسطيني الذي حاولت السعودية لعقود أن تمسكه من الوسط، وحتى ذلك الهامش الصغير من الحرية المستقلة النسبية عن سياسة أميركا بهذا الشأن فرطت السعودية به، ووقفت ضد حماس وضد حقوق سوريا، بالرغم من أنها تنازلت عن قضايا ليست من شأنها ودون الرجوع الى المعنيين بالأمر فيها.

كان من الطبيعي ان تتوتر العلاقات الإيرانية السعودية، وأن تتوتر العلاقات السعودية السورية، وأن تتوتر العلاقات مع حكومة حماس المنتخبة، وأن تتوتر مع قوى الأكثرية الشعبية في لبنان (المسيحية والشيعية)، وأن تعدل بعضاً من تشددها بشأن الملف العراقي، بالرغم من أن رئاسة الإستخبارات السعودية تلعب في داخل العراق دوراً تخريبياً عظيماً بالتعاون مع أياد علاوي، رئيس الوزراء العراقي الأسبق.

ولكن ماذا قبضت السعودية من ثمن، غير بقاء آل سعود في السلطة؟

خسرت السعودية سمعتها العربية والإسلامية الى أبعد الحدود. ولكن هذا لا يهم كثيراً عند ال سعود لولا انسحاب ذلك على تدني شرعية النظام داخلياً، وهو أخطر من أية خسائر خارجية.

أثناء انعقاد مؤتمر أنابوليس قال سعود الفيصل بأن أميركا وعدت السعودية بأن تنجح المؤتمر! فبعد أن سلم كل أوراقه وأوراق العرب (المعتدلين) لأميركا، توقع أن حليفته ستحفظ له ولرفاقه على الأقل ماء الوجه. إن سعود الفيصل يكرر تجربة جدّه (الملك عبدالعزيز) الذي قضى على الثورة الفلسطينية الكبرى ١٩٣٦-١٩٣٩ اعتماداً على (حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية)!

عاد القوم ملطخين بالسواد، وحتى مبادرة السعودية التطبيعية الفاضحة، لم تقبل بها اسرائيل كما شهد بذلك خطاب أولمرت وتصريحاته فيما بعد. وما اوجع السعوديين ليس أن اميركا وقفت مع اسرائيل حيث اصر بوش في خطابه على (دولة يهودية) بل أن الحليفة الأميركية لم تحفظ للمعتدلين العرب وفي مقدمهم آل سعود (ماء وجه) يعودون به الى شعوبهم.

انتهى المؤتمر الى الفشل، وزاد تصلف اسرائيل وزيدت رقعة الإستيطان، وأخذ الإسرائيليون الإعتراف من العرب ولم يقدموا شيئاً واحداً.

لكن الخسارة السعودية ـ كما هي خسارة عرب الإعتدال ـ كبيرة فسرعان ما تراجعت أميركا في لبنان بشكل واضح وتخلت بقدر غير قليل عن حلفائها (١٤ آذار) وهم حلفاء السعودية، لتحقق المعارضة هناك (نصف نصر) حتى الآن.

وتـتـالت أحـجـار الـدومـيـنـو الى السقـوط. وإذا بـإيران تـخـرج مـنـتصرة سيـاسيـاً على الولايات المتـحدة بشـأن ملـفـها النووي وليفضـح موضـوع (السـلاح الـنـووي) الـذي طـبـل لـه السـعـوديـون والأميركيون. وليكتشف السعوديون أن ثمة اتفاقاً ضمنياً بين واشنطن وطهران جاء على حساب محور الرياض والقاهرة وعمّان، اتفاقاً قد يمتد ليشمل أمن الخليج والعراق والملف النووي ولبنان.


الرابحان

وحتى سوريا التي عمل السعوديون على اسقاط نظام الحكم فيها، تخلى الأميركيون عنه. بل تخلوا حتى عن حصار سوريا. وكان السعوديون - حسب الصحافة الإسرائيلية - قد طلبوا تعهداً من اميركا بأن لا تحضر سوريـا مـؤتمر أنـابـولـيس، ولكن هـا هـي سوريا عادت كلاعب إقليمي بعد أن تكسر الحصار السياسي من حولها.

بعض المعتدلين (ملك الأردن مثلاً والى حد ما مـبـارك) بـادروا لترتيب أوضـاعـهم في ظل التراجع الأميركي الجديد، لكن ال سعود وحدهم لا يزالوان


الخاسران

غير قادرين على تغيير خطابهم بالسرعة المطلوبة.. فما عساهم يقولون الآن لسوريا؟ التي يحتمل بشكل كبير أن يبرئها تحقيق براميتز من مقتل الحريري، ويـلـصق الـتـهـمـة بـالسـعودية نفسهـا، حيث أن كل الدلائل تشير الى أن من قتل الحريري مواطن سلفي وهـابي سعودي، وهو ما أشار اليه بصورة من الصور تقرير براميتز السابق. إذا ما تمت تبرئة سوريا، ولو على النصف!، وإذا ما استعادت بعض دورها في لبنان، وإذا ما انتصر جناح المعارضة في لبنان، وفشل عباس في فلسطين، وأمنت إيران أية هجمة عسكرية عليها، بل قد تجري صفقة اميركية ايرانية، وإذا ما استقر الوضع في العراق.. إذا حدث كل هذا، مـاذا تـكـون السـعـوديـة قد حققت من لـهـاثـهـا وراء المشروع الأميركي؟!

إنه الخسارة والخذلان وسواد الوجه كما يقال!

قلنا مراراً في هذه المجلة، أن السياسة الخارجية السعودية قد التحمت بالسياسة الخارجية الأميركية، وأن أي نجاح تحققه الأخيرة ينعكس على السعودية نفسها. لكن إذا كان المشروع الأميركي الى أفول، فمن الطبيعي أن تأفل أدواته وملحقاته وتوابعه في المنطقة، سعودية كانت أم خليجية أم مصرية أم أردنية.

ولأن هـامش الحرية لـلسيـاسـة السـعـوديـة قد انـخـفض بـعـيد أحداث ١١/٩، فـإن قدرة السعودية على استعادة ذلك الهامش من الحرية يحتاج الى وقت، كما أنها بحاجة الى وقت أطول لتجرب قدرتها على بناء سياسة مستقلة تنبع من مصالحها الخاصة لا من مصالح الأميركيين.

الآن، وبـعـد الإنـحـدار الأميركي والصدمـة التي سـبـبـهـا بـيـان المخابـرات الأميركية بشـأن الملـف الـنـووي الإيـراني، وكذلك تـراجـع قـوى ١٤ آذار في لبنان، واعتراف السلطة الفلسطينية وأقطابها بفشل أنابوليس، يمكن أن نتوقع خريطة وصورة جديدتين للمنطقة، ستكون بعض معالمهما التالي:

١/ تراجع سياسة التشدد الخليجية تجاه إيران، وهو تشـدد أميركـي في الأسـاس، فـإذا تـراجـع الأصـل تراجعت الفروع. سنلقى خفوضاً (رسمياً) في الصوت الخليجي ولغة معتدلة فيما يتعلق بالملف النووي الإيـراني، وبـالـتـمـدد السيـاسـي الإيراني خـاصـة في العراق، إذ من المتوقع أن يحل الملف اللبناني. لكن سيبقى الإعلام السعودي والدائر في فلك السعودية يشـحـن الأجـواء حـول الخطـر الإيـراني. سـيـصـيب العلاقات السعودية الإيرانية بعض الدفء، وكذلك الخلـيـجـيـة الإيـرانـيـة، وقد تجري في حـال هـدأت علاقات الصراع الإيراني الأميركي الى تفاهم أولي بشـأن مـنـظـومـة أمـن الخلـيـج، وزيـادة في التـعـاون الإقتصادي بين ضفتي الخليج، وهو أمرٌ أسرعت اليه البحرين. وستخسر مصر بعض نفوذها في الخليج، وهو نفوذ قائم في الأساس على (تضخيم) الخطر الإيراني بـغـيـة ابتزاز دول الخليج ـ الإمـارات بـوجـه خـاص.

٢/ قد نشهد في المرحلة القادمة تحسناً في العلاقات المصريـة الإيـرانـيـة، حيث لاتزال مصر مترددة في إعـادة الـعـلاقـات مـع ايـران، وكـذلك تحسـنـاً في الـعـلاقـات المصـريـة السـوريـة، وكذلك السـعـوديـة السورية. أي أن هدف عزل سوريا، أو إسقاط النظام فيها لم يعد ممكناً.

٣/ سـتـشـهـد المرحـلـة المقـبـلـة جـمـوداً في الملـف الفلسطيني، حيث ثبت المرة تلو الأخرى ان اسرائيل ليست مهيئة لقيام سلام (عادل!) وأنها دولة لا يمكن لها أن تبقى أو تتماسك داخلياً دونما وجود خطر خارجي/ عربي يُنفخ فيه. بعد مؤتمر أنابوليس لن يقدم العرب مشاريع سلام، وبـالتالي سيكون الأمر رهناً باسرائيل، التي لم تعتد تقديم مشاريع سلمية، خاصة في آخر ولاية بوش. أيضاً سنشهد تراجعاً من فتح، أي من محمود عباس، وسيكون هناك التقاء لحلحـلـة الأزمـة بين حـمـاس وعـبـاس (دون شروط مسبـقـة) يجري خلالـهـا تنظيم الوضـع الفلسطيني بـانـتـظـار الإسـتـحـقـاقـات القـادمـة إن كـانت هـنـاك استحقاقات.

٤/ سيشهد العراق وضعاً مستقراً بسبب الترتيبات الأميركية/ السورية/ الإيرانية، وستبدأ واشنطن في الـفـترة الـوجـيـزة الـقـادمـة بسـحـب بـعض قـواتـهـا، وسيتسارع الإنسحاب تمهيداً للإنتخابات الأميركية الـقـادمـة، وحين يـأتـي الـديـمـقـراطـيـون الى الـبـيت الأبيض، ستزيد وتيرة الإنسحابات. وقد نشهد في العراق تفاهماً بين القوى السياسية بعد أن عضت جـراح الحرب الأهـلـيـة جـمـيـع الأطـراف، وسـنـشـهـد انفـتـاحـاً عربيـاً على العـراق وعودة الـدبـلـومـاسيين العرب وفتح السفارات العربية في مدة أشهر قليلة قادمة.

٥/ من المرجح أن تتم حلحلة الملف الإيراني النووي من خلال قبول الغرب وأميركا بالتخصيب الإيراني مـع وضـع اشتراطـات مشددة ومراقبـة مكثفـة على إيران حتى لا ينحرف برنامجها عن طابعه السلمي. مـقـابل ذلك ستسود لـغـة معتدلـة الـوسط الـسـيـاسـي الإيراني، وسيعترف لإيران ببعض ما تطالب به من دور في المنطقة، وستبنى اللبنات الأساسية لعودة العلاقات الأميركية الإيرانية.

٦/ في المحصلة النهائية، قد تهدأ المنطقة لبعض الوقت ولكن على حساب النفوذ المصري والسعودي، ولصـالـح الـنـفـوذ الإيـراني، ولصـالـح اسـتـعـادة العراق لعافيته، ولصالح استعادة سوريا لبعض دورها في المنطقة. سيكون لبنان في وضع سياسي مستقر في المرحـلـة الـقـادمـة، ولـن يشـهـد تـدخـلات سـوريـة أو إيـرانـيـة أو سـعـوديـة أو أميركية/ غـربـيـة أو غيرهـا بشـكـل يـخـل بـالـتـوازنـات الـداخـلـيـة. أيضـاً سـتكـون إسـرائـيل واحـدة من الخـاسـرين الكـبـار في المرحـلـة القـادمـة، فهي لن تحصل على السلام لا مع العرب ولا مع الفلسطينيين، ولـن تـتـخـلص من مشكلـة وجـود حربية في خاصرتها جنوب لبنان (حزب الله) ولن تستطيع أن تقلم أظافر القوة العسكرية الإيرانية، كما أنـهـا ـ وإن كـانت بـحـاجـة الى بـعـض الوقت لـهـضـم هزيمتها في ٢٠٠٦ ـ فإنها لن تكون قادرة على شن حرب على أحد، لا على سوريا ولا لبنان ولا غيرهما (ايران). وإذا ما استمر الوضع مستقراً لبضع سنوات، سـتـجـد اسـرائـيل نـفـسـهـا تـخـسر في موازين الـقـوى الديمغرافية والعسكرية.

السعودية ستخسر المزيد من نفوذها بين دول الخليج، وستخسر بعودة سوريا أو استعادتها كما يقال للصف العربي، لأن المنهج السوري سيفرض نفسه على السعودية فيما يتعلق بموضوعة السلام، ولا يبدو أن سوريـا ستضحي بعلاقاتها مع ايران مهما كان الأمر. أيضاً قد تربح السعودية بعضاً من النفوذ في حال استقر الوضع في العراق أكثر من دورها التخريبي الآن، وهذا مرهون بحكمة السعودية في إدارة الملف العراقي في المستقبل.

هذه مجرد تصورات وتوقعات للمرحلة القادمة إزاء الإنتكـاسة الأميركية الجديدة ومـعـهـا انتكاسة قوى الإعتدال وفي مقدمها السعودية.

السعودية وأنابوليس

شرعنة (الدولة اليهودية)

عبد الوهاب فقي

أنابوليس بكل موضوعاته وأهدافه كان رفضاً ضمنياً لمبادرة السلام السعودية التي أعلن عنها أول مرة في بيروت سنة ٢٠٠٢، وأعيد طرحها معدّلة في قمة الرياض في مارس الماضي. وبالرغم من أن إيهود أولمرت أتى في كلمته أمام الوفود العربية المشاركة في المؤتمر على المبادرة، ولكن كلمتي بوش وأولمرت تجاوزتا بنود المبادرة السعودية، وتحوّلت الوفود العربية الى مجرد شهود على إعلان إسرائيل دولة للشعب اليهودي، بما تحمل من دلالات بالغة الخطورة من بينها إلغاء حق العودة للشعب الفلسطيني. فهذه الدولة اليهودية تحظى بشرعية من خلال حضور العرب، الذي تمّ بحسب وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل على قاعدة الإجماع، الذي تم توظيفه في المؤتمر لصالح إتفاق ثنائي أميركي ـ إسرائيلي على إعلان إسرائيل دولة لليهود.

وصف الحضور السعودية بأنه شرعنة لمشروع بوش ـ أولمرت بالنظر الى الدور الذي لعبته السعودية عبر ممثلها المثير للجدل، الأمير بندر بن سلطان طيلة سنة ٢٠٠٧ من أجل الإتفاق مع المسؤولين الإسرائيليين على إخراج مناسب ومقبول لتسوية عربية ـ إسرائيلية تقوم على التطبيع مقابل السلام، وإلغاء حقوق ثابتة للشعب الفلسطيني مثل حق العودة، وهو ما أفاد منه أولمرت في أنابوليس وكذلك وزيرة خارجيته تسيبي ليفني التي وضعت شرط السماح بقيام الدولة الفلسطينية في حدودها الحالية بإسقاط حق العودة (والغريب أن قناة العربية إختارت هذا اليوم لنشر تصريحات ليفني في برنامج تطبيعي بامتياز)، بل أن أولمرت صرّح بأن الفلسطينيين الراغبين في العودة الى ديارهم فستكون الضفة الغربية وقطاع غزة هي المكان النهائي الذي سيحتضنهم، بما يخفي مشروعاً آخر يتم تحضيره منذ سنوات، أي مشروع التوطين الذي كشفت معلومات خلال العام الماضي بأن هناك دولاً خليجية مثل السعودية والكويت والإمارات وقطر على استعداد لتمويل المشروع وتقديم تعويضات سخيّة لفلسطينيي الشتات من أجل إقفال ملف حق العودة، بل لا يستبعد أن يتم إخراج مليون وربع المليون فلسطيني داخل حدود ٤٨ الى مناطق السلطة الفلسطينية.

وبالرغم من أن مؤتمر أنابوليس حمل معه فشله قبل ولادته، فكان بمثابة حمل كاذب، فلم يحدث ما كان يأمله السلاميون من عرب وإسرائيليين وأميركيين، فلم يحقق أكثر من قفزة في المجهول، إن لم يكن إستطابة الاستسلام على حساب الشعب الفلسطيني، ولكن أخطر ما في المؤتمر أنه كشف عورة الإجماع العربي المزعوم، والأخطر أنه كشف مدى إستعداد المعتدلين العرب للذهاب في مسلسل التنازلات عن حقوق ثابتة فلسطينية وعربية وإسلامية، فقد حصلت إسرائيل على إعتراف عربي ضمني، يراد له أن يكون إجماعياً وفي يوم ما إعلانياً، فيما قدّمت هي عرضاً تافهاً يتمثل في إقامة دولة فلسطينية على حدود الضفة والقطاع فحسب، بشرط تخلي العرب جميعاً عن حقوق الشعب الفلسطيني وأهمها حق العودة، والتنازل عن القدس عاصمة للدولة الفلسطينية.

ولكن السؤال: ماهو الدور السعودي في كل ما جرى؟

جواب ذلك ينقسم الى شقين، الأول ما قامت به السعودية منذ سبتمبر ٢٠٠٦ وحتى انعقاد مؤتمر أنابوليس في نوفمبر الماضي، حيث بذلت الدبلوماسية السعودية التي أدارها رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان جهوداً مكثّفة لجهة تسويق مبادرة سلام سعودية معدّلة بعد أن رفض الجانب الاسرائيلي صيغتها الأولى، بعد أن فرض الأخير شروطه الثابتة، وهي اعتراف عربي رسمي بالدولة العبرية، واعتبار القدس عاصمة لها، وتخلي الفلسطينيين عن حق العودة مقابل تعويض عربي لهم كجزء من مشروع توطين في الدول التي تضم مخيمات فلسطينية مثل سوريا والاردن ولبنان.

عوّلت السعودية كثيراً على قدرتها الدبلوماسية وإمكانياتها المالية في إقناع الدول العربية الأساسية، وقد نجحت بالفعل في إقناع بعضها مثل الإردن، وتونس وإلى حد ما مصر رغم ترددها في أن تكون في مقدمة الدول، ولكن السعودية واجهت ممانعة صلبة من دول وقوى ممانعة عربية وإسلامية، ما جعل مبادرة السلام العربية التي أعيد طرحها في الرياض في مارس الماضي أمام محك مصداقية دينية وسياسية، فالسعودية التي سعت الى تقديم نفسها كمدافع عنيد عن حقوق الشعب الفلسطيني في مقابل الدعم الإيراني لحركات المقاومة الفلسطينية، فإنها باتت الطرف الأكثر إستعداداً للتخلي عن تلك الحقوق في مقابل أطراف عربية مثل سوريا.

لم تنجح السعودية في الحصول على إجماع عربي لتسويق مبادرتها للأميركيين والإسرائيليين وللغرب عموماً، وراحت تمارس دور الراعي للفلسطينيين عبر الاحتفاء بقيادتي فتح وحماس والجهاد، سواء عبر دعوتهم لزيارة الأماكن المقدسة، أو استضافتهم لعقد إتفاقات سياسية على أراضيها، كما جرى في اتفاق مكة، الذي لم يصمد طويلاً بفعل تعنّت أطراف فتحاوية يمثلها رئيس مجلس الأمن القومي الفلسطيني السابق محمد دحلان، وتحظى بدعم الأمير بندر بن سلطان.

الحضور السعودي في أنابوليس شرعنة لمشروع بوش ـ أولمرت حول الدولة اليهودية يتوّج دور الأمير بندر في تسويق التطبيع مقابل السلام

على أية حال، أخفقت السعودية في الحصول على مظلة عربية رسمية لمباركة مبادرتها في السلام، وتركت الباب مفتوحاً أمام ترتيبات سريّة تشتمل على تكثيف الضغوطات على الأطراف الممانعة كيما ترضخ لمنطق الواقعية السياسية بالمفهوم الأميركي.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الدور السعودي يملي رسم خط فاصل بين تمظرين سياسيين للحكومة السعودية. أولاً، كون السعودية


مباركة سعودية لأنابوليس

جزءٌ من معسكر ما يعرف بالمعتدلين العرب الذين يشكلون حلفاً ضد ما يصفه الرئيس بوش بالأشرار. وهذا التحالف يصنّف إيران، سوريا، حماس، وحزب الله بوصفها مصدر تهديد تماماً كما هي القاعدة. ثانياً، كون السعودية جزءً من العالمين العربي والإسلامي، فإنها تلتزم بالمصالح المشتركة مع الدول المجاورة وعلى أفق واسع الدول المنضوية في هذين العالمين.

وقد لحظنا في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أن السعودية سعت الى إستئناف الدور المزدوج الذي كانت تلعبه خلال الحرب الباردة في السياسات الإقليمية والدولية. وقد شعرت الرياض بالتهديد على وقع تداعيات تلك الهجمات، ولذلك كرّست جهودها لجهة إعادة بناء تحالفها مع الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة، من خلال الإمتثال للأجندة السياسية لدى إدارة بوش.

على أية حال، فإن هذه الإزدواجية السياسية فشلت في تحقيق منجز سياسي لافت، بفعل الإستقطاب الحاد على المستويين الإقليمي والدولي، حيث لم يكن بإمكان السعودية أن تمارس الدور ونقيضه في عالم يبدو منقسماً على نفسه، ولا يحتمل مواقف مترددة، أو تقلّبات حادة وسريعة، كأن تكون السعودية في جبهة الممانعة وفي جبهة المساومة في آن واحد، فليس هناك مساحة للمناورة، أو مكان للإزدواجية في صراع المصالح القائم حالياً في ظل القطبية الأحادية، والتي لا تسمح للسعوديين بأن يلعبوا دوراً غامضاً.

وربطة المشاركة السعودية في مؤتمر أنابوليس تمثّلت في رهانها الكبير على نتائجه، ولذلك نفهم من تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بأن فشل مؤتمر أنابوليس سيقود المنطقة الى اتجاه جديد، أي دعم الإرهاب. أهداف المؤتمر، كما أعلن عنها، تتلخص في تشكيل تحالف دولي ضد إيران، وتوفير مشتركات جديدة وصلبة بين العرب والإسرائيليين وصولاً الى التطبيع بين الجانبين.

السعودية، شأن دول خليجية أخرى، تخشى الحرب بين أميركا وإيران، لأن الخاسر فيها ليس طرفاً واحداً، بل ستكون كارثية على على المنطقة بأسرها، ولذلك فهي وضعت ثقلاً كبيراً من أجل توفير عناصر نجاح أنابوليس إعتقاداً منها بأنها تهدي الرئيس بوش منجزاً سياسياً ظلَّ يسعى للحصول عليه، من أجل وقف غريزته الحربية. وربما يفسّر ذلك، مضي بوش وأولمرت الى رفع سقف تطلعاتهما السياسية من خلال إعلان إسرائيل دولة خاصة بالشعب اليهودي.

بين هذه التجاذبات السياسية والتطلّعات الصادمة لدى الإسرائيليين بدعم أميركي، شعرت السعودية بأنها أمام موقف شديد الحراجة، إذ أنها تدفع ثمناً باهظاً للغاية من أجل تجنيب المنطقة كارثة عسكرية، خصوصاً وأن النتائج لن تكون بالضرورة لصالح الأميركيين، وهو ما نبّه إليه الأمير سعود الفيصل في مقابلة مع مجلة (تايم) الأميركية عشية إنعقاد مؤتمر أنابوليس، حين قال عن تداعيات فشل المؤتمر بأن (النزاع المقبل سيكون بالغ الخطورة وقد رأينا مؤشرات على ذلك (من قبل)، ويتعين على اسرائيل بصفة خاصة ان تقلق من هذا فقد ظهرت بعض نقاط الضعف لديها في مغامرة لبنان (الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦) وهي ليست غائبة عن أذهان الجميع). إذن الخوف السعودي ليس فقط من مجرد إندلاع الحرب، بل من نتائجها غير المضمونة أيضاً، على غرار نتائج حرب لبنان التي راهنت السعودية على خسارة حزب الله فيها، فجاءت النتيجة صادمة، بتحقيق الأخير إنجازاً عسكرياً باهراً.

إنه الخوف السعودي من إنجاز عسكري مماثل تحققه إيران في المنطقة وتدفع ثمنه السعودية والمنطقة عموماً. ولاشك أن الهواجس السعودية تتجاوز ذلك بكثير، وتصل إلى حد توقّع زعزعة نظامها وربما زواله في حال تعرّضت المنطقة إلى هزّة عنيفة بحجم الحرب على العراق، إذ مازال ملف تقسيم السعودية على الرف الأميركي، وقد كشفت عن عنوانه الوزيرة رايس في الأيام الأولى في حرب تموز ٢٠٠٦، حين تحدّثت عن شرق أوسط جديد، ثم نشرت خارطته فيما بعد مواقع عسكرية أميركية.

لم تحقق السعودية إختراقاً على المستويين الفلسطيني والعربي، وربما زهدت في ذلك بعد سلسلة إخفاقات في قضايا كانت تراهن عليها مثل فلسطين ولبنان والعراق، بالرغم من أنها مازالت تحاول وفي أحيان كثيرة بصورة منفردة، إلا أن رهانها دائماً يستند على الخواصر الأضعف، وهو سبب كافٍ لأن يهبها الفشل ويهب غيرها نجاحاً مع مرتبة الشرف.

وفيما تتخلى السعودية عن تحقيق إنجازات سياسية لافتة، فإن دورها يقتصر على (دفع الضرر) الوشيك أو المحتمل، فيما تسلّم غيرها زمام المبادرة سواء في لبنان (يديرها الفرنسيون نيابة عن الأميركيين)، أو فلسطين (وخصوصاً بعد أنابوليس والإتفاق على مفاوضات ثنائية فلسطينية إسرائيلية)، وفي العراق (حيث تبلغ الغاية السعودية مستوى الحد من النفوذ الإيراني)، أما أفغانستان فقد باتت في عهدة الناتو.

السعودية، وعلى لسان وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، كانت تخشى الفشل، لما يسفر عنه من نتائج كارثية، ليس على المستوى الإقليمي بل وعلى المستوى المحلي أيضاً، وهي رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة من أجل ممارسة دور مؤثر في عملية السلام، للحيلولة دون تجدّد مبررات الراديكالية الدينية. ماخشي منه الفيصل قد غرس بذرة الراديكالية، فأنابوليس لم تكن سوى شكلاً آخر من معاهدة فرساي المحرّضة على حروب مستقبلية.

وجهة نظر فلسطينية حول مشاركة السعودية في مؤتمر أنابوليس تقوم على استهجان المشاركة، ويقول عنان العجاوي: أن التطبيع السعودي مع الصهاينة وبعكس الجميع يأتي كهِبة مجانية تمنح لإسرائيل وبدون أي مقابل تضيفه هذه الخطوة الإنبطاحية لصالح القضية الفلسطينية). ويرى بأن التحالف الأميركي - السعودي - الإسرائيلي موجّه ضد سوريا من أجل الضغط عليها لفك تحالفها الإستراتيجي مع إيران، وحماس وحزب الله. فالمصلحة السعودية تقوم، حسب الكاتب، على إبعاد وتنحية سوريا يبررها قلق النظام السعودي من موقف شعبه في حالة استهداف سوريا.

في نهاية المطاف فإن السعودية بدأت علناً لعبة التطبيع مع إسرائيل أكّدتها لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين بما ينفي التزامها بمبادرة عدم التطبيع حتى انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربيه لعام ٦٧. فحضورهم هذا المؤتمر المخيب للآمال هو بمثابة تنصل من تلك المبادرة المرفوضه إسرائيلياً والإنسياق خلف المشروع الأميركي - الاسرائيلي.

قدّمت السعودية نفسهاكمدافع عن الحقوق الفلسطينية لقطع الطريق على إيران فباتت الطرف الأكثر استعداداً للتخلي عن تلك الحقوق

الوفد السعودي المشارك في أنابوليس، جاء محمّلاً بالشيكات و(الكاش) لسد أية ثغرات خلافية تعيق أطراف النزاع وإغراق كل من هو على استعداد للإنضواء في مشروع السلام بصيغته الأنابوليسية، فالفائض المالي لدى السعودية والبالغ ٢٠٠ مليار دولار، قابل للتوظيف في مشاريع (التوطين) الفلسطيني، و(التخريب) في العراق، و(التآمر) في لبنان، فدبلوماسية المال تعود مجدداً في دولة تعجز عن توظيف غيره لتحقيق منجزات غير مأمونة.

إثارات لا تهدأ مصدرها (الوهابية)

متى يسترخي المجتمع؟

محمد فلالي

تكاد تكون كل الإثارات التي تنفجر محلياً وتكون متداولة لدى الرأي العام المحلي السعودي، وكل الإثارات الإعلامية والسياسية الخارجية، ذات صلة بالمؤسسة الدينية الرسمية أو بجهة حكومية لها علاقة بالموضوع الديني، الأمر الذي يعكس حقيقة أن (المؤسسة الدينية) الرسمية و (الفكر الديني) المتبنّى رسمياً ـ أي الوهابية، ومشاغبو ذلك التيار، هم مثار جدل داخلي، ومثار توتير للوضع المحلّي، كما أنهم في ذات الوقت يلعبون ـ اليوم ـ دور المهيّج الخارجي على الحكم السعودي، بأفعالهم وتصرفاتهم وأخطائهم المتكررة.

ما هي الموضوعات المثيرة التي تسبب الجدل والهياج والإنشقاق والعداوة المجتمعية داخلياً، وما هي المواضيع التي تثير الخارج والتي ترتبط بتلك الموضوعات حيناً وتستكمل حلقات الجدل الداخلي حيناً آخر؟!

خلال الفترة الوجيزة الماضية، أثيرت قضية فتاة القطيف، وهي قضية لها علاقة بفساد القضاء السعودي، وهو فساد لا ينكره المسؤولون السياسيون، ومظاهره واضحة المعالم، والقضايا التي تثار كثيرة. وهذه ليست القضية الأولى، وهناك عشرات القضايا مرت بنا خلال الحقبة الماضية لها علاقة بهذا القضاء وعدم كفاءته وانحيازه وتعصبه، وأحكامه التي تجعل اللبيب حيراناً. نذكر هنا بقضايا تطليق فتاتين من زوجيهما بدون طلب منهما، وبدون رضاهما، بحجة أن زوج إحداهما اسماعيلي المذهب، أي أنه غير مكافئ لزوجته في المذهب، في حين جرى تطليق زوج الثانية بحجة أنه غير مكافئ لها في النسب، باعتباره ينتمي الى قبيلة (أدنى)!

هذا مثال بسيط عن القضاء السعودي، بحيث أن قصصه خرجت عن إطارها المحلي، ما أزعج المسؤولين السعوديين، والوهابيين المتطرفين، واعتبروا ذلك (مؤامرة) على (الدين الوهابي الصحيح). وكان يجب ان يصلحوا القضاء، لا أن يتعصبوا لقضاتهم الذين هم (كلهم) وهابيون، و(غالبيتهم الساحقة) من نجد، التي لا تشكل ربع سكان المملكة!

ومن النماذج المثيرة، الفتاوى التي يتحفنا بها رموز الوهابية بين الفينة والأخرى، إما بتكفير مواطن، أو مجموعة مواطنين، إما لأنه ليبرالي، أو علماني، أو حداثي، أو صوفي، أو شيعي رافضي، أو لأي سبب آخر. وأحياناً يتعدى الأمر الى تكفير آخرين خارج الحدود: الزيدي والأباظي، بل ويحمل الأمر شكلاً آخر أخطر، حين يفتي (ابن جبرين مثلاً) بجواز تدمير المقامات المقدسة للشيعة في العراق، وهي التي أشعلت ـ في حادثة سامراء ـ لهيب الحرب الأهلية بين العراقيين، لم يخرجوا من أتونها حتى اليوم، حيث القتل على الهوية. لقد احتج العراقيون على تلك الفتاوى وفتاوى غيرها، مثل جواز قتل القيادات وضرورة مجاهدة الأكثرية هناك. ومثل تلك الفتاوى، وما يقوم به السلفيون (ومن ورائهم الحكومة) من تمويل وبعث أبناء الوهابية النجدية الى العراق وأفغانستان (مجدداً الآن) سبب استياءً لدى حلفاء آل سعود في واشنطن وفي أكثر من عاصمة عربية.

ومن الموضوعات الدينية التي تثار في الداخل أو الخارج ولها صلة بالتيار الديني، قضية نهر البارد ومشاركة السعوديين الوهابيين فيها، وهي قضية حديثة كما نعلم، إضافة الى ما طرأ من اعترافات نشرتها الصحافة اللبنانية من اعترافات سعوديين بقتل رفيق الحريري، وما أعلنه المحقق الدولي براميتز من إشارات تدل على أن القاتل جاء على الأرجح من بلد صحراوي (السعودية).

ومن القضايا ذات الصلة الدينية ولها صدى داخلي وخارجي موضوع تغيير المناهج الدينية التي سببت مشاكل داخلية كونها تكفر أكثر سكان المملكة أنفسهم، فضلا عن تكفيرها من هم خارجها، وأنها تدعو الى التشدد والتقاطع والتنابذ والقتل واستخدام العنف، تلك المناهج متهمة داخلياً وخارجياً بتفريخ العنف والتطرف وتصديرهما فكراً وبشراً.

ومن القضايا موضوع الحريات الدينية في المملكة، وهي حريات لم يتمتع بها المواطن غير الوهابي فكيف يتمتع بها غير المسلم الأجنبي! وهو ما ظل يثار دائماً في الغرب من امتهان كرامة العمال الأجانب (٧ مليون) كثير منهم ينتمون الى المسيحية ولا يسمح لهم حتى بالإجتماع.. وهو موضوع يثار دائماً في تقارير المنظمات الحقوقية، فضلاً عما يثار من اضطهاد الصوفية والشيعة والإسماعيلية والزيدية وغيرها. وقد أثير الموضوع في زيارة الملك عبدالله للبابا، كما أثير مؤخراً في تقرير الحريات الدينية الأميركي السنوي، وشمل نحو عشرة آلاف كلمة، ركزت على هذه المواضيع بالتفصيل.

ومن القضايا التي لها صلة بالمؤسسة الدينية وغيرها ما يثار دائماً من تعرض الحجاج المسلمين من شبه القارة الهندية ومصر والعراق والشام وإيران وغيرها الى مضايقات شديدة، بحيث يعود كل هؤلاء الحجاج ليرسموا صورة سيئة عن الوهابية والبلد الذي يحتضنها.

وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي زودت بأدوات التوحش والإعتداء، لاتزال تفجر في كل أسبوع تقريباً قضية من القضايا التي تهز الرأي العام، فهذا

اعتدي عليه ضرباً، وذاك اقتحم بيته، وثالث أهينت زوجته في سيارته، ورابع أخذ الى مراكز الهيئة وتم تعذيبه وقتله (انظر الموضوع المتعلق بالموضوع في هذا العدد) الى حد أخرج فئات من المواطنين عن حدود الرد العادي، حيث بدأت الإنعكاسات تتكشف من أن بعض رجال الهيئة تم قتلهم او التعرض لهم بالإعتداء، كما أن بعضهم ووجهوا بالضرب إما دفاعاً عن النفس أو تنفيساً عن قهر مزمن. ووصل تعدي رجال الهيئة حتى على الدبلوماسيين الأجانب، وعلى الزائرين والحجاج، وعلى غيرهم ممن للهيئة والتيار الوهابي عامة تجاههم ضغينة، بحيث بدا وكأن هناك تصفية حسابات شخصية أو على قاعدة طائفية مذهبية أو حتى مناطقية وعرقية (الذي قتل في مايو الماضي على يد رجال الهيئة أسود البشرة، وكان المهاجمون من رجال الهيئة يصمونه وإخوانه بالعبيد!).

الوهابيون يبرؤون أنفسهم، ومناهجهم، وشخصياتهم، ولكن دونما أثر، ففي كل يوم يأتي لنا الدليل تلو الآخر على عمق المشكل الديني/ الوهابي وآثاره المدمرة في استدعاء العداوات الخارجية كما الداخلية.

ولعلنا نضيف الى الأمثلة، الفتاوى التي أثارت الرأي العام المحلي، والمتعلقة بتكفير الأفراد، وتهديدهم بالقتل وبينهم كتاب ومفكرين وأساتذة جامعات وغيرهم.. فضلاً عن نظرائهم من خارج الوطن، وإضفاء صفة (الشرعية) على أهداف التعرض لأولئك.

المهم مما ذكر آنفاً، هو تأكيد بعض الحقائق..

أولاً ـ أن الدين بنسخته الوهابية عامل تمزيق للمجتمع السعودي، إما على أساس طائفي، أو على أساس مناطقي، أو على أساس فكري وسياسي.

ثانياً ـ إن الوهابية عامل استدعاء للتدخل الخارجي بسبب عدوانها على الآخر، ليس الداخلي فحسب، بل والخارجي ايضاً. ويكون ذلك الإعتداء إما على شكل القيام بعمليات عسكرية، أو على شكل تمويل جماعات عنف، أو على شكل ترويج لأفكار الكراهية والتحريض على العنف والقتل.

ثالثاً ـ إن الوهابية أداة بيد الحكم السعودي يستخدمها في معاركه الداخلية والخارجية. والوهابية لذلك لم تجعل المجتمع مسترخياً أبداً، ويبدو أن سلطان الدولة (آل سعود) لا يريد للمجتمع أن يهدأ، ويريده مجتمعاً منقسماً يحمي وحدة السلطة، لا يستطيع أن يحث الخطى باتجاه النضال من أجل الإصلاح السياسي والديني.

رابعاً ـ الوهابية قد تستطيع تفتيت المجتمع لتوحد السلطة، ولكنها تساهم من جانب آخر، في تفتيت الدولة والتشجيع على تقسيمها، وهي بهذا تشكل الوسيلة المثلى لإعادة نجد الى حجمها الطبيعي، وعودة الحجاز كدولة مستقلة، كما المناطق الأخرى في الأحساء والقطيف ونجران وعسير وجازان.

عنف وهابي

قضايا العنف والإرهاب في الداخل والخارج، كلها لصيقة بالتيار الديني السعودي، وكلها لصيقة بالفكر الوهابي، الأمر الذي سبب توتيراً في العلاقات مع عدد من الدول: تونس، موريتانيا، المغرب، سلطنة عمان، العراق، سوريا، لبنان فضلاً عن روسيا، وأميركا وبريطانيا، وغيرها. منذ ٩/١١ انفتح العالم على الفكر الذي قاد للعنف والقتل، فكان أن وجدت جذوره في الداخل السعودي، وثار جدل داخلي احتضنته بعض الصحف السعودية مؤكدة على أن السعودية أضحت مفرخة للإرهاب، فقام

محاججات سعودية لا تصدّق

تستطيع السلطة السياسية الدفاع عن نفسها ومحاججة الغربي والعربي بشأن الخطوات التي تتخذها.

إذا قيل لآل سعود بأنكم تنتهكون حقوق الإنسان، قالوا (نحن نطبق الشريعة) ونطبق القانون على الصغير والكبير. يقال هذا للعربي، أما للغربي فيقولون: كلا، نحن لدينا هيئة للدفاع عن حقوق الإنسان.

وإذا قيل لهم بأنكم تتعاملون بالتمييز مع مواطنيكم، قالوا: كلا، فنظامنا الأساسي لا يجيز ذلك! (وكأنهم يطبقون ما في نظامهم ذاك)!

وإذا قيل لهم بأنكم تضطهدون المرأة، قالوا: الشريعة تحترم المرأة (وكأنهم ممثلين عن الدين ويطبقون تعاليمه). أما للغرب فيقولون: إن المجتمع السعودي متخلف ونحن لا نريد إجباره بالسماح للمرأة بأن تقود السيارة، وأن تسافر لوحدها، وأن تدخل إبنها أو حتى نفسها للمستشفى!

وإذا قيل لهم بأن قضاءكم فاسد، قالوا: ليس صحيحاً، والأخطاء موجودة في كل قضاء في الدنيا.

وإذا قيل لهم لماذا لا ينتخب الشعب ممثليه، وما إذا كان الشعب سينتخب في المسقبل قالوا كما قال الأمير سلطان من قبل وبالنص: (لا. لأنه لو تم انتخاب مجلس الشورى لطلع هناك أناس لا يقرأون ولا يكتبون لكن وراءهم زعماء ووراءهم شعوب تؤيدهم بدون أي نقاش)، وكأن آل سعود فطاحلة في العلم والفهم، فهم جهلة لا يستطيع بعضهم ـ مثل الملك ـ حتى من قراءة جملة صحيحة.

وإذا قيل لهم أنكم مفسدون مرتشون، أشاروا بصورة ملتوية بأنهم (يملكون) البلد، ولا يُنازع المالك فيما يمتلك، ولا يُسئل في كيفية التصرف، وما يعتبر رشوة عند الغير هو عند آل سعود (حق شرعي)!

وإذا قيل لهم لماذا تتركون حليفكم الديني الأقلوي يعيث في البلاد اضطهاداً وفساداً، لم يقولوا المعتاد: نحن دولة إسلامية، بل هم يقولون الآن وبالفم المليان (نحن دولة سلفية) أي دولة وهابية، مع أن الوهابية لا تمثل إلا أقلية لا تزيد عن ربع السكان.

في كل الأحوال يستطيع آل سعود أن يقولوا ما يشاؤون، ولنا ولمواطنينا وللعالم أن نصدقهم أو نكذبهم. لكن هناك نقطتا ضعف سعوديتين أمام الرأي العام الدولي والإقليمي، وهي أن مبررات السعودية في الإستبداد والفساد وغيرهما قد لا يتم الجدال بشأنهما، ولكن الجدال الذي لا يستطيع آل سعود النجاح فيه يكون حين يتعلق الأمر بـ (حقوق المرأة) و (اضطهاد الأقليات). ومن حسن حظ آل سعود أو سوئه أن البلد تقطنها أقليات مذهبية ومناطقية، ولا توجد أكثرية عددية.

الوهابية وإحياء (سنّة الإغتيالات)!

فريد أيهم

بالقياس الى ما يقوم به التكفيريون الوهابيون في العراق وأفغانستان وغيرها، فإن ما جرى في السعودية من عنف كان دون ذلك، لا من حيث الشمولية والحجم فحسب، بل من حيث نوعية العمليات العنفية التي قام بها الوهابيون داخل المملكة. حتى الآن، فإن كل ما قام به العنفيون لا يتعدّى تفجير أنفسهم في عمليات انتحارية تستهدف ـ حسب زعمهم ـ الأجانب بدرجة أساس، إضافة الى التعرض الى بعض رجال الأمن، واختطاف بعض الأجانب وقطع رؤوس بعضهم كما حدث لأحدهم.

الإغتيالات لم تمارس على نحو واسع أو ضمن استراتيجية واضحة، ورغم أن بضعة أفراد من قوى الأمن تعرضوا لاعتداءات اغتيال، إلا أن دوافعها كان على الأرجح انتقامياً بسبب ممارسات تعذيب وإهانة تعرض لها بعض المتشددين في السجون والمعتقلات، فتم الإنتقام منهم.

الآن الحكومة ممثلة في وزارة داخليتها تتحدث عن قوائم اغتيالات، وعن اعتقالات لخلايا وضعت نصب عينها اغتيال مسؤولين (امراء ووزراء ومشايخ كبار) وربما صحافيين وكتاب.. الإعلانين الأخيرين لوزارة الداخلية والذين تحدثا عن اعتقال مجموعات كثيرة، ذكرا أن الإغتيال جزء من مخطط بعضهم على الأقل. فما هي الحقيقة؟

يبدو أن التيار السلفي العنفي/ الوهابي، لم يكن يسعى في البداية الى مهاجمة أهداف محليّة، إما تكتيكاً، أو لعدم وجود إجماع حول أعمال العنف جميعاً، وتصور أن ما تحقق الإجماع بشأنه أو ما يمكن تحصيل الإجماع بشأنه في المحيط السلفي هو مهاجمة الأجانب تحت شعار (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب). هذا الشعار يمنح بن لادن وجماعته من المشايخ والشباب السلفي الشرعية في عملهم، ويضعف حجة المعارضين لنشاطاتهم. لم يكن هناك في البيت السلفي الوهابي إجماع حول (عدم شرعية حكم آل سعود) ولم يكن بالإمكان حينها (اغتيال المسؤولين والأمراء) باعتبارهم قيادات شرعية للجزء الأكبر من الوهابيين، وبالتالي خشي البن لادنيون أن يخسروا المحيط الذي يعملون ضمن إطاره، حتى وإن كان موقفهم من آل سعود و (تكفيرهم) مسألة معروفة، لكن التعرض للمنشآت المحلية ولآل سعود بالضرر فضلاً عن المخالف في الرؤية من بين المشايخ الوهابيين كانت مسألة غير مقبولة من التيار الوهابي العام.

هذا ما يفسر أن أتباع القاعدة ومحازبيها لم يتعرضوا لعشرات الألوف من الشخصيات والأهداف، وفي مقدمتهم عشرين ألفاً من الأمراء والأميرات السعوديات، كما لم يتعرضوا للوزراء والمسؤولين في درجات أدنى. في حين أنهم في العراق يقتلون عامل البلدية وعامل الكهرباء وشرطي المرور ويفجرون الأسواق بمن فيها، معتبرين كل العراقيين هدفاً مفتوحاً كما هو الحال اليوم، حتى السنّة العرب الذين وفرتهم ـ في بداية الأمر ـ أداة العنف القاعدية ذات المنشأ والتمويل البشري والمالي السعودي، عادت اليهم بصولجان العنف تقرعهم قرعاً.

هذا لم يحدث في السعودية.

ففي السعودية هناك سلطة (سلفية وهابية) لم ترَ من صالحها القيام بهكذا أعمال، لأنها تخل بسلطان الوهابية النجدية في المحصلة النهائية، سواء كان اغتيال او تفجير مصالح أو حتى قتل مخالفين في المذهب، وهم أكثرية السكان.



التطورات التي حدثت بعدئذ أوضحت أن هذه المسألة لم تكن سوى تكتيكاً، فعاجلاً أم آجلاً سيتحول العنفيون نحو إحياء ما عرف في التسعينيات بـ (إحياء سنّة الإغتيالات)! وتقصد بعض المسؤولين بالقتل، ومهاجمة منشآت حيوية للدولة/ المنشآت النفطية مثلاً. وقد أعلنت الحكومة ـ وإن كانت طرفاً غير محايد ـ بأن العنفيين يستهدفون المنشآت والقيام باغتيالات. لكن لحد الآن لم نرَ شيئاً من تلك السياسة قد أخذ مجراه في التطبيق العملي.

فهل جاء التحول العنفي متأخراً وفي مرحلة يأس بسبب ضعفهم، ذلك الضعف الذي قد يكون سبباً في عدم قدرتهم على تنفيذ مخططهم وإن كان مستحثاً للإسراع فيه؟!

أم أن الحكومة السعودية تبالغ في مزاعمها واتهاماتها بغية تحقيق اصطفاف سلفي داخلي معها بالدرجة الأولى في مواجهة (بقايا القاعدة) السعوديين؟

ومع أن الوهابية لا يمكن إلا أن تنتج بفكرها المتشدد نماذج القاعدة على مرّ السنين، كما كان الحال بالإخوان الأوائل وحركة جهيمان في السبعينيات الماضية، والجماعات التي تفرّخت بعد حرب الكويت، فإن أحداً لا يستطيع القطع بالضرورة أن (سنّة الإغتيالات) التي يتحدث عنها بعض كتاب الصحف السعودية المقربين من النظام دقيقة وصحيحة.

فقد كتب عبدالله بن بجاد العتيبي مقالاً تعقيبياً على ما أعلنته وزارة الداخلية في بيان لها من اعتقال ٢٠٨ أشخاص وأن أهداف بعضهم على الأقل كانت تنحصر في القيام باغتيالات التي لم نرَ منها حتى الآن شيئاً. عنون العتيبي مقاله في جريدة الرياض (٣/١٢/٢٠٠٧) بـ (القاعدة وسنّة الإغتيالات) قال فيه ما يفهم منه أن القاعدة لاتزال تربض على ترسانة من وسائل القتل بينها الإغتيالات: (بقي تحت رماد الإرهاب جمرٌ لم يتقد بعد، ونارٌ لم تلتهب بعد، وظلّ في جعبة الإرهابيين من خطط التخريب الجهنميّة ما

لا يخطر ببال عاقل ولا يجول في خلد جاهل!)، واشار في المقال الى بيان وزارة الداخلية وأن هناك بين المعتقلين فريق للإغتيالات يتكون من ٢٢ عنصراً، واعتبر أن الإعتقالات تثبت بأن القاعدة في السعودية: (ورغم الضربات الموجعة التي تعرضت لها، ورغم التضعضع والضعف والارتباك الذي حصل لها، تعيد إثبات أنها قادرة على التجدّد والتلوّن والتأقلم مع أسوأ الأوضاع لتمرير رسالتها التخريبية وتنفيذ مخططاتها السوداء). وقال: (لازلنا لم نضع أيدينا على موضع الداء الحقيقي المنتج لمثل هذه الظاهرة، لا زلنا نلامس سطح الظاهرة لا عمقها، نجمّل الجراح بدل أن نفتحها ونعالجها).

وأخيراً أوضح بأن بيان الداخلية يطرح (مسألة إحياء ما يسمّيه منظرو حركات العنف الديني سنّة الاغتيالات، وأنّ هذه السنّة المشؤومة أصبحت غاية وهدفاً لدى القاعدة اليوم). وأن المستهدف من تلك الإغتيالات حسب بيان الداخلية (الشخصيات العامة) وهو ما يعني المسؤولين الكبار من أمراء ووزراء، سبق للشرق الأوسط في ٢٠٠٧/١١/٣٠، أن نشرت على لسان مصدر أمني سعودي بأن من بين المستهدفين رجال دين من الصف الأول، اضافة الى دعاة ومشايخ لا يظهرون في وسائل الإعلام، وإن كان الجميع يتفق على محاربة القاعدة. وكان ابن لادن في خطاب بثته الجزيرة في مايو ٢٠٠٦ قد حرض على قتل بعض المثقفين السعوديين.

الشيء المهم الذي لم يذكره كتاب الصف الحكومي، هو أن (سنّة الإغتيالات) قائمة على تنظير محلي يستند الى رؤى وفتاوى وأفكار المدرسة الوهابية، وإن بقاء تلك الأفكار هي التي تجعل تلك (السنّة) تستل في الزمان والمكان المناسب لها. يدلنا على ذلك ان القاعدة لم تخترع تلك السنّة، بل ظهرت في وقت (الصحوة) حين كان مشايخها (الذين يقفون اليوم الى جانب الحكومة) معارضين للسلطة، ما يعني أن الأزمة هي فكرية قبل ان تكون سياسية، وأن من لم يؤمن بها اليوم كان قد آمن بها من قبل ودعا إليها، والعكس صحيح.

الإغتيالات سنّة نبوية ماضية!

فحسب علمنا، فإن منشوراً أوّلياً صدر في مايو ١٩٩٢م، يحمل عنوان: (الإغتيالات سنّة نبويّة ماضية)! ووزع في تلك الفترة بين السلفيين في المنطقة الوسطى بكثافة كبيرة، ووصل الى مناطق أخرى لا تعتنق المذهب الوهابي، الأمر الذي أفزع المسؤولين الأمنيين والسياسيين السعوديين. لقد لقي المنشور اهتماماً مبالغاً فيه رغم بساطة تعبيراته وصغر حجمه، وذلك لأنه يحمل رسالة إنذار للعائلة المالكة. ورغم أن المنشور خرج من رحم الفكر السلفي ويعكس تفكير الجماعات السلفية في المملكة، إلا أنه حينها لم يكن مؤشراً قريباً على القيام بأعمال اغتيال، لأنه وبعد أكثر من عقد ونصف من اصدار المنشور لم تقع حادثة اغتيال واحدة. لربما كان قادة الصحوة الوهابية في التسعينيات وفي مقدمهم الشيخ سلمان العودة والحوالي وناصر العمر، أرادوا فتح بوابة التهديد بالعنف دون استخدامه، وقد دأب العودة وغيره على القول بأنهم يتوقعون ظهور فرق وجماعات سلفية تتبنى العنف ليس ضد السلطة فحسب بل وضد المجتمع نفسه، على غرار تنظيم التكفير والهجرة الذي ظهر في مصر في السبعينيات الميلادية.

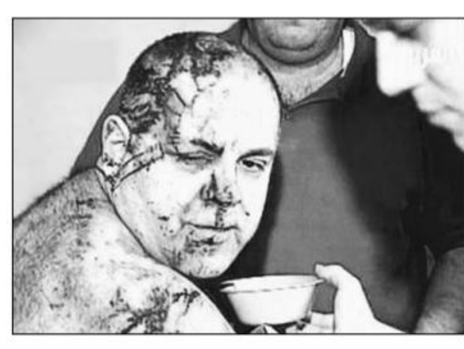
المنشور آنف الذكر يؤشر الى اتجاه البلاد نحو العنف بعد انغلاق مسالك التغيير، وإن كان ظهوره - إن بدأ - فلن يأخذ زخماً كبيراً في فترة وجيزة. لم يكن هدوء الأوضاع الأمنية في التسعينيات الميلادية والذي توج باعتقال السلطة لرموز سلفية كبيرة لبضع سنوات مؤشر نهاية للصراع، إذ بدأت التفجيرات في عام ١٩٩٥ فصاعداً، وتفاقمت بعد أحداث ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن.

منشور مايو ١٩٩٢، أراد حينها، كما يريد الوهابيون الجدد الآن، إحياء سنّة الإغتيالات التي اعتبرها المنشور: (سنّة مفقودة ومندثرة من سنن النبي صلى الله عليه وسلم، ألا وهي سنّة الإغتيالات، وهي سنّة ماضية الى قيام الساعة)! وقد وجّه المنشور تهديداً ووعيداً للعائلة المالكة ووزراء الدولة فقال: (نداء وتحذير وإشفاق الى جميع أمراء مدن المملكة، وبالأخص من يمارسون إيذاء الصالحين والآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، بإصدار التعاميم السرية التي تحارب الدعاة.. والى بعض الوزراء الذين يتبنّون هذه التعاميم، والى كل من يحارب هذا الدين في جهاز المباحث.. وكل من يشارك في هذا العدوان ضد الدين وأهله).

ويحدّد المنشور الجهات التي يمكن أن تشملها (سنّة الإغتيالات) وهي حسب ما ورد فيه: (من يصدرون التعاميم السرية ويأمرون بالإعتقالات ومداهمة منازل الصالحين، وإيقاف العلماء والدعاة من منابرهم عن قول كلمة الحق، وفي المقابل يناصرون الباطل وأهله من خلف الكواليس، والمظاهرة النسائية شاهد على ذلك)!

كما يحدد المنشور من جانب آخر تاريخ البدء بتنفيذ تلك (السنّة) بالقول: (إن تأخر إخواننا داخل المعتقلات وإيذائهم هي بداية لإحياء هذه السنّة المفقودة.. سنّة الإغتيالات، وستشاهدونها قريباً، ونسأل الله ألا يكون ذلك).

كان ينظر الى هكذا منشورات، غير المذيّلة بأسماء، بأنها مجرد تهديد يستهدف تخفيف الضغط عن قيادات الجماعات السلفية وإنذار (الأعداء) ووضع فرامل توقفهم.. هو هنا يبدو وكأنه وسيلة دفاعية، وكأن ما يجري اليوم من ترويج الحديث عن تلك السنّة يستهدف أيضاً الضغط على الحكومة بأن لا تنساق في ممارساتها الأمنية القمعية ضد الجماعات القاعدية. لكن من المرجح - بعد أن خرجت القاعدة عن الطوق - أن تكون تلك التهديدات أصلية وليس مجرد تكتيك. فالنظرة للنظام السعودي والمشايخ ومن يدعم آل سعود عامة، تغيرت من التسعينيات الماضية الى الآن. هناك وضوح أكثر في الرؤية تجاه شرعية النظام ومن يعمل معه، وهناك انشقاق كبير بين رموز المؤسسة الدينية وقاعدتها الجماهيرية السابقة لصالح قيادات أخرى لا تدين بالولاء للحكم السعودي ولا ترى فيه أية شرعية.



ومجمل القول إن التهديد بالإغتيالات صار تحصيل حاصل. فمن قام بالتفجيرات عبر المفخخات لم يترك شيئاً من المحرمات الآن، وهو يكشف عن استعداد واسع لاستخدام الإغتيالات كوسيلة من وسائل الصراع السياسي بين التيار الوهابي المتشدد وآل سعود. وكيف لا يكون ذلك، والوهابيون المحليون ينظرون الى ما يفعله إخوانهم في الوطن والمعتقد في بلدان مجاورة؟ الآن هناك فرص كبيرة للإستنساخ، ومبررات شرعية قائمة على تفسيرات وهابية، وهناك مكبوتات نفسية سببتها الآلة الأمنية السعودية، وسببها انفضاح آل سعود سياسياً ومسلكياً. كما أن ضغط الأوضاع الداخلية في غياب الإصلاح الفكري والسياسي، قد يجبر القاعديين على تغيير سلوكهم والبدء بسنّة الإغتيالات - كما يقولون - باعتبارها الوسيلة الأرخص والأسهل في المواجهة.

الحج.. تحديات وفرص

يحي مفتي

بخلاف الأجواء المشحونة قبيل حلول موسم الحج العام الماضي، على خلفية تداعيات نتائج حرب تموز ٢٠٠٦ وخسارة الرهان السعودي على انكسار المقاومة اللبنانية، واندلاع الأزمة السياسية اللبنانية والتجييش المذهبي المصاحب لها الذي مدّ ذيوله الى المنطقة، ثم تصاعد نبرته بإعدام رئيس النظام العراقي السابق صدام حسين في أول أيام عيد الأضحى، فإن أجواء موسم الحج لهذا العام تبدو هادئة الى حد كبير، بالرغم من وجود انغلاقات سياسية في لبنان والعراق وفلسطين والمنطقة، فقد تراجعت موجة العنف الطائفي بصورة ملحوظة في العراق، وضعفت إحتمالات الإنفلات الأمني في لبنان فيما تجددت فرص التوافق بين الموالاة والمعارضة، وأخيراً تراجعت لهجة الحرب بين إيران والولايات المتحدة وانتعاش الأمل بحصول تفاهمات سياسية وأمنية بين ايران ودول الخليج، يخفف من غلواء التراشق المذهبي.

المشهد السياسي الإقليمي لابد أن يعكس نفسه على موسم الحج هذا العام، حيث يحتشد ما يقرب من مليوني حاج جاءوا من أرجاء العالم لأداء مناسك الحج في الفترة ما بين ١٨ ـ ٢١ ديسمبر.

ولكن بسبب تاريخ العنف في هذا الموسم، والذي يعود في أقسى صوره الى إنتفاضة جيهمان سنة ١٩٧٩ والتي استمرت عدة أيام سقط على إثرها عدد من القتلى وتهدمت خلالها أجزاء من منارة الحرم المكي بفعل تبادل إطلاق النار، ثم جاءت مجزرة الحجاج الإيرانيين سنة ١٩٨٧ لتصنع أجواء متوترة خلال المواسم اللاحقة، منها اعتقال عدد من الحجاج الكويتيين وإعدامهم في ظروف ملتبسة. ومع تفجّر موجة العنف بطريقة غير مسبوقة في السعودية من العام ٢٠٠٣، أصبح هاجس الأمن مسيطراً على سياسات الحكومة، حيث استدعت الأخيرة فرقاً عسكرية مدرّبة على مواجهة أعمال العنف، بعد أن تمكّنت من اعتقال أكثر من ٢٠٠ عنصراً مشتبهٍ في ارتباطه بشبكة القاعدة.

ويقول المسؤون السعوديون بأن الهدف من العملية هو تحذير الجماعات المسلّحة التي تنوي إستغلال موسم الحج لتنفيذ عمليات عنف في ظل حشد مليوني كثيف تصعب معه السيطرة على الوضع الأمني، وما يمكن أن تحدثه مواجهات مسلّحة من أضرار بشرية فادحة. في هذا الصدد، يجدر الإلتفات أيضاً إلى ضحايا الإزدحام بسبب الفوضى الإدارية في تنظيم سير قوافل الحجاج، أوضحايا المواكب الملكية بسبب إغلاق بعض الشوارع وتزاحم الحجيج في مناطق ضيقة، واشتعال الحرائق التي تسبب اختناقات مميتة.

وبالرغم من تركيز الحكومة على البعد العسكري في ترتيباتها الأمنية، فإن موسم الحج يمثل مناسبة للقيام بحملة علاقات عامة واسعة بين مختلف القوى السياسية والإجتماعية سواء بالنسبة للقاعدة أو الجماعات الجهادية التي تخطط لاستغلال موسم الحج للقيام بأعمال عنفية. فالحج، مهما يكن، يوفر فرصاً غير مسبوقة لأولئك الذين يقومون بطائفة من النشاطات غير العنفية أيضاً.

وبالرغم من توسّل الأجهزة الأمنية بشبكة مراقبة بالغة التعقيد لمتابعة تحرّكات الحجاج، وخصوصاً المصنّفين في خانة المشتبه بهم، أو الخصوم، أو المجموعات المحتمل إفادتها من موسم الحج لعقد لقاءات خاصة، أو تبادل معلومات أو حتى إيصال أموال وتبرعات للمناطق المضطربة في العراق وأفغانستان، فإن المهمة لا تبدو نزيهة دائماً. فالحكومة السعودية تقوم بالعمل ذاته، حيث تقوم بعقد لقاءات مع قيادات حليفة لها في العراق وأفغانستان وباكستان ولبنان وفلسطين من أجل التنسيق معها وتقديم التبرعات لها، فهي تفيد من مظلة الحج للقيام بعمل مزدوج، وتحقق أغراض لا تقدر عليها في غير هذا الموسم.



ومن المعروف، فإن الحجاج لحظة وصولهم الى الديار المقدّسة، يخضعون تحت الرقابة الأمنية، عبر السيطرة على خطة تحرّك الحجاج، ومسارات تنقلهم، واحتجاز وثائق سفرهم، بالرغم من أن الحشد الكثيف من الحجاج خلال هذا الموسم ينطوي على صعوبات كبيرة تجعل الأجهزة الأمنية عاجزة عن مراقبة النشاطات للغالبية العظمى من الحجيج. يضاف الى ذلك، فإن الطبيعة الدينية للموسم والمكان، يفرضان صعوبة عملانية على أجهزة استخبارات ومؤسسات أمنية أجنبية من غير المسلمين بالعمل، أو مراقبة نشاطات المشتبه بانتمائهم لجماعات إرهابية خلال موسم الحج.

ذلك كله يعني بأنه بالإضافة الى النظرة للحج بوصفها فرصة سانحة للقيام بهجمات، وعمليات مسلّحة، فإن الحشود البشرية الكبيرة تعتبر مناخاً مثالياً للقيام بنشاطات متنوّعة، ولكن قد يسهم بعضها في تأجيج أعمال عسكرية وعنفية في الخارج.

بالنسبة للقاعدة مثلاً، فإن موسم الحج هو فرصة لممثليها من كل المناطق والجماعات للقاء، مع فرصة ضئيلة للوقوع في حبائل الرقابة الأمنية، وخصوصاً بالنسبة لأولئك الذين تعلّموا على تقنيات الرقابة وأساليبها لدى الأجهزة الأمنية السعودية. وقد ذكر بعض مدوّني سيرة أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة، أن عائلة الأخير كانت تستضيف المئات من الحجاج في بيوتها خلال الموسم، وفي تلك الأجواء تبرعمت تطلعات الطفل الصغير أسامة بن لادن وكبرت معه في أفغانستان، ليصبح زعيماً لهم لاحقاً.

بالنسبة لحركة حماس الفلسطينية، التي خضعت لعزلة إسرائيلية شاملة، وحصار سياسي وإقتصادي عربي، فإن موسم الحج هو فرصة لكسر العزلة والتواصل مع مختلف الأطياف السياسية والفكرية في العالم العربي والإسلامي، وهي فرصة أيضاً لحشد الدعم المالي والمعنوي للقضية الفلسطينية.

على أية حال، فإن الحج الذي جعله الله منسكاً عظيماً وفرض على الناس النفير إليه حال الإستطاعة، فإن منافعه لا تحصى، على المستويات العبادية والروحية الى جانب المنافع الإقتصادية، والسياسية والثقافية.

أزمة الهوية في السعودية

المواطنة في مجتمع تعددي

هاشم عبد الستار

واجهت المواطنة دائماً إشكالية مركّبة تتصل بتكوين المجتمعات التي يراد تحويلها بما يتناسب وطبيعة الدولة الوطنية، إذ لا يمكن لمواطنة أن تُنتَج في مجتمعات تتوزّعها خطوط إجتماعية وثقافية وانتماءات مذهبية ومناطقية متعددة بكل ما تختزنه من تراث ثقافي، وذاكرة تاريخية، ومنظومة قيم وعادات ومسالك متنوعة. وينبغي الفات النظر ابتداءً الى الدين كمكّون رئيسي وتاريخي لنشأة الأمم الكبرى في التاريخ البشري، والذي أصبح منغرساً في سياق إشكالية الدولة الحديثة المؤسسة على مفاهيم ذات طبيعة علمانية، من بينها المواطنة كمبدأ أساسي لهوية وتشكيل المجتمعات الحديثة.

وينبعث الجدل دائماً بين علماء الإجتماع والسياسة حول إمكانية تحقق المواطنة الكاملة في مجتمعات ذات طابع تعددي، ناظرين الى سياقات تاريخية محددة، كان فيها السعي الحثيث من قبل دول عديدة لجهة وضع حد أو تقليص للفواصل والإختلاف بين مجتمعات يراد إيصالها إلى درجة الإنصهار الداخلي كمقدّمة لتحقيق الوحدة الداخلية والإنسجام تعزيزاً لقواعد الإستقرار السياسي..

وقد حاول الباحثون وعلماء الأديان والإجتماع والسياسة ردحاً من الزمن التفتيش عن بدائل فاعلة تعين على تضييق الفوارق بين المجتمعات، فيما كانت الأخيرة تسير على عكس رغبة الدول، فقد كانت المجتمعات قادرة بدرجة كبيرة على إنتاج المزيد من الفوارق. وساد إعتقاد لزمن طويل بأن التحديث سيكون الوصفة السحرية التي ستقضي على الفوارق بين المجتمعات وستغير وجه الأخيرة وتحدث ما عجزت الدول بأدواتها التقليدية عن تحقيقه، وستنتقل المجتمعات الى مرحلة تكون فيها وقد ألقت وراءها إرثها التاريخي وثقافتها الخاصة ومنظومة قيمها وعاداتها وبالتالي ستنفر من هوية طالما أثقلت كاهلها لجهة هوية جديدة تربطة بالمستقبل وبحقائق العصر وثقافة السوق. وجاءت النتيجة صادمة لهذا الفريق من العلماء، فقد استعملت أدوات التحديث من أجل تعزيز الهوية الخاصة.

هذه المقدمة تسعف في الدخول الى موضوعة المواطنة في مجتمع تعددي كالسعودية مثالاً حيث الرهان الدائم على تصنيع هوية عليا في مقابل هويات فرعية. والهوية العليا كانت على الدوام المطلب الأقصى للدولة السعودية كيما تحقق ضمانات بقائها واستقرارها الداخلي وإجماع القاطنين داخل حدودها بأهلية السلطة السياسية فيها للحكم. والعقيدة المركزية في المواطنة تتمحور حول آلية إنتاج الهوية العليا لمجموع المواطنين، وما يمكن أن تضفيه هذه الهوية من قيمة عليا لمواطنين تحتويهم الإنشدادات القبلية والمناطقية والدينية/المذهبية بما يقلل الحاجة والرغبة الى هوية عليا هي في الأساس تنشد إستقرار الدولة ونظام الحكم في نهاية الأمر، ما لم تكن هذه الهوية قادرة على التعويض عن مكتسبات الهويات الفرعية.

بالنسبة للسعودية، كانت النظرة العامة لدى المتضررين من سياسات الدولة القائمة على التمايز والتمييز، أن الدولة تمثل بالنسبة لكل هؤلاء أو للغالبية العظمى منهم طرفاً رئيسياً في فرض هذه السياسة ورعايتها إن لم يكن حمايتها. فالدولة بما هي أداة لتحقيق إجماع وطني لم تتحقق في السعودية، بل إن سلطة الهيمنة فيها تكاد تكون لصالح جماعة معينة وقاهرة لجماعات أخرى، فهي، أي السلطة، طرف في النزاع بل قد يقال انها م٤ولد له وأحد مصادره الرئيسية. ويصعب في حال كهذا، الحديث عن هوية وطنية عليا حيث سياسات الدولة لا تتجه إلى إنتاج هذه الهوية المنشودة، القائمة على أساس وجود ثقافة وطنية مخلّقة لمبدأ المواطنة الذي يكون الأساس المشترك بين قاطني الدولة.

ثمة مقاربات جوهرية لتصحيح علاقة الدولة بالدين تصلح أساساً للتناظر حول ما يمكن أن تفسحه العلاقة في المجال لولادة مفهوم المواطنة كرابط أساسي في علاقة المجتمع بالسلطة لا على أساس ديني بل على أساس مدني، فيما يكون للدين مدخلية في شأن المجتمع وليس في وظيفية الدولة.

وهناك من يرى بأن تصحيح العلاقة بين المجتمع والدولة يتطلب تمدين الأخيرة، وهذه المقاربة تستحضر وبصورة متكررة وفاعلة تجربة الكنيسة في أوروبا ونقيضها الموضوعي أي الدولة. فقد وجدت شعوب أوروبا أن الصراع بين الدين ممثلاً في الكنيسة والدولة لا يتم حسمه إلا بتبني خيار الدولة المدنية بمضمونها العلماني، وتحويل الدين إلى شأن فردي. ويمتد خيار العلمنة إلى كافة مجالات المجتمع بما في ذلك القوانين الخاصة بالزواج والإرث والطلاق وغيرها، وبهذا تكون الدولة كمرجعية نهائية سياسية وقانونية الخيار الأمثل لوأد تداعيات الفوارق داخل الجماعات سواء على قاعدة دينية، إثنية، أو ثقافية، فالدولة بما تفرضه من سطوة قهرية ونظام إداري وسلطة قانونية هي مرجعية عليا لمجمل مواطنيها بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية أو متبنياتهم العقدية. يرى هؤلاء الباحثون بأن ثمة نجاحاً باهراً حققه هذا الخيار في عدد كبير من دول أوروبا معزّزاً باستجابة الجماعات المنضوية داخل حدود هذه الدولة لخيار العلمنة واحتساب الدين شأناً قابلاً للتخفيض عند مستوى الممارسات الطقسية الفردية وغير

المتعارض مع صيرورة وسيرورة الدولة بمضونها العلماني.

خيار علمنة الدولة السعودية أو الدعوة اليها وردت في أكثر من موقع حواري سعودي على الإنترنت، كما تحدث عنها أكثر من مثقف سعودي بصورة ضمنية واعتبروها المعبر الآمن نحو وطن بلا توتر. وهذا الخيار من شأنه تفكيك العلاقة المعقدة بين الدولة والمؤسسة الدينية وثقل التحالف التاريخي بين الطرفين والذي فقد - حسب هذا الفريق - مبرر استمراره بعد قيام الدولة ووجود جماعات متعددة غير متصالحة مع المذهب الرسمي الذي يرى في هذه الجماعات أطرافاً خارجة عن الإسلام، ولكن بالتأكيد ليست خارجة عن الدولة، ما يفرض على الأخيرة تخفيض العامل الديني في إدارة الدولة والإنتقال الى مرحلة تسود فيها القوانين المدنية الخاصة بالدولة كدولة وليس كممثلة لجماعة دينية محددة.

مقاربة أخرى، على خلاف المقاربة الأولى، تقرر سلفاً حق كل الجماعات الدينية في إجراء وتطبيق أحكامها الدينية وفق معتقداتها سواء كانت الأخيرة تنتمي إلى أديان متعددة أو داخل الدين الواحد. ويمثل إحترام الخصوصية الدينية للجماعات موضوعاً مصعّداً وبصورة مستمرة كونه يمثل خياراً مقبولاً لجماعات دينية في كل ارجاء العالم.

فاحترام الخصوصية الدينية لكل جماعة داخل الدولة تلزم الأخيرة بالتنازل عن جزء من سلطانها القانوني بوجه خاص لحساب الجماعات الدينية بداخلها كيما تطبّق أحكامها في الزواج والميراث والطلاق وغيرها. وبطبيعة الحال، فهناك من يقول باختلال المواطنة في حالات كهذه حيث تكون فيها الجماعات منقطعة عن السلطة القانونية الكلية للدولة. بيد أن المتحمّسين للخيار الآخر يرون بأن احترام الخصوصية الدينية للمواطنين تشكل حافزاً على تطوير مفهوم المواطنة متجاوزة الحدود الضيّقة لمعنى المواطنة كما يرسمها الفريق الداعي إلى إضفاء سلطة شمولية ومطلقة على الدولة، وهذا الخيار بلا شك يتطلب فك الطبقة الحاكمة عن متعلقاتها الاجتماعية وانشداداتها الدينية والثقافية وتحويلها الى مجرد جهاز إداري صرف لا صلة مباشرة له بالتنوع العقدي والإثني. وهذا الخيار إن صدق في مناطق معينة فانه لا يصدق على مناطق كثيرة بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط حيث السلطة السياسية هي جهاز تمثيلي لطبقة أو لجماعة دينية أو سياسية معينة.

ولا ريب أن دولة دينية مثل السعودية، كنموذج يتبنى وبصورة علنية الإسلام (بحسب تفسير الشيخ محمد بن عبد الوهاب) كمصدر تشريعي وأيديولوجية شرعنة لدى الدولة، فإن احترام الخصوصيات الدينية فضلاً عن خيار العلمنة الشاملة للدولة يبدو مستحيلاً كونه يتطلب إعادة بناء الأساس الأيديولوجي للدولة وربما استبدال مصادر مشروعيتها.

فالمواطنة في دولة دينية كهذه تصبح عرضة للتفسيرات المتضاربة والمتنوعة، وقد تتحول في أحيان كثيرة نقيضاً موضوعياً لمبدأ الدين، بالنظر الى المكونات الرئيسية لمبدأ المواطنة بما يتطلبه من تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص والتمثيل السياسي المتكافىء، فيما تصبح التفسيرات الدينية الخارجة عن إطار التفسير الرسمي للدين متنافرة مع مبدأ المواطنة كما تراها الطبقة الحاكمة.

لا شك أن اختلال المواطنة ينعكس بصورة

إزاء الإحساس المتصاعد بالغبن لدى الجماعات المغلوبة، يضعف الإحساس بالوطن وربما بالحاجة إليه لاحقاً حين يتجاوز الخطر حدّه المحتمل

مباشرة على درجة الولاء السياسي للدولة، وإذا ما تم فحص الولاء في تجارب الدولة الريعية، حيث الولاء بقدر العطاء، فإن النتيجة النهائية تكون غالباً سالبة، إذ يكون الولاء بهذا التحديد قائماً على معادلة المصالح المتبادلة، وليس على قاعدة قناعات فكرية، مع ضرورة التذكير دائماً بأن الولاء الحقيقي ليس ذي طبيعة إقتصادية، وهو ما لحظنا تجاربه الكارثية الأخيرة في رومانيا تشوشيسكو، وعراق صدام حسين، وربما ينطبق على كثير من الدول الريعية ذات الطبيعة الشمولية، وقد قدّم لنا تاريخ الدول نتيجة إرشادية بأن تأسيس الولاء على قاعدة نفعية يجعل الدولة عرضة لأي تصدّع في القاعدة، وأن الولاء يضعف حين تكف الدولة أو تقصر عن ضمان منافع لمن وهبها ولاءً مشروطاً، وأن من تعوّدوا على رهان المنافع في الولاءات يكونون على استعداد لنقل ولاءهم لمن يضمن لهم منافع أكبر، بل قد يتحوّلوا الى الأداة التي تطيح النظام الذي يعجز أو يحجم عن ضمان مصالح من يشترطها كجزء من التعالق مع الدولة. وحال كهذا يجعل الولاء مسلوب الروح، فهو ولاء مصلحة، وخضوع إضطرار، ومحبة مصطنعة، وبالتالي فهو ليس بديلاً عن الولاء الحقيقي القائم على أساس جدارة الدولة عبر تطبيق القانون، وتحكيم المساواة بين المواطنين، وصوغ سياسات التنمية المتكافئة.

بالتأكيد هناك من بين الطبقة الحاكمة من يرى في التقليد القبلي القائم على التضامن المصلحي بين الأفراد وزعيم العشيرة، مرشداً وجيهاً لتصنيع ولاء من نوع الولاءات القبلية، وقد يعود السبب في رسوخ هذه القناعة الى كون الولاء المستمد من مفاهيم الدولة الحديثة، غير مدرك في التفكير السياسي لدى الطبقة الحاكمة. ولذلك، تكتفي الأخيرة بمجرد الولاء الظاهري الذي يوفر إستقرار السلطة وتماسكها، رغم أن هذا النوع من الولاء ينطوي على خلل خطير في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يزيد في تقسيم المجتمع على أساس القرب والبعد من المصالح وليس الوطن، الذي يكفل لأبنائه حقوقاً متكافئة ومصالح متوازنة.

وقد بات واضحاً أن غالبية السكان تشعر بأنها تخضع تحت تأثير سياسات ظالمة وغير وطنية، كون الدولة تتمسك بسياسات تمييز على أساس الانتماءات التقليدية القبلية والمناطقية والدينية. وإزاء هذا الإحساس المتصاعد بالغبن، يضعف الإحساس بالوطن وربما في مرحلة ما بالحاجة إليه أيضاً، فيما يتزايد النزوع نحو ترسيخ الأطر التقليدية للإنتماء، خصوصاً حين تتجاوز درجة الخطر الذي يواجه الجماعات المغبونة الخطوط الحمراء، بما يعيد بعث الهويات الفرعية ويحيلها الى إطارات إنتماء نهائية، وقد تحمل في طيّاتها عناصر تدمير وحدة الدولة. وهنا يعاد طرح السؤال مجدداً، لماذا أخفق التحديث في تخفيض التأثيرات السياسية للهويات الفرعية، فضلاً عن إخمادها أو حتى كبتها، لصالح تشييد بنى هوية وطنية كلية. ولماذا، في الأصل، ترجع الجماعات المغلوبة الى

الخلفية الثقافية والسياسية والدينية لإعادة الحياة لهوياتها الفرعية، وما هي تمظهراتها وهل لذلك علاقة بإخفاق الدولة في إنتاج هوية من سنخها، وليس من سنخ الطبقة الحاكمة فيها، وبالتالي ماهي ردود الفعل المتوقعة من الجماعات القاطنة خارج تصنيف الحلفاء من وجهة نظر الدولة الريعية، أي الجماعات التي لم تحظ بقدر مقبول من ريع الدولة غير الوطنية، أو التي مسّها الضر من سياسات تمييز دفعها الى شحن مخيالها القبلي والمناطقي والمذهبي، وتوظيفه في مشاريع غير وطنية كرد فعل على دولة غير وطنية؟.

أنظمة الحكم العربية، والسعودية واحدة منها، تمسّكت بمفهوم غير وطني للوطنية، حيث أسبغت عليه طابعاً فئوياً بأشكال متنوعة: حزبية، طبقية، عائلية، وجعلت من المفهوم نفسه، أي الوطنية، أداة قمعية وقهرية وتهديدية، فبإسم الوطنية تمت تصفية الخصوم المحليين، وبإسمها لجأت الدولة الى سياسات قهرية من أجل إخضاع المجتمع، وبإسمها أيضاً تم تخويف الرعايا من الإعتراض على فساد وجبروت الطبقة الحاكمة، وقد لحظنا كيف لجأت الأخيرة الى تهم العمالة، وتهديد الوحدة الوطنية، والإستعانة بقوى خارجية، وكلها تندرج في سياق مضادات الوطنية، ولذلك فقد تحوّلت الأخيرة إلى سلاح بيد الأنظمة الشمولية، بل كل مازادت هذه الأنظمة طغياناً صعّدت في التلويح بالوطنية كجزء من معركتها ضد خصومها المحليين بدرجة أساسية، لما للعمالة والخيانة والتواطىء مع العدو من معانٍ مخزية في التراث العربي الشرقي.

يحمّل البعض مسؤولية غياب الثقافة الوطنية وخصوصاً تلك الثقافة المتعلّقة بمفهوم المواطنة أو الوطن الى الإنسان القاطن على تراب الدولة، وكأنه المسؤول عن إنتاج وتطوير الهوية الوطنية وليس الدولة نفسها المسؤولة عن تعميم تلك الثقافة الوطنية والمؤسسة على مبادىء عملانية في الوطنية منها اعتماد المساواة، وتكافوء الفرص، وتقاسم الثروة بصورة عادلة، واحترام الخصوصيات الثقافية لكل جماعة، وترسيخ قيم الحرية والعدالة..وهذه لا يصنعها الأفراد وإنما الدولة، تماماً كما أنها المسؤولة عن تفجّر الهويات الفرعية والانتماءات الجزئية كرد فعل على إخفاق الدولة في سياساتها الوطنية. ومن المستغرب أن يخطأ البعض في تشخيص أزمة الهوية الوطنية في السعودية حين يفترض أن هذه الهوية تولد من ثقافة المجتمع المنقسم على ذاته الى مجتمعات فرعية بهويات خاصة وتقليدية، وليس من الدولة التي يراد لها التحوّل إلى وطن وأمة، وهي وحدها المسؤولة عن تنشئة ثقافة وطنية عبر مناهج التعليم، والسياسات التنموية، وتوزيع الخدمات، وتقاسم الثروة والسلطة.. كتب علي العمري مقالاً في موقع (إيلاف) في ٢٧ نوفمبر بعنوان (الهوية الوطنية..السعودية نموذجاً) جاء فيه: (في بلد كالمملكة العربية السعودية يمكن ملاحظة أن ثمة غياباً لأي رؤية واضحة لدى الإنسان هنا لمفهوم المواطنة أو الوطن في مقابل الشعور القوي بالإنتماء للقبيلة أو الطائفة أو المنطقة، مما أضطر المؤسسة الرسمية إلى محاولة إدراج مادة لدى طلاب المدارس الابتدائية تحت مسمى الوطنية!). مثل هذا التشخيص يبطن تبرئة لدور الدولة في أزمة الهوية الوطنية، وتحميل مسؤولية بزوغ الإنتماءات الفرعية إلى السكّان، ما اضطر الدولة، بحسب وجهة نظره، الى إقرار مادة الوطنية، وكأن الأمر جاء رد فعل على فشل السكان في تخليق وعي وطني وليس نتيجة لفشل سياسات الدولة غير الوطنية. مع أن الكاتب العمري إستدرك لاحقاً من خلال تسليط الضوء على واحدة من جنبات مشكلة غياب الهوية الوطنية، حين ذكر (أن السعودية كبلد حديث النشأة لم يصل حتى الآن لا رسمياً ولا شعبياً لمفهوم محدد للوطن خارج الانتماء للأسرة الحاكمة. كما أن الخطاب الديني الرسمي لا يشجع أي مفاهيم دنيوية كالوطنية بل ويشجب أفكاراً كالقومية في حين ينظر للهوية الإسلامية، ومن المعروف أن السياسة السعودية في مناهضتها للمشروع القومي الناصري طرحت مفهوم الهوية الإسلامية).

مجرد دعوى الشراكة الترابية لا تحيل السكان الى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، فالوطن أكبر من تراب والهوية لا تصنعها ذراته

حسناً، إذاً لم تكن مشكلة مواطن بل مشكلة وطن فرّطت الدولة في تسهيل ولادته، وتظافر جهد السياسي والديني على تأخير إن لم يكن إجهاض هذا الجنين. ولا يجب تحميل عامل الإستعمار من أجل توليد مشاعر جمعية تصلح لتنسيج هوية وطنية تقوم على المقاومة الجماعية للإستعمار، فهذا العامل ليس بالضرورة العصا السحرية الذي يبطل مفعول التمزّقات الداخلية وينجب الهوية الوطنية، فثمة سياسات مطلوبة من الدولة إقتفاؤها من أجل تحقيق هذا المنجز الكبير، فليس الوطن ومتوالياته ينشق فجأة من أرض ليست مؤهلة بدرجة كافية لاستيعابها مجتمعياً. بل لا تكون للولاءات الفرعية اليد العليا في دولة يمارس فيها السياسي والديني دور الهادم لأسس الوطنية ويعتبرها رجساً من عمل الشيطان بالمفهوم الديني وارتكاساً للسلطة المركزية من وجهة نظر العائلة المالكة.

كاتب آخر، توفيق السيف في مقالته (حول الهوية الجامعة والهويات الفرعية ومفهوم الوطن) بتاريخ ٢٩ نوفمبر، ينطلق من فرضية وجود هوية وطنية قائمة ويطالب بـ (احتواء الهويات الفرعية، ومنها القبلية في الإطار الاوسع للهوية الوطنية)، وهي فرضية يمدّها بقدر كبير من الزخم الجدلي النظري في سياق العثور على مفصل مشترك لعلاقة بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية. ويفترض السيف بأن التراب هو نقطة إرتكاز مشترك في مسيرة بناء الوطن والهوية الوطنية، ويصبغ تلك الفكرة بقدر مبالغ من الرومانسية بما نصه (أن مجموع المواطنين مالكون لمجموع البلد ملكية أصلية غير قابلة للنزع أو التنازل).

في المقابل، يمكن المجادلة على هذا النحو: إن مجرد دعوى الشراكة الترابية لا تحيل السكان الى مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات كما يفترض السيف، فالأمر أشد تعقيداً من هذا التبسيط النظري. فهل مجرد القول بالشراكة الترابية يحيل السكان لمالكين، ولو كان الأمر يعالج بهذه البساطة لما تفجّرت النزاعات الدموية على نطاق واسع في بقاع عديدة من العالم، ولما تطلّب الأمر الى محاكم دولية لتسوية المشاكل الحدودية، ولما اندلعت الإضطرابات الأمنية داخل وخارج تخوم بلدان العالم. فالإحساس بالشراكة الترابية لا يولد وطناً ولا يولد هوية، ما لم يكن متعاضداً مع عناصر أخرى ثقافية وإجتماعية وسياسية وأخلاقية وقانونية.

أين الخلل؟

(لجنة المناصحة) تسرّح، وخلايا التطرّف تتكاثر

ناصر عنقاوي

نشرت صحيفة (الحياة) اللندنية في الخامس من ديسمبر خبراً مفاده أن وزارة الداخلية البريطانية تقدّمت بطلب الى الحكومة السعودية للإستعانة بخبرات (لجنة المناصحة) التي تأسست سنة ٢٠٠٤، والتابعة لوزارة الداخلية السعودية بهدف إعادة تأهيل شبابها، وإقناعهم بعدم القيام بهجمات. ونقلت الصحيفة عن القنصل العام البريطاني في جدة قوله: أن وزارة الداخلية لدينا مهتمّة بنشاط لجنة المناصحة، وقررت تصميم برنامج مشابه للتعامل مع الشباب المتعاطفين مع فكرة تنفيذ هجمات، عبر برنامج يحمل عنوان كيف نحمي الشباب. هذا الطلب جاء على خلفية إعلان لجنة المناصحة عن الإفراج عن ١٥٠٠ شخص ممن تبنوا (الفكر التكفيري الجهادي). وكان عضو لجنة المناصحة التابعة لوزارة الداخلية الشيخ محمد النجيمي قد صرّح لصحيفة (عكاظ) في العاشر من فبراير أن (دولاً كبيرة في مقدمتها بريطانيا واليابان أبدوا إعجابهم الشديد بفكرة لجنة المناصحة).

ما لم يفصح عنه طلب وزارة الداخلية البريطانية، أن من تستهدفه الأخيرة في برنامج الحماية هم من تشرّبوا أفكاراً في التطرف من مصادر سلفية وهابية، وبالتالي فإن الإستعانة بلجنة المناصحة يعني البحث عن معالجة من سنخ المرض، إذ ليس من المنطقي أن تستعين وزارة الداخلية بعلماء من الأزهر أو الزيتونة أو حتى من الآستانة لمعالجة تطرّف ديني يدرك الجميع بأن مصادره تقبع في نجد، وينتجها علماء يتحدّرون من المدرسة السلفية الوهابية.

وعلى قاعدة (من كسرها فليجبرها)، فإن البريطانيين يدركون بأن علاجاً للتطرف الديني في ديارهم لن يحقق نتائجه المأمولة ما لم يضطلع من صنّعوه وصدّروه بمهمة التعامل معه بخطة مضادة، تكون بمثابة إعلان براءة أعضاء من (لجنة المناصحة) عن أفكار كانوا هم من أشاعوها على الملأ، ويراد منهم الآن أن يقنعوا أنصارهم المتمسّكين بالنسخة القديمة من تلك الأفكار، بأنها لم تعد صالحة للإستعمال الآدمي.

لجنة المناصحة التي تضم مشايخ سلفيين عرفوا سابقاً ومازالوا الى حد ما بمشايخ الصحوة عقب نشاطات إحتجاجية غير مسبوقة منذ حرب الخليج الثانية في ١٩٩١ لتعميم معتقدات شديدة التطرف، تنطوي على تكفير المجتمع والدولة، وتدعو لإعادة إحياء عقيدة الجهاد، كتلك التي حملها الشيخ سفر الحوالي. ففي كتابه (كشف الغمة عن علماء) الصادر سنة ١٩٩، أرجع الحوالي في (ص ٦١ ومابعدها) سبب أزمة الخليج إلى (..ما كسبت أيدينا واقترفنا من ذنوب وعصيان، وخروج عن شرع الله، ومجاهرة بما حرم الله، وموالاة أعداء الله، وتهاون في حق الله، وتقصير في دعوة الله، اشترك في ذلك الحاكم والمحكوم والعالم والجاهل والصغير والكبير والذكر والأنثى على تفاوت فيما بينهم..)، منتهياً الى خلاصة نصّها (لقد ظهر الكفر والإلحاد في صحفنا وفشا المنكر في نوادينا ودُعي إلى الزنا في إذاعتنا وتلفزيوننا واستبحنا الربا حتى أن بنوك دول الكفر لا تبعد عن بيت الله الحرام إلا خطوات

ليست (القاعدة) من رفعت ابتداءً لواء (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) بل أعضاء من (لجنة المناصحة)، وهم من نشروا الفكر التكفيري

معدودات)، ليصل في نهاية المطاف للقول (أما التحاكم إلى الشرع - تلك الدعوى القديمة - فالحق أنه لم يبق للشريعة عندنا إلا ما يُسميه أصحاب الطاغوت الوضعي الأحوال الشخصية وبعض الحدود التي غرضها ضبط الأمن (ومنذ أشهر لم نسمع شيئاً منهم عن حد أقيم)، ومع ذلك وضعنا الأغلال الثقيلة على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصفدنا الدعوة والموعظة بالقيود المحكمة، وهذا من استحكام الخذلان وشدة الهوان ومن يُهن الله فما له من مُكرِم). ولذلك فرّق الشيخ الحوالي بين مبدئين متناقضين للدولة، وهما مصدر الأزمة: (مبدأ دولة العقيدة التي تجعل الجهاد غايتها والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفتها، ومبدأ دولة الرفاهية التي تجعل الشهوات الدنيوية غايتها والتغريب وسيلتها). وقد نسج مشايخ آخرون مثل الشيخ سلمان العودة في سلسلة محاضرات منها (ويل للعرب من شر قد اقترب)، والشيخ ناصر العمر الذي بقي متمسّكاً بموقفه المتشدد حتى النهاية.

في تلك السنوات التسعينية ولد شعار (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب) الذي تبنّته شبكة تنظيم القاعدة ورفعه أعضاؤها شعاراً في غزواتهم الداخلية ضد الأجانب (الصليبيين كما يحلو للغة السلفية الجهادية أن تدمغها)، وهناك أيضاً، أي في التسعينيات، تشكّل خطاب السلفية الجهادية المتطرّفة، حيث شكّلت (مذكرة النصيحة) في تقييمها لدينية الدولة السعودية الأساس الأيديولوجي لتنظيمات جهادية تلتقي تحت عنوان (القاعدة).

لم يصدر عن أي من روّاد الصحوة السلفية الجديدة مراجعات أو تراجعات فكرية، رغم أن الزي السياسي الجديد بات واضحاً في إقتراب كثير منهم من البلاط الذي هم أنفسهم حاربوه، ووصموا خصومهم السابقين بـ (علماء البلاط)، فقد تحوّلوا الى بلاطيين بامتياز، ويديرون الآن نشاطات (لجنة المناصحة) تحت عباءة وزار الداخلية التي طالما حذّر الصحويون من الوقوع في أفخاخها كما في محاضرة الشيخ العودة (أخي رجل الأمن).

هي ذات الأفكار، إذاً، التي يكافح اليوم صانعوها الأصليون عن إزالتها من أذهان أنصارهم الحاليين، الذين أبى كثير منهم التخلي عما كان قد أفنى بعضهم عمره من أجل تطبيقها. هؤلاء لم يصلهم خبر انسحاب مرشديهم الروحيين وقادتهم العقائديين من الساحة التي أشبعوها من

أفكار في الجهاد والقتال، وإن لم يرفقوا إنسحابهم ببيان رسمي يقضي بسحب تلك الأفكار من التداول الشعبي، فقضوا نحبهم على ذمة الرواية الأولى. أما البعض الآخر فحالفه الحظ فوقع أو إستوقع به فصار في عهدة (لجنة المناصحة) المؤلفة من الصحويين السابقين بوجه جديد، فخضعوا تحت تأثير دورة عقدية مكثّفة من أجل تطهير أذهانهم من أفكار في التكفير والولاء والبراء.

في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي، نشرت صحيفة (الوطن) السعودية نبأ الإفراج عن ١٥٠٠ شخص رجعوا عن (فكرهم التكفيري المتشدد) والدعوة الى (الجهاد وتكفير حكام المسلمين وعلمائهم وعامة الناس، والمطالبة بدولة إسلامية واحدة). ونقل الصحيفة عن الشيخ محمد النجيمي، عضو اللجنة أن المفرج عنهم (تمت مناصحتهم وثبت لدى اللجنة عودتهم عن الأفكار التي اعتقلوا بسببها).

وقال النجيمي في استعراضه لدور اللجنة منذ إنشائها قبل ثلاث سنوات، أن الأخيرة عقدت أكثر من ٥٠٠٠ جلسة لما يقرب من ٣٢٠٠ شخص إشتبه في اعتناقهم الفكر التكفيري. ولم يوضّح النجيمي ما إذا كان تكفيريون آخرون رفضوا التراجع عن أفكارهم المتشددة الداعية الى تظافر جهود (أخوة السلاح والجهاد) من أجل قلب الأنظمة وإعادة إحياء (دولة العقيدة).

الصحيفة ذكرت بأن هؤلاء المفرج عنهم نبذوا أيضاً دعوة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن الى (إخراج المشركين من جزيرة العرب)، رغم أن نسبة الدعوة الى إبن لادن تفتقر الدقة، فهي الدعوة التي حمل لواءها وبشّر بها أعضاء في (لجنة المناصحة)، وهم من طالبوا أيضاً بإعادة أسلمة الدولة على أساس تطبيق الشريعة والحدود وعقيدة الجهاد.

من الواضح، أن الموضوعات التي تشتغل عليها اللجنة هي ذاتها التي كانت نقاط ارتكاز في مشروع السلفية الجهادية الذي انطلق في مطلع التسعينيات على أيدي مشايخ الصحوة..مفاهيم (التكفير، الولاء والبراءة، الموالاة، طاعة ولي الأمر، مستلزمات البيعة، مظاهرة المشركين، إخراج المشركين من جزيرة العرب) كانت إشتغالات الصحويين في ذلك العقد. إن إعادة تفسير هذه المفاهيم من قبل مائة عضو على الأقل من المتخصصين في الشريعة والعلوم الحديثة مثل علم النفس، وعلم الاجتماع وغيرهما يأخذ طابعاً مدرسياً محض، حيث تخضع العناصر التكفيرية إلى دورة تعليمية تدور حول الموضوعات الإشكالية، وتستمر لمدة خمسة أسابيع تنتهي بإجراء إمتحانات ومنح شهادات براءة.

لن نقلل من أهمية نشاط اللجنة، وإن كان تحت إدارة الدولة وخدمة لأهدافها الخاصة، خصوصاً وقد تحوّلت سهام كثير من التكفيريين في السنوات الأخيرة إليها، فهي مسؤولية شرعية وإنسانية تقع على عاتق من تورّط سابقاً في تعميم أفكار تكفيرية مازالت آثارها واضحة حتى اليوم، ولكن ثمة ثغرات كبرى تعترض هذه اللجنة. فالمناصحة التي يخضع لها المعتقلون على خلفية حوادث أمنية، تغفل الحاجة الى مراجعة فكرية شاملة ليس داخل جدران المعتقلات ومراكز التأهيل الأيديلوجي التابعة لوزارة الداخلية، بل في الهواء الطلق وخصوصاً أمام المجتمع السلفي الكبير الذي مازال يتلقّى الأفكار ذاتها بصيغ مختلفة وربما بلغة مخففة، ولكن مع الإحتفاظ بالمضمون. ولذلك، يبقى السؤال مطروحاً: ماهو السبب في اعتناق الآلاف من الشباب في السعودية الفكر التكفيري؟ ولماذا لم تتوقف قافلة المقاتلين السلفيين المنطلقين من (ديار التوحيد) الى العراق ولبنان بعد ثلاث سنوات من تشكيل لجنة المناصحة؟ ولماذا تم اكتشاف بعض التائبين في مخيم نهر البارد، وفي المشاريع الإنتحارية في العراق؟ ولماذا مازال التمثيل السعودي في قوائم المقاتلين الأجانب هو الأعلى، وأن بعضهم دخل الى العراق خلال السنوات الثلاث الماضية؟

أسئلة تنتجها حقائق على الأرض، حيث شبكات تجنيد الشباب تعمل بلا هوادة وتحقق نجاحات باهرة في توسعة قاعدة انتشارها التنظيمي، فمازالت مضخّات الدعوة السلفية قادرة على صنع خطاب تعبوي تفيد منه التنظيمات المسلّحة في الداخل والخارج، وهي تقطف ثمار ما يشيعه المشايخ في المساجد، والمراكز الدعوية، والكتب الشعبية، والمواقع الشخصية للعلماء والدعاة على شبكة الإنترنت من أفكار متطرفة، وفتاوى تكفيرية، ورسائل تحريضية غير مباشرة.

المناصحة التي يخضع لها المعتقلون في حوادث أمنية، تغفل الحاجة الى مراجعة فكرية شاملة في الهواء الطلق وأمام المجتمع

هؤلاء الذين يجهرون بتوبة مجّانية داخل الغرف المغلقة، ليسوا هم أنفسهم حين يخرجون منها، فبعضهم بقي وفيّاً لذاكرته القتالية، وقد لا يتطلب الأمر بجماعات منهم جهداً كبيراً كيما يستعيد ذكرياته جنباً الى جنب رفاق دربه، بل بعضهم يعتبر التخلي عن السلاح، خيانة للعهد الذي قطعه على نفسه حين بدأ هجرته الأولى الى أفغانستان بتشجيع من العلماء والأمراء.

ليس الأمر متعلقاً بقناعة ظرفية تزول بزوال المؤثر، ولا هو متوقفاً على نجاح لعبة الإغراء مع من زهدوا في الدنيا وآثروا الموت قتلاً في سبيل عقائدهم، وإن نجح الأسلوب مع بعض من دارت عليه الدوائر، فلم يجد غير القبول بالمثلث المعيشي: الوظيفة، البيت، الزوجة، كخيار قهري يستدرج هؤلاء للذوبان في المجتمع. لا، ليس الأمر على هذا النحو، فبعض من يخرج من السجن يعود الى صفوف المجموعات التي أخرج منها، وبعضهم يعود إلى حيث سوح الجهاد مفتوحة للقتل والقتال، وحيث لا سلطة عليهم سوى سلطة (أمير الجهاد) مجهول الهوية غالباً.



الشيخ النجيمي: أية مصالحة؟

من حق أولئك الذين يتمسّكون بالحاجة الى إستراتيجية دينية شاملة، أن يتوجسوا خيفة من الأخطاء المغفول عنها من قبل (لجنة المناصحة)، إذ لا يمكن لشباب تربى على عقائد متطرّفة في الولاء والبراء وتكفير الآخر لسنوات طويلة، ثم إذا بهم في زمن قياسي يكفرون بما آمنوا به، وترسّب في قعر ذهنياتهم، وترجموه الى أعمال ميدانية ودموية، فلو صدقوا لقتل بعضهم بعضاً، لأنهم لابد أن يكتشفوا طعم الخديعة التي ذاقوها طيلة سنوات ماضية.

ثم أليس مستغرباً أن يتوب عشرة في السر، وتكشف التقارير سواء في الخارج أو الداخل عن مئات يتم القبض عليهم أو تتم ملاحقتهم في العلن، فأين الخلل؟، وماهي المصادر التي غذّت الأجيال الجديدة بأفكار الولاء والبراء والتكفير، فهل يعقل أن التنظيمات السريّة تملك قدرة أسطورية تفوق بمرات قدرات وإمكانيات المؤسسة الدينية الرسمية وقنوات الدعوة الفضائية والإلكترونية، بحيث تعجز عن القيام بعشر ما تقوم به تنظيمات سريّة تعمل تحت الأرض وتفتقر الى وسائل التعبئة العلنية.

أليس ما يدعونا ذلك لوقفة مع التواشج المريب بين مصادر التعبئة الدعوية من جهة والعناصر المسلّحة من جهة ثانية، إذ لا يمكن أن نبحث في مكان آخر كيما نجد تفسيراً منطقياً لهذا التدفق المتواصل لعناصر قتالية للخارج، ثم نبحث عن جهة ما تسللت للداخل كيما تقنعهم بالخروج، فيما نعلم يقيناً بأن بضاعة التكفير محليّة الصنع، وأن مجرد تصديرها للخارج لا يلغي هويتها ولا يغير في شهادة منشأها.

يتفق المراقبون على أن المشكلة ليست محصورة في وجود عناصر متشدّدة، تحاول أن تشيع الموت في كل أرض يطأونها، ولكن المشكلة في الفكر المتطرف الذي لم تفتأ منابعه تفيض بغزارة في المناهج التعليمية، والخطب الدينية في

المساجد والجوامع، وفي المساجلات العقدية على مواقع الإنترنت، وإن مجرد مطالعة سريعة في محتوياتها سيكتشف المرء خطورة المضمون التفجيري لتلك الأفكار التي لا ترى في الآخر إلا رجساً يجب زواله بكل الوسائل الممكنة، وفي الذات قداسة يجب أن تغمر العالم ولو بقوة السلاح وإفناء من يقف في طريق انتشارها.

ولذلك، من حق الخائفين من تسريح التائبين عن أفكار التطرّف أن يفصحوا عن تحفّظاتهم. أحدهم قال بأننا نخشى أن تكون هذه الطريقة الوحيدة لخروجهم من السجن، ثم يعودون لما عاهدوا أمراءهم عليه، فيقتِلون ويُقتَلون، فإن لم يجدوا من يحضنهم من رفاق الدرب في الداخل، حملوا أرواحهم على الأكف وقدّموها لمن ينتظرها منهم خلف الحدود، في العراق، أو أفغانستان، أو لبنان وغيرها من بقاع تصدق عليها (دار حرب وجهاد).

وزارة الداخلية البريطانية قد تستعين بعلماء وهابيين لمعالجة تطرّف ديني مصدره نجدي وينتجه علماء سلفيون وهابيون

آخر تساءل عن سبب كثرة المتطرفين في السعودية، ولماذا يتم القبض على الغالبية منهم في الخارج، وألم يحذّر مسؤولون عراقيون من أن شباباً سعوديين من أتباع المذهب السلفي يتحولون الى قنابل بشرية، فلماذا بعد كل تلك التحذيرات مازال السعوديون هم الأكثر عدداً، والأسهل صيداً، والأسرع موتاً أو إعتقالاً؟.

ماذا فعلت الحكومة؟

سؤال كان برسم وزارة الداخلية طيلة أربع سنوات خلت، ولابد أن يأتي يوم يتساءل فيه أهالي الضحايا قبل غيرهم عن سر موت أبنائهم دونما رقيب ولا حسيب، فهل عجزت أجهزة الرقابة عن صيانة أرواح من زعمت بأنها وجدت لحماية أرواح مواطنيها وسلامتهم، فلماذا بقي عدد السلفيين السعوديين مرتفعاً بل والأعلى بين المقاتلين الأجانب، فمن سهّل مهمة خروجهم، وماهي الأفكار التي هضموها وقذفت بهم خارج حدود الديار، وماهو دور (لجنة المناصحة) في الحد من ظاهرة هجرة السعوديين الى الخارج. فإذا كان العراق حالة خاصة، وأن المهاجرين الذين قدموا اليه إنما جاءوه في الفترة الأولى من سقوط بغداد تحت الإحتلال الأميركي في أبريل ٢٠٠٣، فما خبر لبنان، الذي تدفّق إليه بحسب أرقام خبراء القاعدة نحو ٣٠٠ عنصراً جاءوا إليه عبر مطار بيروت الدولي في نهاية سنة ٢٠٠٦ ومن مطارات خليجية.

قررت الحكومة أن تبني جداراً إلكترونياً على الحدود مع العراق، ورصدت ميزانية ضخمة لإتمام المشروع، وفرضت تدابير صارمة على سفر الشباب الذين يغادرون ذهاباً دون عودة، ولاحقت الحسابات البنكية لعدد من الأشخاص والجمعيات الخيرية، ولكن السعودي السلفي مازال في رأس القائمة، لماذا؟

لابد هنا أن نلفت الى أن وزير الداخلية وفريقه لم يدركوا حجم الكارثة التي يمكن أن تلحقها عمليات التجييش المتواصلة للشباب كيما يموتوا فرادى أو جماعات أو يقعوا في قبضة أجهزة الأمن الخارجية: السورية، العراقية، اللبنانية، الى جانب أجهزة أمن دولية. لكن رسالة عوائل القتلى أو المعتقلين من أبنائهم والذين بلغوا أعداداً كبيرة ومقلقة قد أحدثت فزعاً مقلقاً لدى الحكومة السعودية، فليس من المنطقي ولا الإنساني أن يفنى المئات في مشاريع موت عبثية خدمة لأهداف مجهولة غير تلك التي مزقوا أجسادهم من أجلها. هؤلاء، أي عوائل القتلى والمعتقلين، هم من أثاروا مخاوف الحكومة وقد ينقلبوا عليها في أية لحظة، لأن هناك من تسلل إلى بيوتهم وسرق أبناءهم، وقد يكون المتسلل مرتبطاً بإحدى الجهات الحكومية.

لا شك أن العائلة المالكة وخصوصاً الأمير نايف المسؤول الأمني الأول، لا ترغب في يوم ينتفض فيه المجتمع السلفي عليها، وهي، والكلام عن العائلة المالكة، التي ترى فيه الخزّان البشري الذي تعتمد عليه في تسوير سلطانها، ولكن كأي مجتمع لا يود أيضاً أن يكون وسيلة إبتزاز بيد أحد حتى لو كان من يغدق عليه المال والإعطيات. ولذلك ترى أجهزة الأمن تقبض وتبسط، فتبطش بيد وتربت بأخرى، ولم يكن مصادفة أن يكون الإعلان عن الكشف عن شبكة من عناصر (الفئة الضالة) يتزامن مع الإفراج عن دفعة من التائبين عن الأفكار المتطرفة، وكأنها تضطلع بمهمة تنظيم دورات متسلسلة للعناصر المتشددة المسجّلة في قوائم تنتظر موعدها تباعاً.

في ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت اللجنة عن الإفراج عن ٤٠٠ عنصراً من الذين (عادوا الى جادة الصواب) حسب بيان اللجنة. والغريب بأن هذا الإفراج جاء في ظل مزاعم ساقها أعضاء بارزون في اللجنة ورددها ولي العهد الأمير سلطان على مدار سنة ونصف بأن (الفكر اضمحل بين هؤلاء الشباب بنسبة تصل إلى ٨٠٪ أو أكثر، ولم يعد الفكر متمكناً من أغلبيتهم الساحقة، حيث أصبحوا ينظرون إلى المجتمع نظرة إيجابية وإلى الدولة أيضاً عكس السابق). ولكن جاءت المعطيات اللاحقة لتسقط صدقية المزاعم تلك، مع تزايد أعداد المعتقلين وتزايد المفرج عنها بما يخلف النسبة المذكور. ففي أكتوبر ٢٠٠٦، أعلن رئيس لجنة المناصحة في وزارة الداخلية سعود المصيبيح أنه جرى الإفراج عن أكثر من ٧٠٠ موقوف ثبت خلال مناصحتهم على مدى السنوات الثلاث الأخيرة (من


نشروا التطرف وصاروا مناصحين!

٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦) (عدولهم عن الأفكار والمعتقدات الهدّامة الضارة بأمن وطنهم ومجتمعهم).

وفوجئنا في نوفمبر الماضي أن العدد تضاعف، حيث بلغ عدد المفرج عنهم ١٥٠٠ عنصراً، تراجعوا عن الفكر التكفيري، فيما تزايد عدد المعتقلين من خلايا القاعدة التي تخطط لشن هجمات على منشئات نفطية واغتيال شخصية أمنية. فأيهم نصدّق، هل الأرقام المعلن عنها من قبل أعضاء (لجنة المناصحة)، أم مزاعم النجاح القياسي الذي حققته دونما دليل حتى من مصدرها غير المحايد.


الحوالي: السعودية بلد إلحاد وفساد

أليس في ذلك كله توهين لعقول الناس، الذين انتظروا وقفة صدق مع قضية بالغة الخطورة ومن قبل لجنة يفترض امتثالها لتعليمات دين يحث على الصدق، ويعتبره سمة الإنسان المؤمن، فكيف يعوّل على لجنة تتوسل التضليل دليلاً والذريعة خماراً لكي تخفي ما أخفقت فيه، ولا يضر ذلك بجهد نزيه تبذله من أجل إنقاذ شباب غرر بهم من كان أولي بالنصح، حتى لا يخوضوا في دماء الأبرياء خوضاً، ولكيلا يقول من أراد بديننا سوءً إن نبيهم يأمر بقتل الأبرياء ويستهين بأرواح من لا ذنب لهم سوى أنهم من غير ملة.

خلايا إرهابية جديدة

خلفيات المنجز الأمني الإستعراضي

محمد قستي

في أواخر أبريل الماضي، أعلنت السلطات السعودية عن اعتقال ٧ خلايا تضم ١٧٢ شخصاً غالبيتهم من السعوديين ويشتبه بأن لهم صلات بتنظيم القاعدة، وكان بعضهم يتدرب على الطيران للقيام بهجمات إنتحارية ضد منشآت نفطية وعسكرية في السعودية. وقال بيان وزارة الداخلية، آنذاك، بأن مبايعة زعيم الخلايا تمّت عند الكعبة المشرّفة على السمع والطاعة وتنفيذ جميع أوامره، وأضاف البيان بأن (من أبرز أهدافهم القيام بهجمات إنتحارية ضد شخصيات عامة، ومنشآت نفطية ومصاف بترولية واستهداف قواعد عسكرية في الداخل والخارج). وقد نشرنا تفصيلات هذه العملية في عدد سابق، وكانت تحليلاتنا المدعّمة بمعلومات إضافية غير الواردة في بيان وزارة الداخلية أن الأمر أكبر من كونه تخطيطاً لعمليات أمنية محدودة، بل هي عملية واسعة النطاق وتستهدف إحداث فوضى عارمة تفضي الى إسقاط النظام.

الجدير بالذكر، أن تلك الخلايا، بحسب بيان وزارة الداخلية، هي، أو إحداها على الأقل، على علاقة بتفجيرات أبقيق التي وقعت في ٢٤ فبراير ٢٠٠٦. وكان الإعتقاد حينذاك أن الكشف المتأخر عن اعتقال الخلايا السبع كان لاستكمال عملية تطويق كل عناصرها، حتى أن بعض المراقبين قال بأن العملية لم تتم دفعة واحدة بل جرت على دفعات متسلسلة استمرّت شهوراً، ولكن الإعلان الرسمي عنها كان يهدف الى أمرين: ملاحقة بقية فلول الخلايا السبع، وتالياً تسويق المنجز الأمني محلياً ودولياً.

بالنسبة لتوقيت الإعلان عن اعتقال ست خلايا مؤلفة من ٢٠٨ عنصراً في اليوم الذي ينعقد فيه مؤتمر أنابوليس هو مقصود، ويهدف الى تسويق منجز أمني وسياسي يراد أن يكون مادة يعتمد عليها الرئيس بوش في إجابته عن أي سؤال حول دور السعودية في الحرب على الإرهاب، وخصوصاً في ظل أحاديث عن نسبة عالية من السعوديين بين المقاتلين الأجانب في العراق، بحسب تقرير عسكري أميركي، وتعويماً لفضيحة القضاء السعودي في تعامله مع قضية عرّفتها الصحافة المحلية بـ (فتاة القطيف).

منذ ٢٧ أبريل الماضي وحتى ٢٨ نوفمبر يكون قد مضى سبعة شهور على الإعلان عن اكتشاف سبع خلايا، ليلحقه إعلان آخر مشابه تماماً. بعض المراقبين ربط بين عمليات الإفراج المتواصلة عن العائدين عن (الفكر الضال أو المنحرف) وبين تشكّل خلايا قاعدية جديدة تعمل في الداخل وتمد الخارج بالفائض منها.

أياً يكن الربط بين الأمرين، فإن ما ورد في بيان وزارة السعودية حول إلقاء القبض على ٢٠٨ أشخاص لضلوعهم في مجموعة خلايا تخطط لمهاجمة منشأة نفطية، وقتل بعض رجال الدين ورجال الأمن، يثير نقاطاً عدة:

أولاً: أن حملة بهذا الحجم الكبير تمت دون إندلاع اشتباكات ولا إطلاق نار، ولا ضحايا ولا ملاحقات ولا قتلى، حتى وإن كانت المداهمات قد تمّت بصورة متباعدة زمنياً، فهذه ليس الصورة التي اعتدنا عليها في السنوات الماضية، إذ غالباً ما تستمر عمليات المداهمة لمراكز وبيوت يتحصّن فيها عناصر القاعدة لساعات وربما أيام بفعل المقاومة الشرسة التي يبديها هؤلاء في مواجهة رجال الأمن غير المدرّبين بصورة كافية على قتال الشوارع.

سؤال كبير يحوم حول طبيعة مداهمة الخلايا الست واعتقال عناصرها بخلاف المواجهات السابقة بين القاعدة وأجهزة الأمن

وكما في البيان السابق، فإن بيان وزارة الداخلية جاء إجمالياً فلم يتحدث عن تفاصيل عملية الإعتقال للخلايا الست، ولا المدة التي استغرقتها العملية، وكأنه يتحدث عن حملة اعتقالات لأفراد عاديين تمت مداهمة بيوتهم ومقار عملهم من قبل رجال الأمن، وليس عن خلايا تنظيمية تابعة لشبكة القاعدة المدججة بالسلاح وأفكار الاستبسال في المواجهة مع العدو الى حد الإنتحار.

لا ننسى أيضاً أن معلومات بيان وزارة الداخلية تنبىء عن شبكة خطيرة، تمتلك إمكانيات ضخمة، وتخطط لتهريب صواريخ الى الداخل لتنفيذ عمليات نوعية، فإذا كان الحال كذلك، فكيف بهذه البساطة وقعوا في قبضة أجهزة الأمن ولم يسقط لأحد الطرفين قطرة دم، أو يسمع طلقة نار واحدة، وكأن الاعتقال تم في إحتفال رسمي تسلّمت فيه أجهزة الأمن أوراق اعتماد الخلايا الست، مع فارق أن الدعوة خاصة وليست عامة.

وإذا صدقنا الخبر القائل بأن الحملة بدأت منذ منتصف العام الهجري، أي قبل خمسة شهور، فهي تقترب من فترة إلقاء القبض على سبع خلايا تابعة لتنظيم القاعدة، فهل نكون قد طرحنا خلية واحدة تم القبض عليها وبقيت ست خلايا فرّت من قبضة الأجهزة الأمنية، وهو ما لم تذكره بيانات وزارة الداخلية المتواترة. أم أن الخلايا الجديدة تناسلت من خلايا سابقة، وهو إحتمال غير قوي، وينقصه دليل أقوى، لأن من غير المعقول أن يكون تنظيم القاعدة بهذا الغباء الأمني الذي يجعل من الربط بين خلاياه ثغرة يعبر منها رجال الأمن فيصطادون عناصرها كالدجاج في منتصف الليل.

ثانياً: أن أهداف الخلايا الجديدة هي ذاتها التي رسمتها الخلايا السبع السابقة من استهداف منشآت نفطية وعسكرية، الى اغتيال شخصيات عامة، والتي تم تحديد هويتها هذه المرة في شخصيات أمنية ودينية، على أساس أن لعناصر الخلايا ثارات قديمة وجديدة، فالقديم منها مرتبط بالمواجهات النارية بين الجماعات المسلّحة ورجال الأمن

التابعين لوزارة الداخلية، والجديد منها رفع المشايخ السلفيين والصحويين على وجه الخصوص الغطاء الشرعي عن الجهاديين السلفيين في الداخل. فمن وجهة نظرهم، أن المشايخ قد تحوّلوا الى طبقة جديدة من علماء البلاط، وحلّوا مكان الطبقة القديمة، وهم يمارسون ذات الدور في شرعنة القمع الرسمي ضد معارضي الحكومة من السلفيين. وقد تكون رسالة الشيخ سلمان العودة في شهر رمضان الماضي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن، عبر شاشة قناة الإم بي سي، المقاطعة من قبل تياري السلفية التقليدية والسلفية الجهادية، وتحميله مسؤولية الدماء البريئة التي سفكت (دون تحديد جغرافية الدم). وبرغم مناداة الشيخ العودة لابن لادن بـ (أخي أسامة)، بما يبقي على الأخوة معه رغم تحميله مسؤولية الدماء البريئة، إلا أن أنصار القاعدة اعتبروا ذلك إعلان إصطفاف الى جانب معسكر الحكومة، وفتح معركة ضد من كانوا أنصاراً له، وكان مرشداً روحياً وأباً عقائدياً لهم.

ليس الشيخ العودة وحده من قفز الى معسكر الحكومة، في نظر أنصاره الأولين، بل سبقه ولحقه جمع من مشايخ الصحوة الذين تمسّكوا بأفكارهم المتشددة، ولكنهم أعادوا تفسيرها لتكون على غير الغاية السياسية الموجّهة إليها فيما مضى من السنوات. فقد أرادوا أن يخلقوا خصماً جديداً غير ذاك الذي ناضلوا من أجل إنزال الهزيمة به، ولا محاربته في الداخل، فالخصم، من وجهة نظر مشايخ البلاط الجدد، يقبع خارج حدود السلطة سواء في الداخل أو الخارج، ويجب أن يبقى كذلك، وهذا ما تتطلبة عملية إعادة ترسيخ التحالف بين الديني والسياسي.

ثالثاً: أن البيان يشدد كما شدّد من قبل على أن ثمة عناصر خارجية، وتحديداً من بلدان عربية في إشارة الى العراق والأردن، فقد أناطت بيانات وزارة الداخلية قيادة (تنظيم القاعدة في بلاد الحرمين) بشخص عراقي قيل حينذاك بأنه تولى القيادة على خلفية تشكيل مجلس شورى المجاهدين بقيادة أبي مصعب الزرقاوي، بهدف إقامة مركزية قيادية لتنظيم القاعدة تدير شؤون فروع الشبكة في بلاد الشام والخليج. وفي أبريل الماضي، قيل بأن عناصر الخلايا السبع قد تعاهدوا أمام الكعبة بعد مبايعة شخص من بلد عربي على السمع والطاعة، وعادت المعلومات الأمنية التي يتم تسريبها بين فترة وأخرى لصحف محلية، ومنها أن قيادة التنظيم تعود لشخصية أردنية بحسب صحيفة الوطن السعودية.

تصنيف المتحدّث بإسم وزارة الداخلية اللواء منصور التركي للخلايا تثير إهتماماً خاصاً، فخلية مؤلفة من ٢٢ شخصاً تحمل الفكر التكفيري، ومنها تشكّل فريق إغتيالات لاستهداف العلماء ورجال الدين، وخلية أخرى متخصصة في تهريب واطلاق الصواريخ مؤلفة من ١٨ عنصراً، وهناك ١١٢ شخصاً تم اعتقالهم في عمليات أمنية متتالية في مناطق متفرقة من المملكة (من المرتبطين بدوائر تنسيق خارجية، تعمل على تسفير المغرر بهم، من سعوديين ومقيمين، إلى المناطق المضطربة، بهدف تبني المنهج التكفيري، ومن ثم العودة للمملكة بقصد الإخلال بالأمن ونشر الفتنة). يضاف الى هؤلاء أيضاً، ٣٢ شخصاً، بين سعودي ومقيم، نشطوا في توفير الدعم المالي لأتباع الفكر الضال. وأما الخلية السادسة فتألفت من ١٦ شخصاً في المدينة المنورة، شكّلوا خلية إعلامية، تهدف للترويج لأفكار الفئة الضالة، من خلال إصدار نشرة (صدى الرافدين) التي تعنى بنشر أخبار الجهاد في العراق.

فيما يبدو من كلام المتحدث بإسم وزارة الداخلية، أن ثمة توجيهاً مقصوداً للعامل الخارجي، الذي يحضر على الدوام سواء في تهريب الأسلحة، والعناصر المنتمية للتنظيم، وكذلك للأفكار الجهادية، فيما يتم تصنيف العنصر المحلي في خانة الضحية، المغرر به، ما يسهل سرقة أمواله وعقله وأخيراً جسده. وللقارىء أن يتخيل كيف أن خلية تخطط لعملية أمنية واسعة النطاق، تشكّل خلية إعلامية تضطلع بإصدار نشرة مهتمة بأخبار المجاهدين في العراق، فيما تكون مهمة خلية أخرى تشجيع العناصر المحلية على السفر للخارج، وكل ذلك بتحريض وتنسيق مع دوائر خارجية. كيف يتم ذلك؟ ثمة توجيه مقصود كما أسلفنا من أجل إبقاء

ثمة توجيه مقصود للعامل الخارجي، الذي يحضر في بيانات وزارة الداخلية فيما يتم وضع العنصر المحلي في خانة الضحية والمغرر به

مساحة التأويل مفتوحة على قراءات متضاربة، فخيوط مبتورة لا توصل الى معنى واحد.

لنقرأ ما نقله مسؤول أمني على لسان قائد خلية (مقيم حسب المصدر)، مكوّنة من ثمانية أشخاص تنوي الهجوم على منشأة نفطية مساندة في المنطقة الشرقية، وينقل المصدر عن القائد ـ المقيم طريقة تجنيد أعضاء الخلية (من خلال البدء بتبني التكفير كمنهج حياة ومن ثم تأكيد مشروعية القتال في الخارج والتركيز على تهيئتهم كانتحاريين حيث يسهل عليه بعد ذلك إقناعهم بمكان التنفيذ سواءً في الداخل أو الخارج). فالعنصر الخارجي حاضر بكثافة في هذا النص بدءً من القيادة ومروراً بـ (التجربة ـ ديمو) على العمل الانتحاري، وصولاً الى عنصر التنفيذ. فهو سيناريو للتوظيف في تبرير وتبرئة ذمة المحرّضين المحليين من رجال دين ومسؤولين أمنيين، الذين اكتشفوا بعد سنوات أن أنصارهم يعشقون الموت الغبي، الذي يوفر لجماعات أخرى قنابل بشرية لا تستهلك أكثر من حزام محشو بالمتفجرات وصاعق. إذاً، هكذا يتنصل المسؤولون عن قتلاهم، وعن أفكارهم، في لعبة هابطة يكون فيها الدم مادة مزايدة تفوح منها الخديعة برائحة نتنة.

فمالذي يجعل شباباً لم يكملوا عقدهم الثاني أو الثالث يقدمون وبسذاجة لا متناهية على الإنتحار السادي، لو كان الأمر يتعلق بأشخاص مجهولي الهوية يغرسون أفكاراً في الموت من أجل العقيدة، إن لم يكن قد وقعوا تحت تأثير أجواء روحية أوصلتهم الى طمأنينة نفسية ويقين بما هم مقدمين عليه، وهو الموت. وهل خفي خبر الإنتحاريين السعوديين على أهل الدعوة ورجال الأمن والصحوة معاً حتى يأتوا بسيناريو مفبرك لا يصمد في تبرئة من أذاقوهم الموت والعار بعد ذلك، حتى يأتوا بعد أربع سنوات ليقولوا لأهالي القتلى بأن قرصنة وقعت في الداخل لتهريب أبنائكم للخارج في غفلة منكم ومن الدولة ومن تيار الصحوة الذي يحصي من حضر ومن غاب عن صلاة الفجر في المسجد.

وكمن رمتني بدائها وانسلت، ألقت أجهزة الأمن مسؤولية تأجيج الفتن، والخروج الى المناطق المضطربة، والتستّر على المطلوبين، وتمويل عملياتهم على جهات خارجية في أحسن الأحوال أو غيبية في أسوأها. وكأن تلك الأهداف ليست هي ذاتها التي عكف محرّضو الداخل على استخدامها حين كانوا يشيعون بين الشباب خطراً محدقاً بأهل الدعوة لتحريضهم على الجهاد، وإقحامهم في مهب النفير العام من أجل مناصرة إخواننا في العراق أولاً، ثم أخواننا في لبنان ثانياً، بعد أن أخفقت الأخوة الايمانية في تحقيق أهدافها في أفغانستان، والشيشان..

لماذا بات العامل الخارجي حاضراً على الدوام في كل عملية ذات طبيعة محلية وأهداف محلية، وكأنه يراد منه تعويض المشاركة السعودية الكثيفة في الخارج، وخصوصاً في العراق، وإلى عهد قريب في لبنان، أليس في ذلك هروباً الى الأمام؟.

يقول المصدر الأمني بأن هدف توفير الدعم المالي هم لأتباع الفكر الضال، ولكن لم يحدد هويتهم، ثم نكتشف إنقطاعاً في الرواية الأمنية لتضع نشرة (صدى الرافدين) دالّة على الفكر الضال، فيما تحتجب المنابع الأيديولوجية المحلية عن الصورة، لتأكيد العامل الخارجي مجدداً.

في التحليل النهائي، يظهر أن الإعلان عن الخلايا الست هي عملية أمنية إستعراضية بدرجة أساسية، يراد منها تأكيد المشاركة في الحرب على الإرهاب، من خلال (خبطات) أمنية لافتة، وهي وإن تضمنت حقائق معروفة، فإنها حجبت حقائق أخرى أو ألبستها زيّاً آخر على غير مقاسها. وقد لا تبرح عملية التناوب التي تتم منذ شهور بين رجال الأمن ومشايخ الصحوة والعناصر المسلّحة الذين يراد إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، الى جانب، بطبيعة الحال، أهداف أخرى سياسية محلية وخارجية، منها تأكيد حضور الجهاز الأمني، وقدرته على القيام بعمليات إستباقية، وكذلك تهدئة خواطر من خسروا أبناءهم في عمليات إنتحارية محلية وخارجية، ولهم في ذلك مآرب أميركية كثيرة.

لا حلّ إلا بمعالجة تطرف الفكر الوهابي

.. وبقيت المعالجة الفكرية

سعد الشريف

ليست دعوة جديدة، وربما لن تكون ولن تتوقف إذا ما أصرّت الحكومة على المعالجة الأمنية كخيار وحيد ونهائي من أجل قطع جذور التطرف.. لقد أعلنّاها منذ سنوات بأن لا سبيل أمام الحكومة والمؤسسة الدينية سوى خوض غمار المراجعة الفكرية الشاملة، التي تتطلب فحصاً دقيقاً لتراث ثقيل من المصنّفات الدينية، والفتاوى، والنشريات الشعبية، ومناهج التعليم الديني والتي تنطوي في مجملها على نزوعات تحريضية مباشرة وغير مباشرة، وهي المسؤولة عن صنع خطاب راديكالي يغذي مشاعر التطرف والعنف.

مثال واحد يكفي، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد، فمطالعة في موقع اللجنة الدائمة للدعوة والإفتاء والإرشاد على شبكة الإنترنت تكشف قدراً كبيراً من الفتاوى التكفيرية لأديان ومذاهب وأيديولوجيات، يتم الرجوع إليها بصورة دائمة من قبل عوام الناس، وتسهم في تشكيل مناخ خصامي ضد الآخر. للتذكير فحسب، أن اللجنة هذه ليست سوى مؤسسة رسمية ترعاها الدولة مالياً ومعنوياً، وتمثل مرجعية تشريعية لها.

ليس جديداً ما نذكره هنا، وقد نبّه إليه عشرات غيرنا، فمجرد إلقاء القبض على عناصر متشددة تتبنى العنف خياراً إستراتيجياً في التغيير أو إخضاعهم لدورة تثقيفية مكثفة من قبل (لجنة المناصحة)، لن يفي بالغرض بعيد المدى، فثمة مصادر تغذية أيديولوجية مازالت ناشطة وتتربى عليها أجيال أخرى، فهل تكتفي الدولة في سكب الماء في كأس مفتوح من طرفيه؟ أما أن ما تبنيه الدولة تهدمه المؤسسة الدينية، أو هكذا تكون لعبة اللوم التي يحلو للسياسي أن يخوضها من أجل التنصّل من مسؤولية إنتشار التطرف، وهو الذي كان لعقود طويلة يرعاه.

كتب بعض المراقبين لما يعتقده البعض بالحملة السعودية على المتطرفين، بأن ثمة مطالبة بشن حرب فكرية ضد القاعدة، وفي ذلك تعمية لحقيقة كبرى، إذ لا يمكن الفصل بين فكر القاعدة ومصدره، فهذا الفكر المتطرف نشأ وترعرع في أروقة الدولة وتحت إشرافها، إذ لا يعقل أن تعمل المؤسسة الدينية الرسمية دون علم الحكومة، فلماذا يشدد إذاً الأمير نايف على سلفية الدولة، ويؤكد ولي العهد على تطبيق الدولة لأحكام الشريعة، ولماذا يحفل مجلس الملك بحضور كثيف للعلماء، ولماذا تكون مناهج التعليم الديني الرسمي من مهمة المؤسسة الدينية الرسمية؟.

في ضوء ذلك، يرى محللون كثر بأن المعالجة الأمنية غير مأمونة ولا مضمونة النجاح ما لم تكن جزءً من إستراتيجية شاملة تعتمد على المراجعة الفكرية الدقيقة لمجمل التراث السلفي.

فاعتقال مئات من المتورطين بالإنتماء لتنظيم القاعدة في السعودية لا يكفي لدفن التطرف وقطع دابر العنف، إذ لا يواجه الفكر بالرصاص، وإنما بمواجهة فكرية من سنخها. الشيخ محسن العواجي يقول أن (الدولة قضت على الخطر الظاهر بالمعالجة الامنية، لكن الخطر الكامن موجود وهو خطر جسيم. ليس هناك ضمانة أن المعالجة الامنية ستنجح إن لم يكن هناك تصدي للفكر المنحرف) الذي يتبناه المتطرفون. ويؤكد العواجي بأن (على الرياض أن (تستنفر المجتمع بكامل طاقاته ورموزه الفكرية والدينية والنفسية والاجتماعية للتصدي للفكر التكفيري). ولم يوضّح العواجي، أين تقبع مصادر الفكر التكفيري، وطريقة المعالجة الفكرية المطلوبة، بالنظر الى إشادته بما وصفه بالمشروع التوعوي في السجون، في إشارة الى (لجنة المناصحة)، إذ لا يمكن أن تتم المعالجة مقتصرة على المتطرفين الظاهرين أو من وقعوا في قبضة الأجهزة الأمنية، وإغفال المتطرفين الكامنين والمرشّحين والذين مازال الفكر التكفيري يمثل مصدراً أساسياً لوعيهم الديني. ولذلك تبدو مقاربة التطرف كمشكلة مجتمعية أكبر من أن تعالج أمنياً، أو داخل الغرف المغلقة، أو محصورة في فئة محسوبة على تنظيم القاعدة، فمشروع كهذا يتطلب مشاركة رجال الدين والأكاديميين والأطباء النفسيين (لتوعية المجتمع بخطورة هذا الفكر الذي يهدد أمنهم) على حد المراقب لنشاطات القاعدة فارس بن حزام، الذي يرى بأن (الفكر التكفيري موجود، والأرضية الخصبة لوجود هذا الفكر موجودة مثل نشر الكراهية والخصومة لغير المسلمين والأجانب) وهو موجود على حد قوله: (في الشارع وفي المسجد وفي الندوات والمحاضرات). ويشكك حزام في نجاح المعالجة الأمنية إذ (ليس هناك ضمانة بأن هذا النجاح سيستمر بسبب غياب المعركة الفكرية).

من جهة ثانية، نقلت وكالة (رويترز) من الرياض في الثاني من ديسمبر تصريحات لوزير الداخلية الأمير نايف قال فيها أن (رجال الدين السعوديين لا يبذلون جهداً كافياً لمكافحة التشدد بين الشبان السعوديين بمن في ذلك من يريدون القتال في العراق). وهذا هو ثاني إنتقاد لرجال الدين من الأمير نايف هذا العام. وفي يونيو حزيران قال في كلمة أمام المئات من رجال الدين أنه يتحتّم عليهم وقف السعوديين الذين يشنون هجمات إنتحارية في العراق. وفي جوابه على سؤال لصحيفة (عكاظ) في الأول من ديسمبر حول ما إذا كان يشعر أن (تقدماً) أحرز منذ هذا الإجتماع قائلا (لا.. ليس بالمستوى الذي أتمناه).

ونقلت الوكالة أن ثمة تقارير في السعودية تحدثت عن محاولة أبناء رجال دين سعوديين بارزين الإنضمام للمسلحين من تنظيم القاعدة في العراق. وتشعر السلطات السعودية بالقلق من



إمكانية عودة السعوديين الى البلاد لمواصلة قتالهم في المملكة. ويقول معلقون أن التقارير بوجود سعوديين في العراق أصابت البلاد بحرج.

وأقرّ الأمير نايف بوجوب (أن يكون هناك عمل فكري قادر وقوي) يكون داعماً للمعاجلة الأمنية ومن أجل تصحيح النظرة حول الإسلام، وحقيقة الإيمان بالله. هذا الإكتشاف المتأخر لضرورة المعالجة الفكرية جاء على خلفية التقارير الأمنية التي نشرت مؤخراً حول ضلوع عدد كبير من الشباب السعوديين في العمليات الإرهابية داخل العراق، وتصاعد الإتهامات ضد أطراف في الحكومة السعودية تقوم بتسهيل سفر بعض الراغبين في القتال داخل العراق ولبنان، أو عدم قيام السلطات السعودية بالإجراءات اللازمة في الحرب على المتطرّفين.

معاقبة الضحية

د. مي يماني



في مقالة أثارت ردود فعل واسعة في الأوساط السياسية والإعلامية في بريطانيا والولايات المتحدة، كتبت الباحثة الأنثروبولوجية الحجازية الدكتورة مي يماني، مقالاً في صحيفة الجارديان البريطانية في السادس والعشرين من نوفمبر الماضي وفيما يلي نصها:

إن الوجه المشّع للسعودية بوصفها الحليف الأكثر إعتدالاً في الشرق الأوسط العربي قد بدأ مجدداً بالتشوّه، وهذه المرة بفعل المصير البائس لضحية عصابة إغتصاب تبلغ من العمر ١٩ عاماً. الفتاة، من القطيف، المنطقة الشيعية المهمّشة، حكم عليها بـ ٢٠٠ جلدة والسجن لمدة ستة شهور، فيما تم طرد محاميها من المحكمة، وسحبت رخصته، ويواجه الآن دعوى تأديبية مسجّلة ضده من القضاة الوهابيين.

وبالرغم من الإستياء الشديد المحلي والدولي ضد المعاملة القضائية السعودية للضحية، فإن وزارة العدل أكّدت الحكم على قاعدة أن (الفتاة من القطيف) كانت في سيارة مع رجل غير محرم قبل الهجوم عليها ـ وهي في حالة (خلوة غير شرعية) بين الجنسين، والتي تضطلع الشرطة الدينية السعودية بالرقابة عليها بصورة إستحواذية.

حاصل القضية، المستهجن والمتعارض حتى مع وجهة نظر الشريعة الإسلامية، يعتبر فريداً من نوعه. فالنظام القضائي السعودي يفرض سيطرته على كل أشكال العقوبة الجسدية. ومن أجل تثقيف الجمهور الذكوري، فإن الزناة من الذكور يتعرّضون بصورة روتينية للجلد، أما الزانيات فيتعرّضون للرجم حتى الموت، وبالنسبة للزناة المحصنين، ومهربي المخدّرات، والمثليين فإن العقوبة تتم بقطع الرأس، أما اللصوص فبقطع الأيدي في الساحات العامة على طول المملكة بعد صلاة الجمعة.

ولكن الأشخاص السبعة الذي قاموا باغتصاب (فتاة القطيف) لم يردعوا، فيما شاب خائب الأمل، وشعب محبط كان مذعوراً الى حد كبير بفعل الإنغماس المفرط في العنف المفروض من قبل الدولة. أما بالنسبة لإحراج السلطات ـ القضاة الوهابيون والملكية المطلقة ـ فإن هذه القضية الخاصة لم تكسبهم شيئاً سوى الدعاية السلبية.

بطبيعة الحال، فإن الإعلام المحلي كان صامتاً تقريباً حيال هذه القضية، بانتظار أمر من وزير الداخلية القوي. ولكن قنوات التلفزيون الفضائي قد بثت آخر التطورات، فيما كانت شبكة الانترنت منغمسة في المناظرات غير المسبوقة وتعبيرات الغضب، والعار، والألم، واليأس، والسخرية.

المواقع الوهابية على شبكة الإنترنت أدانت الفتاة ومحاميها لكشفهما الغطاء عن الشؤون الداخلية السعودية للعالم الخارجي. وقد عبّر كثير من السعوديين غير الوهابيين عن العار، حيث أن هذه القضية متّصلة بشرف إمرأة، بوصفه من الموضوعات المحرّمة. فمثل هذه المشاعر كانت على وجه الخصوص ثاقبة لدى الشيعة، الذين يواجهون تمييزاً منظّماً.

القضية كشفت أيضاً إحساساً واسعاً من عدم الإكتراث والعجز. ويعتقد كثير من السعوديين بان النظام لم يكن جاهزاً للإصلاح، وأن لا ضغط خارجي سيحسّن من ممارسة النظام العشوائية للسلطة. وبوجه خاص، فإن المناظرات أمعنت النظر في حقيقة كون المجتمع الدولي، من الولايات المتحدة الى روسيا، مهتّماً الى درجة كبيرة في عقد الصفقات مع النظام أكثر من إهتمامه بإدانة انتهاكاته لحقوق الإنسان.

ولكن المناظرات التي جرت على شبكة الإنترنت كشفت بأن بإمكان القضية أن تولّد مزيداً من الضغط الداخلي من أجل التغيير. فقد بدأ الإصلاحيون بنقلها كدليل على فساد النظام القضائي، وبالنسبة لأولئك الذين تم إعتقالهم في السابق على خلفية الكلام قد كسبوا الآن زخماً جديداً في مواجهة المؤسسة الدينية.

وقد وعد الملك عبد الله بإصلاح النظام القضائي في أكتوبر الماضي. وكلما طال أمد إنتظاره، كلما سيزيد في تشويه صورة الحداثة والإعتدال للسعودية، والتي تصاغ بدهاء حذر.

تواطأ القضاء وآل سعود في تبرئة وحوش الهيئة

هيئة القتل بالمنكر

وحوش ينتزعون (عين) مواطن ويسقطون دماغه أرضاً

سامي فطاني

كما كان متوقعاً، فقد برأت المحكمة العامة بالرياض عنصرين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، سيئة الصيت، من تهمة قتل المواطن سلمان الحريصي، الذي اعتقلته الهيئة على خلفية عنصرية ضيّقة، بحجة ترويجه الخمور، حيث لم يمض سوى برهة من الزمن من اعتقاله بعد اقتحام منزله حتى مات تحت يد وحوش الوهابية المتطرفة في أحد مراكز الهيئة.

وكان مبرر تبرئة أولئك الوحوش هو (عدم كفاية الأدلة)! في حين أن أولئك الوحوش يزعمون امتلاك (كل الأدلة) في التعدي على المواطنين، وانتهاك حرمات المنازل بدون إذن قضائي، ومحاكمة النوايا، وإلا فكيف يعتقلون الحريصي بدون إذن قضائي؟ وكيف يمارسون بحقه التعذيب بمجرد أن سقط بيدهم، مع أنهم لا يمتلكون أية دليل على مزاعمهم؟!

وكان مقتل الحريصي قد أشعل غضباً شعبياً عارماً ضد الهيئة وضد آل سعود، حيث بادر كبار الأمراء الى الدفاع عن الهيئة مثل الأمير نايف والأمير سلمان وغيرهما، مؤكدين على أهمية الهيئة ودعمها بالمال والرجال. وكان المدعي بالحق الخاص وهو شقيق الضحية قد طالب بالقصاص من عضوي الهيئة، ولم تقبل المحكمة بالشهود بحجة أنهم متهمون أيضاً في مقاومتهم لوحوش الهيئة. زد على ذلك ـ وحسب قول المحامي ـ فإن المحكمة المتواطئة رفضت الأخذ بتقرير الطب الشرعي الذي يثبت تعرض المتوفي للضرب المبرح (التعذيب) الذي أدى الى وفاته، أو كدليل على القتل العمد الذي تسبب به عضوا الهيئة.

والغريب أن المحامي نفسه بدا وكأنه قد استميل لصالح الهيئة، وقيل أنه تعرض لضغوط عليا، وتهديد، وإلا هل يمكن لمحامي جيء به للدفاع عن الضحية ليدافع عن الهيئة نفسها، يقول المحامي مبرراً تبرئة رجال الهيئة: (لا يمكن الجزم بأن ضرب رجال الهيئة للحريصي الذي كان هدفه السيطرة عليه، هو السبب المباشر في موته، فلربما جاءته ضربة من أحد أفراد عائلته كانت هي السبب المباشر في وفاته). هذا كلام محام يدافع عن الضحية في مملكة العبيد! فإذا به ينقلب للدفاع عن وحوش الهيئة. وهذا هو القضاء العجيب في مملكة آل سعود والوهابية!

ووصف أفراد عائلة الحريصي كيف داهم أكثر من عشرين من أفراد الهيئة منزلهم في أحد الأحياء الفقيرة بالرياض، فقال خالد الكعبي (٢٤ عاما) وهو واحد من ١٢ شخصا ألقي القبض عليهم في تلك الليلة: (ضربة واحدة جاءت بالعصا، وبعدين صار الضرب بالرجل وباليد.. أكيد أنهم هايجين .. هذا مو طبيعي .. صاروا يضربون عشوائيا والضرب أكثر شيء على سلمان). وأضاف بأن رجال الهيئة قالوا لهم: (أنتم مخانيث .. عبيد ـ إشارة الى انهم سود البشرة ـ هذا مستواكم). وتابع الكعبي بأنه شاهد لاحقا اثنين من أفراد هيئة المنكر يضربون سلمان لنحو ساعة في أحد مكاتب الهيئة. أما والد سلمان محمد الحريصي، ٧٣ عاماً، فطالب بالقصاص، وأنه شخصياً احتجز لعدة أيام بعد وفاة إبنه، وتابع: (شعوري اتكدر.. الناس ما عندهم ضمير.. لو كان عندهم ضمير ما سووا.. ما تصرفوا.. بالطريقة دي. اذا عندهم استدعاء يطرقون الباب ويطلبوا أبوه ويقولوا لأبوه سلمه لنا).

أما علي الحريصي أخ الضحية فقال بأن أخاه تعرض للضرب من وقت اعتقاله وحتى وفاته، مؤكدا أن أفراد الهيئة نقلوا شقيقه وهو ينزف من المنزل إلى مركز الهيئة وأنه لفظ آخر أنفاسه داخل المركز بعد تعرضه لمزيد من الضرب. وأوضح: (داهمت فرقة الهيئة منزل أسرتي الكائن بحي العريجاء وقامت بتكسير عدد من أبواب المنزل والقبض على أخي سلمان، ومن ثم قاموا بضربه

التقرير الطبي: انتزاع العين وسقوط المخ!

يقول التقرير الذي نشرته صحيفة الوطن في ١٤٢٨/٦/١٦: (تعرض الحريصي لضرب عنيف على الرأس أدى إلى انتزاع العين اليمنى وسبب انشقاقاً في الجمجمة بطول ٦ سم، وضربة أخرى في الرأس نتج عنها فتحة في الجهة اليمنى أدت الى سقوط المخ منها، وضرب عنيف في الأحشاء وجانب من منطقة البطن وركلات عنيفة في الجسم.. ما عدا الصدر). وأوضح تقرير الطب الشرعي خضوع سلمان الحريصي المتزوج وابن لطفلة لـ ١٨ تحليلا لم تثبت أنه مدمن على أي نوع من المخدرات.

ضـربـا مبرحـا، وقـبـضـوا أيضـا عـلـى بـعض الموجودين بالبيت، من بينهم نساء بتهمة ترويج الخمور).

بـعـد شـهـريـن مـن حـادثـة قـتـل المواطـن الحريصي، وبعد خمس جلسات في المحكمة، أصبح رجال الهيئة أبرياء، ولم يدن أي من الجلادين، كما هـي العـادة. حيث كـانت ولاتـزال جرائم اعضـاء الهيئة تغطى ولا تصل الى المحاكم، وحين تصل تسحب أو تحور بالتفاهم مع القضاة (الذين هم مـن نـفس الجنس المتـوحش) ويـخـرج الضـحـيـة المقـتـول أو المعذب مـدانـاً لصـالـح (متـطـهـري الوهابية)! كما هي الحال هذه المرة، حيث أدين أخـوة الحريصي بـأنهم (قـاوموا) وحوش الـهيئة بالسكاكين والسواطير.

من المؤكد أن الضحية الحريصي لو كان من عـائـلـة مرموقة، أو كـان من عشيرة قوية، لكـان الحكم اختلف ولو قليلاً، ولكان اعتقال الوحشين قد طال، ولكنها العنصرية البغيضة التي تحكم على اللون وعلى المنطقة وعلى المذهب في مملكة (التوحيد الوهابي).

وكـان واضـحـاً أن رجـال الـهـيـئـة كـانوا هم المعتدين، فما أن انفجرت قضية مقتل الحريصي حتـى بـادرت امـارة الـريـاض بـإصدار بـيـانـات تـوضـيـحـيـة تقول بـأن (عدداً من الأشخاص غير المكلـفين شـاركوا في المداهـمـة) أي في مداهمة مـنـزل الحريصي، مستـبـقـة الأمور لتبرئ رجال الـهيئـة بـأنهم لم يقتلوا الحريصي وإنما آخرون! ولـكـن لماذا انضـم مـتـوحشـون وهـابيون آخرون لرجال الهيئة في مهاجمة بيوت المواطنين؟ هذا ما لم تجب عليه إمارة الرياض، مع أن تلك الأمارة كـانـت تـكـذب، وإلا أيـن هـم أولـئك المجرمـون لـيـحـاكـموا بدل أن تلفلف القضـيـة ويبرأ وحشا الـهـيـئـة؟! لـقد تم تبرئـة ١٨ منهم من قبل نفس المحكمة!

ومـع أن أحد بـيـانـات أمـارة الـريـاض قـال: (الـتـحـقـيـقـات تـوصلت الى ان هـنـاك اشـخـاصـا شـاركوا في عملية القبض والتفتيش ليسوا من اعضاء الهيئة الذين تم تكليفهم رسميا وليس لهم الحق بـالاشتراك في هـذه الاعـمـال.. وقـد وجـه الاتهام لاحد اولئك الاشخاص بالتسبب في إحداث الوفاة وستتم احالته الى المحكمة موقوفا للنظر في القضية شرعا). والنتيجة هي تطبيق شرع آل سـعـود الـذي يـقـضـي بـتبرئـة الجميـع، وضـاع دم الضحية!

وحوش الهيئة مطلقو الأيدي والأرجل، اعتقلوا بعد أيام وجيزة من مقتل الحريصي وفي مدينة أخرى هي تبوك رجلاً يبلغ الخمسين من العمر، وهو أحمد البلوي، وإذا به يخرج على (نقالة) الى ثلاجة الموتى، وأيضاً بعد ساعات من اعتقاله، والحجة كما هي العادة (أزمة قلبية) فيما كشف أهالي الضحية عن تعرضه للتعذيب، وبدأت عائلته في اتـخـاذ إجـراءات قـانـونـيـة حسب وكـالـة رويتر (٢٠٠٧/٦/٣٠)، ولاتزال جلسات المحكمة تؤجل حتى يـتم طبـخ القضـاء الـوهـابـي الـعـادل بـتبرئـة المجرمين.

جرائم رجال الهيئة كثيرة، وقد توفي آخرون في المـنـطـقـة الشـرقـيـة خـلال السـنـوات الماضـيـة

جريمة (هيئة القتل) تهز مكة المكرمة

مقتل سعيد محمد علي فراش بعد ساعات من اعتقاله

لـيـست قضـيـة سـلـمـان الحريصـي وأحـمـد البلوي والمرأة الآسيوية أول من قتلهم وحوش هيئة المنكر، ولن يكونوا آخر ضحايا همجيتهم، فمن الضحايا السابقين قصة مقتل الشاب سعيد محمد علي الفراش في نوفمبر ١٩٩٠، في جريمة تواطأ فيها المسؤول السياسي مع الأمني مع الديني (وكلهم نجديون من أهل التوحيد!). تبدأ القصة بإشارة الى أن عائلة الضحية التي تسكن مكة، تجاور عائلة أخرى (المزين) والتي كان لها عدة أبنـاء طـفلان منـهـمـا في صفوف الدراسة، ولأن رب الأسرة لا يستطيع أن يعيد إبنيه من المدرسـة يـومـيـاً، تـكـفل جـارهـم الشـاب سـعـيد بإعادتهما أيام الأسبوع.

في منتصف نوفمبر ١٩٩٠ صادف أن ذهب أحد أبناء المزين مع جاره سعيد الى المدرسة لإعادة الطفلين، وعند باب المدرسة كان هناك أحد رجال الهيئة، الذي سأل الشاب سعيد عن سبب مجيئة للمدرسة، فأجابه بـأنه جاء من أجل طفلي جيرانه، وعلى الفور استدعى رجل الهيئة آخرين من زملائه، واقتادا الشاب الى مركزهم، فـحـاول مرافقه إبن المزين الكبير الدفـاع عن الجار سعيد، فما كان من الأخير الا أن طمأن ابن الجار بـأن لا مشكلة كبيرة وسيعود، وطلب منه ألا يبلغ عائلته بما جرى، لكن ابن المزين الذي رافقه لجلب أخويه، وعده بأن يعود اليه في مركز الهيئة بعد أن يوصل أخويه الطفلين الى المنزل.

عاد ابن المزين الى مركز الهيئة، وسأل عن صاحبه وجاره فلم يجبه أحد، ولم يسمح له أحد بـأن يـراه، كـمـا لم يـقل لـه أحد مـا هـي الـتهمـة الموجـهـة إلـيـه، وبـعـد فترة انـتظـار، حـان وقت صلاة العصر، فخرج ابن المزين الى مسجد قريب وصلى ثم عاد الى مركز الهيئة ثانية، وفي لحظة مـن اللـحـظـات حـانت منـه الـتفـاتـة فرأى جاره سـعـيد الـفـراش مـقـيـد الـيـديـن، وآثـار الـتـعـذيب والإنهاك بادية على محياه، فارتعب مما رأى، وغادر مركز الهيئة ليبلغ أب الضحية بالقصة.

ذهب الأب الى مـركـز الـهـيـئـة قـبـيل صـلاة المغـرب مـن ذلك الـيـوم المشـؤوم، وطلب لـقـاء مسؤول المركز مانع العنزي الذي رفض لقاءه بحجة أنه مشغول. سأل الوالد هناك من يقابله عن حال ابنه، وعن التهمة الموجهة اليه وسبب اعتقاله، وعن امكانية رؤيته، ولكنه لم يحصل على إجابة، بل لم يعترف أحد بأن ابنه موجود في مركز الهيئة.

خرج الاب لأداء صلاة المغرب في مسجد مجاور ثـم عـاد الى المركـز مـرة أخـرى، مـؤمـلاً حلحلة المشكلة، ولكن انتظاره طال حتى حان وقت صـلاة الـعـشـاء، فـخـرج مـن مـركـز الـهـيـئـة ليصلي ويعود اليها مجدداً. امتعض أحد رجال الـهـيـئـة مـن بـقـائـه، وحـاول إقـنـاع الأب بـأن الإنـتـظـار غير مـفـيـد لـه، ولكن الأب أصر على الإنتظار، وشعر بـأن هناك أمراً ما يدبر.

حـوالي الـسـاعـة الـتـاسـعـة والـنـصف مسـاءً، والوالد ينتظر، سمع صوت سيارة اسعاف تقترب من مركز الهيئة، ودخل طبيب ومسعفين اثنين على عجل، فشعر بـأن هناك خطراً قريباً، وبعد نصـف سـاعـة خـرج المسـعـفـون لـيـدخـل أحـد الضـبـاط بسـرعـة الى الـداخـل ومـعـه أحـد المصـوريـن، لم يـسـتـطـع الأب ايـقـاف الضـابـط لمسـاعـدتـه في حـل لـغـز ابـنـه، وحـيـنـمـا خـرج الضـابـط وهـو مـن أهـل مكة تلقـاه الأب طـالـبـاً المساعدة لحل لغز اعتقال ابنه وراح يسرد قصته من البداية، وحين فرغ قال له الضابط أنه قام لـلـتـو بـتـحـريـر محضر وفـاة ابـنـه الشـاب وهـو مسجى في الداخل وقد التقطت له بعض الصور!

هوى الأب على كرسي بجانبه، وبعد دقائق صرخ في وجه رجال الهيئة طالباً لقاء مدير المركز مانع العنزي الذي علم بـأن الخبر تسرب الى اب الضحية، فخرج واقتاده الى غرفة اعتقال داخلية، وعلى الأرض كانت هناك جثة هامدة ممددة مغطاة ببطانية رثة، بعدها تقدم المانع وكشف عن وجه الضحية! سأل الأب عن سبب الوفاة، فأجابه بما معناه: إنه قضاء وقدر، وأنه مـات حـتـف أنـفـه، وحـبّـب الـيـه أن يـدفـن ابـنـه بالسرعة الممكنة، لأن إكرام الميت دفنه بسرعة!!

رفض الأب استلام جثة ابنه، وما أن أطل صـبـاح الـيـوم الـتـالـي حـتـى بـادر الى ارسـال

وبحجج مختلفة في مقرات اعتقال الهيئة، كما أن سيدة آسيوية ألقيت من الطابق الرابع في يونيو الماضي وتوفيت حين اقتحم منزلها وحوش الهيئة، الأمر الذي دفع بالتحقيق معهم وإخلاء سبيلهم، وهناك عشرات القضايا تتعلق بتعديات الهيئة على مواطنين ومواطنات.

ومن القضايا أن المواطن سلطان الردادي تقدم بشكوى رسمية إلى امارة المدينة المنورة يتهم فيها الهيئة باقتحام منزله واقتياده بالقوة بسبب بلاغ كاذب عن وجود امرأة في بيته اتضح فيما بعد ان الأمر غير صحيح، وأكد الردادي لصحيفة عكاظ أنه تفاجأ بشخص مجهول يتسلق جدار منزله ويفتح الباب من داخل المنزل لزملائه الثمانية الذين قاموا بالدخول الى المنزل ومنعوه من الحركة رغم انه كان بملابسه الداخلية.

ولكن لأن الجميع يدرك بأن آل سعود يقفون خلف وحوش الهيئة بغرض اذلال الشعب واستخدامهم ضد دعاة الإصلاح والمعارضين لحكم آل سعود، لم يكن في الإمكان محاسبة هؤلاء. بيد أن الرأي العام المحلي ضاق ذرعاً بالتجاوزات، وصار هناك ما يشبه الفورة ضد ال سعود وهيئتهم الأمر الذي استدعى (قبول) رفع دعاوى ضد رجال الهيئة ولكن دون إدانتها في المحصلة النهائية، فالقضاء سلك يشغله متواطئون من نفس المدرسة المتشددة، ويأتمرون بأمر السلطات السياسية، وبالتالي لا يتوقع إدانة وحوش الهيئة في أية قضية في المستقبل القريب، خاصة إذا ما كانت متعلقة بقتل مواطنين تحت التعذيب.

تجاوزات الهيئة

في بيان لهيئة حقوق الإنسان الحكومية عن هيئة القتل نماذج من تجاوزاتها من بينها:

- التلفظ بعبارات مسيئة وتوجيه الاهانات والتهديد والملاحقة بالسيارة والإحراج من خلال توجيه التهم في الاماكن العامة أمام الآخرين.

- الإيذاء الجسدي بالضرب واستخدام القوة لأخذ الناس الى مراكز الهيئة وممارسة العنف خلال التحقيق والتفتيش الشخصي غير المبرر.

- الاعتداء على الممتلكات الشخصية وخاصة الجوال والسيارة وتفتيشها بطرق تنتهك الخصوصية.

- الاعتداء على المنازل وانتهاك حرمتها بما يتعارض مع النظام الأساسي للحكم ونظام الإجراءات الجزائية.

- ممارسة الضغط للتوقيع على اعترافات وإدانة النفس واشتراط التوقيع كشرط لإطلاق السراح وعدم السماح للمقبوض عليه بالاتصال بذويه.

برقيات الى الملك فهد ووزير الداخلية والجهات الدينية العليا تشرح الجريمة، وزاد الأب بأن نشر الخبر بين جيرانه ومعارفه وفي كل مكان حل فيه وارتحل اليه، فأرسل الأهالي من جانبهم برقيات جماعية الى وزارة الداخلية تطالب بتشكيل لجنة تحقيق في وفاة سعيد الفراش، وتؤكد على ضرورة معاقبة الجناة، وأهمية إقرار العدالة، والحفاظ على أرواح المواطنين، مشيرين الى أن القضية نشرت الرعب والإستياء بين أهالي مكة.

لم تستجب وزارة الداخلية المسؤولة بشكل مباشر إلا بعد تكاثر عدد المبرقين، ووافقت على تشكيل لجنة تحقيق، أصرت هيئة الأمر بالمعروف (المتهمة في القضية) أن تكون ممثلة فيها، وهكذا كان، حيث ضمت اللجنة مندوباً عن امارة مكة، ومندوباً عن الشرطة، ومندوباً ثالثاً عن هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وكل هذه الجهات تصب في المحصلة النهائية في جيب وزارة الداخلية.

طلبت اللجنة تقريراً طبياً، وتم فحص الجثة من قبل أحد الأطباء في مستشفيات مكة، وقرر أن الجمجمة تعرضت لضربات قوية بآلة حادة، مما نتج عنها كسوراً واضحة في أجزاء متعددة منها. ولكن ممثل الهيئة أبدى عدم اقتناعه بالتقرير الطبي، فتقرر استقدام طبيب من جدة والذي أقرّ بما وجده سلفه. أيضاً لم يعجب التقرير ممثل الهيئة، فاستدعي طبيب من الرياض (من ديار التوحيد!) فقرر أن (هناك شحوماً متزايدة تحيط بالقلب، لعلها كانت سبب الوفاة المفاجئة)! هذا مع العلم ان أهل الضحية أكدوا للجنة بان ابنهم لم يراجع يوماً الأطباء، وأنه شاب رياضي من حملة الأثقال، وهو لا يدخن، فكيف داهمته السكتة القلبية، وبالذات لدى مركز الهيئة؟!

بعد مماطلات استمرت خمسة وأربعين يوماً من قبل مندوب الهيئة المدعومة من آل سعود، تسلم الأب جثة ابنه ليدفنها، في حين قررت اللجنة رفع القضية للمحكمة الشرعية (التي يسيطر عليها نظراء وحوش هيئة المنكر) لتبت في الأمر وفق النتائج التي توصل اليها الأطباء. ولكن الملك فهد أراد تجميد الموضوع، وإبعاد القضية عن الهيئة المدللة! فطلب ملف القضية لدراسته. وفعلا استلم الملك فهد الملف يوم الأربعاء الموافق للتاسع عشر من ديسمبر ١٩٩٠، ومنذئذ تمّ دفن القضية الى هذا اليوم! وراح دم المواطن الضحية هدراً على يد دعاة القتل في هيئة المنكر.

لم يعتقل أحد من رجال الهيئة، ممن مارسوا التعذيب، ولم يكشف عن سبب ذي معنى لاعتقال الشاب سعيد فراش، ولم يتم التطرق حول تهمة الإعتقال. كل ما فعله آل سعود ورجال هيئتهم، هو أن مانع العنزي نقل من مكة الى منصب آخر رفيع في الرياض، وهو ينكر أن الضحية تعرض للتعذيب، وأن وفاته قضاء وقدر، وأن اخبارية جاءت رجال الهيئة تقول بأن سعيد جاء الى المدرسة لخطف أطفال! مع ان سعيد الفراش مشهور عنه بالتدين والصلاة جماعة في المسجد حتى صلاة الفجر.

هذه هي هيئة المنكر، تصر على الغي، ولا تعترف بالخطيئة، وتحاول تلبيس الضحية التهم في نفس الوقت!

قبح الله آل سعود وقبح هيأتهم وقضاءهم.

متابعة لم تثمر

حاولت منظمة العفو الدولية متابعة قضية الفراش لكن عدالة آل سعود لم تستجب للأسئلة ولم تعر الأمور أية أهمية. ففي التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية عن عام ١٩٩٠ جاء ما يلي:

(تأكد في غضون العام نبأ وفاة سعيد الفراش في الحجز في نوفمبر تشرين الثاني ١٩٩٠م . وقد توفي بعد أن قبض عليه رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعشر ساعات في مكة. وفي أعقاب الإحتجاجات التي قدمتها أسرته، شكلت وزارة الداخلية لجنة تتكون من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للتحقيق في وفاته، وورد أن اللجنة رفضت قبول النتائج التي توصل إليها عدة أطباء من أن سبب الوفاة هو كسر في الجمجمة من أثر الضرب. وانتهت إلى انه مات ميتة طبيعية. وورد أن الأسرة رفعت الأمر إلى الملك فهد بن عبدالعزيز لكن نتيجة ذلك لم تكن قد عرفت حتى نهاية عام ١٩٩١ م.

المقاتلون الأجانب في العراق ينتمون لحلفاء أميركا

خالد شبكشي

كتب ريتشارد أوبل في صحيفة (انترناشيونال هيرالد تريبيون) في الثاني والعشرين من أكتوبر الماضي، بأن السعودية وليبيا، ويعتبران معاً حليفين للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، هما مصدر ٦٠ بالمئة من المقاتلين الأجانب الذي جاءوا إلى العراق في الماضي للعمل كإنتحاريين وتسهيل هجمات أخرى، بحسب مسؤولين عسكريين أميركيين كبار.

المعلومات التي حصلت عليها الصحيفة جاءت في معظمها من مجموعة من الوثائق وأجهزة الحاسب الآلي التي تم العثور عليها في سبتمبر الماضي، حين قامت القوات الأميركية بغارة على معسكر خيمي في صحراء بالعراق قرب سينجار، المحاذية للحدود السورية. وكان هدف الغارة خلية من المتمردين التي يعتقد بأنها المسؤولة عن تهريب الغالبية العظمى من المقاتلين الأجانب إلى داخل العراق. الإكتشاف الأكثر أهمية كان مجموعة من القوائم التعريفية التي تضم تفاصيل عن مدن أكثر من ٧٠٠ مقاتل تم إدخالهم الى العراق منذ أغسطس ٢٠٠٦.

تكشف الوثائق أيضاً كيف أن التمرد في العراق، والذي يشارك فيه عشرات الآلاف من المتمردين، يبقى بجذور محلية سنية. ويقدّر المسؤولون الأميركيون الآن بأن تدفق المقاتلين الأجانب كان ٨٠ الى ١١٠ شهرياً خلال النصف الأول من هذا العام (٢٠٠٧)، ونحو ٦٠ مقاتلاً شهرياً خلال الصيف. وقد انخفض العدد بصورة حادة في أكتوبر إلى نحو ٤٠، جزئياً كنتيجة للغارة على سنجار، كما يقول مسؤولون أميركيون.

ويشكّل السعوديون العدد الأكبر من المقاتلين المسجّلين في الوثائق بحوالي ٣٠٥، أي ٤١ بالمئة، حيث عثر ضباط المخابرات الأميركيين خلال فحصهم للوثائق وأجهزة الحاسب الآلي خلال أسابيع بعد الغارة. وتبدي المعلومات بأنه بالرغم من الجهود المتزايدة من قبل السعودية لكبح جماح الإرهابيين منذ الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حيث كان ١٥ من أصل ١٩ خاطفاً كانوا سعوديين، فمازال البعض يقوم بذلك. يبلغ عدد الليبيين ١٣٧ من المقاتلين الأجانب، أو ١٨ بالمئة من إجمالي المقاتلين، كما يقول المسؤولون العسكريون الأميركيون الكبار. لقد ناقشوا الغارة بشرط عدم الإفصاح عن أسمائهم، بسبب الطبيعة الخطرة والحساسة للقضية.

لقد قدّم المسؤولون الأميركيون في السابق تقديرات متقاربة لتركيبة المقاتلين الأجانب داخل العراق. ولكن المعلومات التي تم الحصول عليها في سنجار هي كبيرة وتفصيلية، وأن المسؤولين الأميركيين يعتقدون بأن الأنماط والنسب المئوية التي تم الكشف عنها، فإنها تقدّم ولأول مرة حساباً دقيقاً للظروف الشخصية للمقاتلين الأجانب في البلاد.

خلال السنوات الماضية، كانت الحدود السورية نقطة الدخول الرئيسية للمتطرفين السنة والمقاتلين الآخرين الى العراق، كما يقول المسؤولون. ففي السابق، جاء كثيرون عبر منطقة الأنبار، في غرب وسط العراق. ولكن مع الإنتفاضة القبلية السنية ضد الميليشيات المتطرّفة الذي بدأ العام الماضي في الأنبار، القاعدة في بلاد الرافدين وجهاديين آخرين الذين يركّزون تهريبهم في الغالب وربما بصورة محددة في منطقة الشمال من الأنبار ونهر الفرات على طول الحدود السورية، المنطقة الملتحمة بـ (سنجار).

خلية سنجار التي تمت الغارة غليها في سبتمبر الماضي كانت المسؤولة عن عمليات تهريب المقاتلين الأجانب عبر الحدود من القائم، في الأنبار، وحتى الحدود مع تركيا، على طول ٣٠٠ كيلومتراً. في مقابل العدد القليل من المقاتلين فهناك أكثر من ٢٥٠٠٠ محتجز في مراكز الإعتقال الأميركية في العراق. من بينهم، هناك نحو ٢٩٠ أو ١.٢ بالمئة من الأجانب، كما يقول مسؤولون عسكريون. ويقولون بأن كل المحتجزين هم إما مشتبه بقيامهم بنشاطات تمرّد أو أنهم يشكّلون تهديداً قوياً للأمن. ويعتقد بعض المسؤولين الأميركيين أيضاً بأن القاعدة في بلاد الرافدين، هي مجموعة تمرّد محلية تزعم تقديم بيعة غير صلبة لأسامة بن لادن، لديها ما يربو عن ١٠ آلاف عضواً في العراق.

فنحو أربعة من كل خمسة محتجزين في مراكز التوقيف الأميركية هم من السنة العرب، بالرغم من أن العرب السنة يمثّلون خمس الشعب العراقي. وكل المقاتلين الأجانب المدرجين في الوثائق التي تم العثور عليها قرب سنجار، باستثناء إثنين من حملة الجنسية الفرنسية، جاءوا أيضاً من بلدان ذات غالبية سنيّة.

المسؤولون العسكريون والدبلوماسيون الأميركيون الذين ناقشوا موضوع تدفق المقاتلين من السعودية كانوا متحفظين في رسم خط فاصل بين الحكومة السعودية والجمعيات الخيرية والأفراد الذين يقومون بتشجيع الشباب السعودي على القتال في العراق. وبعد أن مارس المسؤولون الأميركيون ضغوطات على القيادات السعودية في الصيف الماضي، قامت الحكومة السعودية باتخاذ بعض الخطوات التي بدأت بالحد من تدفق المقاتلين، كما يقول المسؤولون. يبقى، أن المسؤولين العسكريين الأميركيين يقولون بأنهم يعتقدون بأن المواطنين السعوديين يقدّمون معظم التمويل للقاعدة في بلاد الرافدين. وبحسب مسؤول أميركي (إنهم لا يريدون أن يروا الشيعة يأتون للهيمنة على العراق).

وتكشف وثائق سنجار بأن ٢٩٠ مقاتلاً، أي نحو ٣٩ بالمئة، جاءوا من دول شمال أفريقيا خلال الفترة التي تبدأ من أغسطس ٢٠٠٦. وهذا أعلى بكثير من التقديرات العسكرية السابقة بنحو ١٠ الى ١٣ بالمئة من شمال أفريقيا. وأغلب المقاتلين الأجانب جاءوا من منطقة درنه في ليبيا، التي قدّمت ٥٠ مقاتلاً. ولسنوات طويلة، كان المسؤولون الأميركيون يضعون ليبيا في قائمة الدول الراعية للإرهاب. ولكن في السنة الماضية، أزالتها الولايات المتحدة من القائمة وأعادت تأسيس العلاقات الدبلوماسية الكاملة، مستدعياً ما وصفته وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس بالتزام ليبيا المستمر بإدانة الإرهاب والتعاون الممتاز الذي قدّمته في الحرب ضد الإرهاب.

ومن بين المعلومات الصادمة التي تم العثور عليها في سنجار كان الأعداد الصغيرة من بلدان أخرى التي كان يعتقد بأنها كانت المزوّد الرئيسي للمقاتلين الأجانب. فحتى الصيف الماضي، قدّر المسؤولون الأميركيون بأن ٢٠ بالمئة جاءوا من سوريا ولبنان. ولكن لم يكن هناك أي لبناني، بين كنز سنجار، وهناك ٥٦ فقط من سوريا، أو ٨ بالمئة من إجمالي المقاتلين الأجانب. يتّهم المسؤولون الأميركيون إيران بصورة دائمة، الدولة الشيعية الأكبر في الشرق الأوسط، بأنها تهاجم القوات الأميركية. كما يدّعون بأن القيادات الإيرانية العليا

تدعم جهود تسليح المقاتلين الشيعة.

ولكن مهما كانت المساعدة التي تقدّمها إيران للمليشيات داخل العراق فإنها لا تبدو تصل الى حد تزويد مقاتلين. فهناك ١١ إيرانياً فقط في السجون الأميركية داخل العراق، كما يقول المسؤولون الأميركيون. وبعد الغارة على خلية سنجار، فإن عدد التفجيرات الإنتحارية في العراق قد انخفض الى ١٦ تفجير في شهر أكتوبر الماضي، أي نصف العدد الذي كان يُرى خلال شهور الصيف وانخفض بصورة حادة بالقياس الى ٥٩ عملية في مارس الماضي. يعتقد المسؤولون العسكريون الأميركيون بأنه قد يكون ٩٠ بالمئة من تلك التفجيرات قد تمت من قبل مقاتلين أجانب. ويعتقدون أيضاً بأن نصف المقاتلين الأجانب الذي يأتون للعراق يصبحوا إنتحاريين.

وقال مسؤول دبلوماسي رفيع بأن الحكومة السعودية (قامت بخطوات هامة لمنع الأشخاص، وخصوصاً الذكور المؤهلين للسن العسكري، والذين يسافرون بتذكرة سفر ذهاب فقط) وقال بأن هذه الجهود قد ساعدت في (انخفاض ملحوظ في تدفق الإرهابيين الأجانب والإنتحاريين)، ولكنه أضاف بأنه لا يزال يبقى المزيد من الجهد المطلوب (من أجل وقف شريان التمويل من مصادر خاصة داخل المملكة).

سنجار المحاطة بصحراء معزولة كانت لفترة طويلة محطة للمقاتلين الأجانب. ويُعتقد بأن الغارة التي قامت بها القوات الأميركية على خلية المتمردين في هذه المنطقة كانت تهرّب ما يصل إلى ٩٠ بالمئة من كل المقاتلين الأجانب إلى العراق، بحسب مسؤولين عسكريين أميركيين. وقد تمت الغارة في ساعات الفجر الأولى من الحادي عشر من سبتمبر، حيث قامت مجموعة من الجنود التابعين للقوات الأميركيين بتشكيل طوق حول عدد صغير من الخيم تبعد ١٠ كيلومترات عن الحدود السورية. وقد أسفرت عملية إطلاق النار عن مقتل ٦ عناصر في الخارج، فيما قتل إثنان حين كان أحدهما يتأهب ليزنر نفسه بحزام إنتحاري، إضافة الى قائد بارز في قاعدة بلاد الرافدين المعروف بـ (المثنى) على حد قوله.

وإضافة الى ١٨ ألف دولار وأسلحة معدّة كانت بحوزتهم، فقد تم العثور على خمسة آلاف جيجابايت من المعلومات التي تشمل استمارات تفصيلية يقوم بتعبئتها المقاتلون القادمون إلى العراق. معلومات عن خلفية أكثر من ٩٠٠ مقاتل قد تم العثور عليها، أو ٧٥٠ إستمارة بعد حذف الإستمارات المزّورة أو الاستمارات غير المستكملة.

تيمور جنبلاط: سلطان خدع والدي

كشف نجل رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي في لبنان وليد جنبلاط، عما كنا قد ذكرناه في أعداد سابقة بأن السعودية تخطط لإسقاط نظام بشار الأسد في سوريا، بالتعاون مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام الذي يعيش في المنفي منذ أعوام. وقد نشرت تقارير صحفية في الثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٦، بأن لقاءً تمّ بين خدّام والملك عبد الله وولي العهد الأمير سلطان من أجل التباحث في تغيير النظام السوري الحالي.

وليد جنبلاط الذي اعتبر نفسه (جزءً من المشروع الأميركي) كما صرّح في مقابلة مع قناة (الجزيرة) القطرية في أكتوبر الماضي، قرر الإلتفاف على المشروع الأميركي، في أول مؤشر على إنخفاض درجة التوتر في العلاقات بين واشنطن ودمشق، وبداية انكسار الطوق المفروض على الأخيرة من قبل المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع بالزعيم الدرزي إلى الإقرار بهزيمته في معركة إسقاط النظام السوري، ولابد له من التعاطي مع حقائق جديدة على الأرض، ما أجبره على تخفيف حدة لهجته ضد خصومه السياسيين في الداخل والخارج، والذي غمرهم بعبارات قاسية مثل العمالة، والغدر، وحمّلهم مسؤولية الاغتيالات في لبنان.. كل ذلك، لأن ثمة وعداً أميركياً - سعودياً بأن فجراً سعيداً سينبلج مع سقوط النظام السوري..

لم يسقط بشار الأسد، ولم تعتذر واشنطن ولا الرياض عن خسارة الرهان، فقد تركتا من أسرف في خصومته وحيداً، بلا غطاء سياسي ولا حتى أمني، ما جعله يكون أول من يقرر الإنسحاب بعد أن كان أول من حمل السلاح في وجه خصومه.. طالب ضمانة من الملك عبد الله قبل عام حفاظاً على حياته، وكان يدرك بأن تلك الضمانة متّصلة بموقف سعودي متشدد من النظام السوري، يصل الى حد الرغبة والتخطيط من أجل إسقاطه.

نجل جنبلاط، كان يعبّر بلغة نادمة لم يكن والده في وضع نفسي يسمح له باستعمالها، رغم استعداده للإنقلاب على مايقوله قبل ساعة، فقد ألف اللبنانيون والمراقبون للشأن اللبناني تقلّبات جنبلاط، وإن كانت تفقد من يتحالف معه الثقة به، ولذلك، يثبت جنبلاط مرة تلو أخرى بأنه لا يعدو أن يكون سوى حليف تكتيكي وليس استراتيجي، ولكن أخطاء التكتيك تفقده حتى ميزات التحالفات المؤقتة بسبب لغة الخصومة المتطرّفة التي لا تدمّر طريق العودة، وإن عاد فإنه يعود في طريق مدمّرة.

تيمور جنبلاط، قال في حوار مع الصحافية الفرنسية جيرمين غراتون مراسلة وكالة أخبار مونتريال الكندية في باريس في بداية شهر ديسمبر بأن والده أخطأ وصار دمية امريكية، حاملا لواء سحق المقاومة اللبنانية، مطالباً اياه بالاعتراف قبل فوات الآوان. وأنه (تورط في مواقف تتعارض مع مصلحة من سلموه أمانة مستقبلهم السياسي و الوجودي). وأرجع تيمور سبب وقوع والده في الورطة السياسية الى (المعلومات الخاطئة التي قدّمها له الأمريكيون و بعض العرب خصوصاً أليوت إبرامز و الأمير سلطان بن عبد العزيز) عن الأوضاع المتغيرة في الشرق الأوسط. وفي سؤال حول ماهية المعلومات التي قدّمها هؤلاء الى والده ما دفعت به الى الحافات الخطرة، أجاب: لقد قدمت له معلومات تتحدث عن أن السعوديين و معهم بعض العرب تلقّوا ضمانات من جورج بوش بأنه سيعمل على قلب النظام السوري في موعد أقصاه بداية عام ٢٠٠٦، و كان المطلوب منه تقديم أوراق إعتماد للأمريكيين لكي يتم - بحسب زعمهم - تحييده وما يمثل بين الدروز عن السوريين وحلفائهم في لبنان).

وأضاف قائلا (كان والدي يظن بأنه سينقذ زعامته و ينقذ الدروز في لبنان من تحمل نتائج تغيير النظام السوري، فسارع إلى تلك القفزة الخاطئة في المجهول). واستطرد قائلا : (السعوديون تولوا إقناع وليد جنبلاط بصدق الأمريكيين، وأعطوه ضمانات مالية و أمنية يستعيض بها عن الدعم الإيراني المالي السخي الذي كان يتلقاه سابقا).

وكشف تيمور عن خطة السعوديين التي اعتمدها والده في حربه ضد سوريا وخصومه في لبنان وقال (للأسف، فإن وليد بك ذهب بعيدا جدا هذه المرة في لعب دور الدمية الأمريكية، و حمل لواء سحق المقاومة اللبنانية، وزرع الكراهية في نفوس المسؤولين و الشعب السوريين). وختم تيمور بأن (جنبلاط أضحى اليوم، الرجل الأكثر كراهية لدى اللبنانيين الموارنة والشيعة و السنة الموالين للمعارضة، وأن أخشى ما أخشاه هو أن يدفع الدروز ثمن أخطاء وليد بيك).

وكانت صحيفة (النهار) قد كشفت في الثامن من ديسمبر الماضي عن لقاء بين السفير الأميركي السابق في إسرائيل مارتن أندك ووليد جنبلاط، تكللت بقناعة لدى الأخير بأن (الادارة الاميركية تؤيد انتقاداته اللاذعة للنظام السوري). وأضافت الصحيفة بأن (ان وليد جنبلاط راهن خطأ على اسقاط النظام السوري بواسطة اميركا وحلفائها في المنطقة) طيلة السنتين الماضيتين. ولكن بعد زيارته الأخيرة لواشنطن عاد جنبلاط الى بيروت ليتحدث عن (ضرورة اعادة نظر شاملة في المواقف التي فرضتها الواقعية)، وهو ما انعكس على تفكيره السياسي الجديد أثناء اعتراضه على خيار النصف زائداً واحداً لانتخاب رئيس الجمهورية، وكذلك مواقفه من حزب الله التي تبدّلت بوجه عاجل، (وبرر حركة انعطافه المفاجئ بالقول أنها نتيجة رؤية جديدة للتيارات المتقلبة في المنطقة).

(فتاة القطيف) تفتح ملف الإصلاح

مملكـة العـار

فريد أيهم

كان يمكن للقضية أن تحسم بصورة قانونية وعادلة، بعد أن تبيّنت معالم الجريمة، لكن قرار مجلس القضاء الأعلى، وهو أعلى سلطة قضائية في السعودية قد فجّر غضباً محلياً ودولياً بقراره مضاعفة الحكم على الفتاة المجني عليها وإخراج محاميها عبد الرحمن اللاحم من قاعة المحكمة، وإقامة دعوى تأديبية ضده بحجة اللدد في الخصومة، وزاده، أي مجلس القضاء الأعلى، غيضاً ظهوره الإعلامي المتكرر للتعبير عن وجهة نظره القضائية في الأحكام الصادرة في القضية ما اعتبره القضاة نوعاً من الترويج الإعلامي، الأمر الذي استهجنه المحامي اللاحم وقال كيف (يكون التصريح للصحف هو دعاية وهو لم يذهب لوسائل الإعلام ولم يدفع ريالاً واحداً لنشر خبر حتى يتم تضخيم الأمر واعتباره ترويجاً ومصادرة الترخيص بهذه الطريقة المخالفة للنظام).

يذكر أن الحكم الذي صدر في ١ نوفمبر ٢٠٠٦، من ثلاثة قضاة في القطيف، بحق الجناة المقبوض عليهم عاقب المجني عليها بـ ٩٠ جلدة، ثم بعد تحويل القضية الى مجلس القضاء الأعلى جاء الحكم الصادر في بداية نوفمبر الماضي مضاعفاً حيث بلغ ٢٠٠ جلدة مع السجن لمدة ستة شهور.

الغريب أن (المحكمة الشرعية) برّرت تشديد العقوبة بأن الفتاة حاولت التأثير على القضاء عبر وسائل الإعلام. بل أن المحكمة حذّرت زوج المرأة، كما قال في مقابلة مع صحيفة (أراب نيوز) باللغة الانجليزية، بأن محكمة الإستئناف قد تشدّد العقوبة في حال خسارتهم دعوى الإستئناف. ومضت (المحكمة الشرعية) في مسلسل غيّها وأحكامها الظالمة بإقدامها على إلغاء ترخيص مزاولة مهنة المحاماة لمحامي الدفاع عبد الرحمن اللاحم ومنعته من الترافع عن المرأة. وكان مقرراً أن يحضر اللاحم أمام لجنة تأديبية تابعة لوزراة العدل السعودية في شهر ديسمبر الحالي، إلا أن الجلسة ألغيت لأجل غير مسمى.

روجر هاردي، محلل بي بي سي لشؤون الشرق الأوسط، وصف ردة الفعل السعودية بأنها تعكس حساسية السعودية ضد تناول وسائل الإعلام لقضية الفتاة ومحامي الدفاع عنها.

نشير الى أن أحكام العقوبة الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى جاء بعد برهة من إعلان الإصلاحات القضائية، والتي تلمح، أي الأحكام، الى طبيعة ومخرجات إصلاحات كهذه، شأن إصلاحات أخرى شكلية، مثل إنتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية.

الحكم الصادر عن المحكمة الشرعية في القطيف والذي تم تعديله من قبل مجلس القضاء الأعلى لم يكن ظالماً فحسب، بل كشف عن هيمنة المتشدّدين على السلطة القضائية، والذين رفضوا مجرد طلب الإستئناف من قبل الضحية ورفضوا الإمتثال لحقوقها المشروعة في الحصول على محامٍ للدفاع عنها.

لقد مرّت الأحكام الجزائية خلال السنة الماضية دون ردود فعل دولية، إلا أن تشديد العقوبة من قبل مجلس القضاء الأعلى قد أثار غضب المجني عليها وذويها ومحاميها، وانتقلت ردود الفعل الى العالم الخارجي، حيث بدأت قيادات سياسية في الغرب ومنظمات حقوقية عالمية تعبّر عن اشمئزازها من سلوك القضاء السعودي الذي يزعم بأنها يخضع لـلإصلاحات. ولكن انعدام الإستنكار من قبل المجتمع الدولي الذي طالما شهر سلاح حقوق الإنسان ضد دول مثل كوبا، وزمبابوي، وكوريا الشمالية، والسودان، وإيران، وميانمار وغاب في هذه القضية يعود الى تطابق المصالح بين العائلة المالكة والحكومات الغربية. فصفقات التسلّح بأسعار خيالية بين السعودية وبريطانيا، على سبيل المثال، أفضى الى تعطيل التحقيق في الفساد والرشى التي بلغت مليارى دولار حصدها الأمير بن سلطان لحسابه الخاص، في صفقة اليمامة. تماماً كما أن مشروع الدمقراطة في الشرق الأوسط قد تعطلت إطاراته قبل أن يصل الى حدود الشرق، فقد تم سحب المشروع من التداول بسبب تنامي الروابط الإقتصادية والسياسية بين السعوديين والغرب.

إن العلاقة الجدلية بين المصالح والقيمة أفضت إلى نجاح السعودية في وضع حد للقيم الليبرالية. فإدارة الرئيس بوش، شأن حكومات غربية أخرى، تعتمد على دور للسعوديين في تقديم الدعم الكامل لعملية السلام ويتطلب هذا من الغرب إدارة ظهره وإغماض عينه عن إنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وإصرار عنيد على رفض خيار الإصلاح السياسي من أجل تسوية مشكلات الدولة. ولكن هو الوعد الكاذب الذي قطعته إدارة بوش على نفسها في تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط. فالغرب يدعم بموقفه المتجاهل أو اللامبالي الفساد، والظلم، والديكتاتورية لنظام كان يعتبر في يوم ما بؤرة الشر.

لم تكن، إذاً، قضية فتاة وقع عليها ظلم قضاة ينتمون الى مؤسسة عرفت بفسادها وخضوعها تحت سلطة الأمراء الكبار، الذي يصدرون أحكاماً حسب الطلب، في مقابل المال الحرام، ولكنها قضية نظام فاسد، ومستبد، ودموي.

القضية فتحت ملف الإصلاحات على أفق واسع، وفرضت نفسها على المجتمع الدولي، حتى بات السؤال حول الأحكام القضائية ضد الفتاة ومحاميها حاضراً في كل المحافل الدولية، وكسبت تعاطفاً من قبل المنظمات الحقوقية وقادة ورؤساء دول عدة في العالم.

فقد وصفت المرشّحة الديمقراطية للرئاسة الأميركية هيلاري كلينتون في ٢٢ نوفمبر الماضي الحكم الصادر عن مجلس القضاء الأعلى بأنه (مثير للإشمئزاز) وطالبت الرئيس بوش بالضغط على الملك عبد الله لإلغاء الحكم.

هيلاري كلينتون قالت بأن (إدارة بوش رفضت إدانة الحكم الصادر على الفتاة وقالت إنها لا تتدخل في شأن سعودي داخلي)، وتعهّدت بأن تكون حقوق الإنسان على رأس أولوياتها في حال وصولها الى البيت البيضاوي.

باراك أوباما، المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأميركية أرسل خطاباً الى وزيرة الخارجية الأميركية كوندليزا رايس مطالباً إياها بإدانة الحكم. المرشح الآخر جون إدواردز انتقد موقف الرئيس بوش من الحكم وقال (أشعر بالغضب بسبب موقف الرئيس بوش الذي رفض إدانة هذا الحكم)، فيما دعا المرشح الآخر للحزب الديمقراطي ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ جوزيف بادين الملك عبد الله إلى إلغاء هذا الحكم.

إدارة الرئيس بوش وقعت تحت ضغط داخلي ودولي كونها الحليف الإستراتيجي للحكومة السعودية، ما اضطر الناطق بإسم وزارة الخارجية الامريكية لإبداء بعض التشدد في موقفه من الحكم القضائي السعودي، حيث عبر عن شعوره بالدهشة ازاء هذا الحكم لكنه رفض مطالبة السعودية بتغيير حكم المحكمة.

الرئيس بوش بدا متلعثماً في الإجابة عن سؤال من أحد الصحافيين الأميركيين حول موقفه من الحكم، واكتفى بلغة عاطفية وقال في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في الرابع من ديسمبر بأن الملك عبد الله (يعلم موقفنا بوضوح)، وأضاف (لو أنها كانت إبنتي التي هوجمت ثم عوقبت فإنني سأغضب بشدة..إنني سأشعر بالغضب ممن ارتكبوا الجريمة، وسأكون غاضباً من الدولة التي لا تقف الى جانب الضحية)، ولكنه تفادى انتقاد الملك عبد الله مباشرة.

الحقوقيون: الضحية بلا عدالة

أصدرت منظمة هيومان رايتس واتش بياناً في ١٩ نوفمبر الماضي قالت فيه أن هذا الحكم يعني أن على ضحايا مثل هذه الإعتداءات عدم السعي للقصاص من المعتدين. وناشدت المنظمة الملك عبد

لم تكن القضية مجرد قضية فتاة وقع عليها ظلم قضاة فاسدين ولكنها قضية نظام فاسد، ومستبد، ودموي

الله إلغاء الحكام الصادر ضد المرأة المعتدى عليها، ووقف الإجراءات المتخذة بحق محامي الضحية. وقالت المسؤولة عن قسم حقوق المرأة في المنظمة فريدة ضيف في تصريح لها (أن الضحية معرّضة لخطر الجلد والسجن فقط لأنها سعت لتحقيق العدالة). وأضافت (إن الحكم الصادر بحق الضحية يبعث برسالة لضحايا الإعتداءات الجنسية مفادها بأن عليهن عدم السعي من أجل القصاص من المعتدين ويوفر الحماية القانونية للمعتدين).

وفي الهند، شهدت مدينة بومباي مظاهرة صامتة نظّمتها منظمة (مواطنون من أجل العدل والسلام) أمام القنصلية السعودية في أول ردة فعل من هذا النوع على قرار المحكمة السعودية بالحكم على فتاة القطيف بالجلد ٢٠٠ جلدة. وسلّمت المنظمة القنصلية السعودية مذكرة جاء فيها: (نعبر لكم عن قلقنا العميق على مصير الفتاة البالغة من العمر ١٩ عاماً والتي كانت ضحية لعملية إغتصاب جماعية..).

الناشطة الحقوقية فوزية العيوني وصفت قضية فتاة القطيف بأنها (قضية كل أنثى في السعودية، وأنها تخشى الخروج إلى الشارع بعد هذا الحكم الجائر..)

موقف المحامي

في رد فعل على الحكم والإجرءات غير القانونية الصادرة بحقه، قال محامي الفتاة، عبد الرحمن اللاحم، في حديث لـ بي بي سي العربية أن الحكم (يثير الدهشة) واعتبره مخالفاً (لأحكام الشريعة والإتفاقات الدولية بهذا الشأن)، مشيراً إلى (مخالفات) أخرى من قبل المحكمة بينها منعه من الترافع عن موكلته في جلسة النطق بالحكم.

واتهم اللاحم المحكمة بالسماح لوجهات نظر شخصية بالتأثير على قرارها، موضّحاً بأن الحكم تأثّر بكون (المرأة صعّدت الموضوع مع محاميها أمام الجهات القضائية العليا).

وكان المحامي اللاحم قد كتب مقالاً في السابع عشر من نوفمبر كشف فيه تفاصيل المحاكمة ومادار داخل قاعة المحكمة والأحكام الصادرة بحق الفتاة وحقه كمحامي. وقال اللاحم بأنه (بتاريخ ١/٢/١٤٢٧هـ عُدّلت الأحكام بحق الجناة من قبل مجلس القضاء الأعلى، وقد عُقدت الجلسة بحضور الهيئة القضائية كاملة، والدفاع كما حضرت الناشطة الحقوقية الأستاذه فوزية العيوني وقد حكمت الهيئة القضائية على الفتاة «الضحية» بالسجن ستة أشهر والجلد ٢٠٠ جلدة بعد أن كان الحكم السابق فقط الجلد ٩٠ جلدة وقد أبدت الفتاة عدم قناعتها بالحكم وطلبها رفعه للتمييز..).

وأضاف اللاحم (وحيث أن الفتاة هي من قام بالمطالبة بإعادة النظر بالأحكام من خلال محاميها فإن زيادة الحكم والحالة هذه على الفتاة الضحية يأتي مخالفاً للقاعدة القضائية الراسخة التي تنص على أنه: «لا يُضَارُّ طاعنٌ في طعنه» لأن الإستئناف حق مكفول للمتهم، ويعتبر من المعايير الرئيسية للمحاكمة العادلة ومتى ما أهملت تلك القاعدة القضائية فإن ذلك يبطن مصادرة ذلك الحق حيث يرهب كل من يريد الإعتراض على الحكم القضائي وخصوصاً في القضايا الجنائية، من أن يعاقب جراء ذلك وتزاد عليه عقوبته وهو ما حدث مع تلك الفتاة التي أرادت فقط العدالة من الشرع والإقتصاص من جلاديها منهم حتى لا يفلت المجرم بجرمه وجريرته).

وبخصوص دعوى (الخلوة غير الشرعية) قال المحامي اللاحم (أن جريمة الخطف تمت في مكان عام كما أكّدته محاضر التحقيق وبالتالي فإن أركان الخلوة غير الشرعية مع الشخص الذي كان معها - والذي لم يكن ضمن عداد العصابة التي مارست الجريمة - غير متوافرة في هذه الحالة، ولا سيما وأن الفتاة كانت في حالة إكراه إنعدمت فيها إرادتها حيث كانت تحت تهديد ذلك الشخص بصورة شخصية لها وكل ذلك ثابت من خلال محاضر التحقيق التي كانت بين يدي القضاة وسجلاّت مكالمات الهاتف الواردة لهاتف الفتاة من قبل ذلك الشخص، كما أن الصورة سلمت في محضر رسمي في الشرطة، وكنا نأمل أن تراعي الهيئة كل تلك الحيثيات وأن تستحضر روح الشريعة ومقاصدها الكبار في تشريع العقوبة وخصوصاً في المسائل التعزيرية فما أصاب تلك الفتاة لا يمكن مقارنته بأي عقوبة تعزيرة على فرض ثبوت تهمة الخلوة).

وبخصوص حيثيات الجلسة قال المحامي اللاحم (فوجئنا في بداية الجلسة وقبل أن نتكلم كلمة واحدة غير إلقاء السلام، بتلاوة قرار أصدرته الهيئة القضائية يقضي بمنعي من الترافع بالقضية وسببه بأني أمارس 'اللدد بالخصومة' ومعناها الإنسان



المحامي اللاحم

الذي يجادل بالباطل، وكيّفت الأعمال التي قمت بها من خلال القنوات الرسمية على أنها 'لدد في الخصومة' مع أنني فقط طالبت بتطبيق النص الشرعي والقانوني، وهو واجب تمليه عليّ مهنتي، وكلها موثقة وموصلة بالنصوص القانونية السارية والتي كان لها الأثر المباشر في نقض الأحكام وكأن الهيئة القضائية كانت تنتظر منا أن نسلم ونرضخ لحكمها وإجراءاتها غير القانونية حتى نسلم من وصمة 'الألد الخصم' التي وصمتنا به الهيئة القضائية، في حالة أقل ما يمكن أن يقال عنها بأنها حالة من التشفي والإنتقام وفقدان التوازن).

وأعرب المحامي اللاحم عن أسفه في (أن يحاول القضاة الإلتفاف على الحقيقة، ويتجاوزوا السمت القضائي ويدعو زوراً بأنه قد صدرت مني ألفاظاً مسيئة لهم في الجلسة، الأمر الذي استدعى إبعادي عنها، وهو ما يخالف الحقيقة حيث لم تصدر مني أية ألفاظ سواءً كانت مسيئة أو غير مسيئة لأني لم أتحدث إطلاقاً إلا بإلقاء التحية عليهم والتي لم تلق رداً منهم، وكل ما حدث كان بشهادة وحضور السيدة فوزية العيوني وولي الفتاة والفتاة نفسها، وهم أحياء يستطيعون أن يقولوا كلمة الحق فيما حدث، لكن وللأسف أصبح القضاة في ظل الثقافة التقليدية السائدة، فوق الشك والمساءلة وتدثروا بوشاح القداسة الذي يحصنهم حتى من المطالبة بأبسط الحقوق، ويطلق لهم العنان للتجني على الخلق دون أن يكون لهم خطام أو زمام). واستنكر قرار المحكمة بمنعه من مزاولة حق موكلته في الحصول على محامي للدفاع عنها وقال (أن منعي من الترافع في القضية في هذه المرحلة ينم عن مصادرة لحق موكلتي في الدفاع وكان يجدر بالهيئة القضائية إذا ما كانت تستحضر قيم العدالة المجردة أن ترفع الجلسة لحين تمكينها من توكيل محام آخر يحضر معها). وأضاف (كما قامت الهيئة القضائية

بمصادرة تصريح المحاماة الخاص بي في تنكر لأبسط القواعد القانونية الواردة في نظام المحاماة الذي نظّم عملية التعاطي مع المخالفات التي يُزعم بأنها صدرت من المحامي حيث حددت المواد ٢٩ - إلى - ٢٧ من نظام المحاماة تلك الإجراءات على سبيل التفصيل كما أن المادة الثالثة عشرة نصّت على أنه (مع مُراعاة ما ورد في المادة الثانية عشرة، للمُحامي أن يسلُك الطريق التي يراها ناجحة في الدفاع عن موكلِه، ولا تجوز مُساءلته عمّا يوردُه في مُرافعتِه كتابياً أو مُشافهة مما يستلزمُه حق الدفاع). وهذا يؤكد عدك تقيّد الهيئة القضائية بالإجراءات القانونية المتّبعة في هذا الشأن، ويعد مخالفة جسيمة وتنكراً للقاعدة القانونية وتمرّداً على الوثائق القانونية الصادرة من الدولة، (كما أنه سلوك ينبئ عن طريقة التعاطي السلبي من قبل بعض الذهنيات القضائية التقليدية مع مهنة المحاماة وينال من إستقلاليتها).

وبشان الدعوى التأديبية المقامة ضده، قال المحامي اللاحم (ومع التزامنا بحضور الجلسة المقررة واحترامنا للنصوص القانونية التي تحكم تعاطي وزارة العدل مع المحامين وفق القواعد والمعايير المحددة في نظام المحاماة، والتي لا تجيز مصادرة رخصة المحاماة قبل أن تتم إجراءات المحاكمة التأديبية وإلا أصبحت تلك المحاكمة صورية لأنها حكمت مسبقاً ونفذت الحكم بمصادرة التصريح قبل المحاكمة، مما يفترض الإدانة المسبقة ويخالف قرينة البراءة، ونخشى أن يكون وراء تحريك مثل تلك الدعوى هو قيامنا بالترافع في قضايا مرفوعة ضد بعض الهيئات التي اكتسبت على مرور الزمن، حصانة عن المساءلة وكذلك ترافعنا عن رموز أضمرت لها بعض التيارات الدينية عداءً بسبب أفكارها وآرائها، كما نأمل ألا تكون تلك الدعوى التأديبية بداية لإجهاض النفس الحقوقي المتنامي في السعودية والمؤسس على الثوابت الدينية والسياسية في البلد في ظل تنامي هامش حرية الرأي والتعبير والذي سمح بمجال معقول من الحركة نحو التغيير والتحديث).

ولفت اللاحم الى قيام الهيئة القضائية بإخراج الناشطة الحقوقية الأستاذة فوزية العيوني من قاعة المحكمة (مع أن الجلسة علنية لأنها جلسة نطق بالحكم..وبالتالي لا يحق للهيئة القضائية أن تجعلها سرية، وهذا يؤكد على أن هناك استخفافاً بالوثائق القانونية التي شرّعتها الدولة من أجل حماية حقوق الناس ولتحديد صلاحيات القاضي..).

ويخلص المحامي اللاحم في سرد تفاصيل القضية للقول:(لقد احتوت قضية فتاة القطيف معظم الإشكاليات التي يعاني منها القضاء الشرعي في السعودية حيث تتم إدارة الخصومة بشكل تقليدي ولا يتم تطبيق النصوص القانونية الخاصة بالدعاوى الجزائية أو غيرها، ولا يلتزم بالحد المقبول من معايير المحاكمة العادلة وعلى وجه الخصوص إستحضار قرينة البراءة المبنيّة على القاعدة الشرعية الراسخة 'المتهم بريء حتى تثبت إدانته' وتغيب القيم الإنسانية، وروح العدالة، بقيمها المجردة). ويعتقد بأن (ما يحدث من ممانعة من بعض الشرائح القضائية التقليدية، ما هو إلا مخاض لانبثاق واقع قضائي جديد، ولا زلنا على قناعة تامة بأن... ثمة وطن يولد من جديد).

وكان اللاحم قد رفع إلتماساً لوزير العدل الدكتور عبد الله بن محمد آل الشيخ في ٢٧ ذي القعدة سنة ١٤٢٧هـ دعاه فيه إلى (التحرك وفق الأسس الشرعية والنظامية وضمن المعايير الحقوقية والاتفاقيات والصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وذلك بشأن قضية الخطف والاغتصاب تحت تهديد السلاح الأبيض الذي تم ضد موكلتي وتناقلتها وسائل الإعلام وعرفت بقضية 'فتاة القطيف'). بعد أن أصدرت المحكمة الشرعية على (المجني عليها) حكماً بالجلد تسعين جلدة، الأمر الذي أحدث صدمة للفتاة وذويها (بهذا الحكم الذي لم يكن متساوياً مع الجرم البشع الذي قام بها أولئك الجناة ولا يتسق لا من قريب ولا من بعيد مع مجريات التحقيق الذي أعترف فيه الجناة بجريمتهم ومثلوها أمام رجال التحقيق ولاسيما وأننا نطبق شرع الله الذي حفظ للناس أعراضهم ووقف في وجه كل من ينتهكها أو يحاول المساس بها كما أنها لا تتفق مع السوابق القضائية المماثلة أو في قضايا العنف المشابهة، والتي كان من أخرها ما نشرته الصحف هذا اليوم 'الثلاثاء ٢١/١١/١٤٢٧هـ حيث أصدرت محكمة حائل العامة حكماً يقضي بسجن مطلق النار على مدير تعليم حائل للبنين الدكتور عثمان العامر تسعة عشر عاماً بالإضافة إلى جلده ثلاثة آلاف جلدة..).

وتساءل المحامي: (كيف يقرّر المدّعي العام قناعته بالحكم وهو لم يقرأه ويتفحص أسبابه وحيثياته ومدى تطابق الوقائع وتكييفها التكييف الصحيح ومعرفة الأسانيد الشرعية والنظامية؟ هذا إذا استحضرنا الطريقة المتبعة في المحاكم في تلاوة الحكم والتي تنحصر فقط في منطوق الحكم دون تلاوة حيثياته وأسانيده). وذكّر اللاحم الوزير بالمواد الواردة في مواثيق حقوق الإنسان وإعلان القاهرة الذي أجازه مجلس وزراء خارجية منظمة العالم الإسلامي سنة ١٩٩٠ وغيرها من المواثيق الدولية التي تنص على كون (سلامة جسد الإنسان مصونة ولا يجوز الإعتداء عليها، وأن لكل إنسان الحق في أن يعيش آمناً على نفسه ودينه وأهله وغرضه وماله).

وتساءل اللاحم عن المستند القانوني للحكم على الضحية بتسعين جلدة (هل كان ذلك بناءً على طلب من المدعي العام وصاحب الصلاحية النظامية في تحريك الدعوى العامة أم كان فقط من قبل القاضي الذي لا يملك صلاحية تحريك الدعوى العامة أو نظرها دون أن تحال إليه من جهة الإدّعاء المخولة بممارسة الإدعاء والتحقيق، وإذا كان الأمر على هذا النحو ولم تكن هناك دعوى جنائية ضد موكّلتي فإن فضيلة القاضي قد مارس عملاً مزدوجاً حيث نصّب نفسه قاض ومدع عام في الوقت ذاته الأمر الذي لا تجيزه الأنظمة وعلى وجه الخصوص نظام الإجراءات الجزائية). وناشد اللاحم الوزير بإصدار توجيه بإحالة الحكم المذكور إلى محكمة التمييز لاستكمال الإجراءات القضائية المعتبرة.

وزارة العدل.. الثبات على الغي

أصدر وزارة العدل في الرابع والعشرين من نوفمبر الماضي بياناً توضيحياً لخلفية الحكم الصادر في حق (فتاة القطيف)، وسلّطت الضوء على المخالفات الشرعية، من وجهة نظر الوزارة، التي استوجبت الأحكام الجزائية. وبخلاف اعترافات الفتاة ومرافعة المحامي فإن الوزارة زعمت بأن الفتاة المتّهمة هي إمرأة متزوجة، مع أن العلاقة غير الشرعية تمت في سن مبكرة أي قبل الزواج، وأنها كانت في خلوة غير شرعية مع أن الخلوة تمت في مكان عام وفي سوق مزدحم وليس في مكان خاص.

تهافت بيان وزارة العدل يبدو واضحاً في الزيادات المتعمدة الإضافية على نص أقوال المجني عليها، فقد زعم البيان بأن المرأة اتصلت بالشاب (وطلبت منه الخلوة المحرمة..) فهل يعقل أن إمرأة تتصل بشخص وتطلب منه خلوة محرمة في مكان عام! وهل يعقل أن تكون (المرأة في حالة غير محتشمة وقد ألقت ملابسها) في مكان عام، فهل بلغ التهتك في بلاد التوحيد الى هذا الحد، فهذه تهمة ليس لمرأة ولكن لمجتمع بأكمله يفترض أنه يخضع لتقاليد محافظة..


وزير العدل: المضي في الغي

لم يأت البيان على حيثيات الحكم، ولا الإجراءات غير القانونية ضد المحامي ولا ماسبق ولحق جلسة المحكمة وما نتج عنها من أحكام بالغة القسوة والمخالفة لأبسط حقوق الإنسان.

وكان زوج المجني عليها قد رد على ما ورد في بيان وزارة العدل ضمن مناظرة تلفزيونية جرت بين عبد الرحمن اللاحم وبين القاضي السعودي السابق

الشيخ عبد المحسن العبيكان على قناة إل بي سي اللبنانية مباشرة ضمن برنامج (أنت والحدث) الذي بث في الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي. وقال الزوج بأنه (كزوج وإنسان يعرف سبب خروجها للقاء ذلك الشخص غير المحرّم الذي اتهمت باقامة علاقة غير شرعية معه، وهي رغبتها في إحضار صورة لها لديه، لكنها أخطأت فقط في الإجتهاد عندما خلت به).

وقال الزوج الذي يرد على بيان وزارة العدل (أنه حضر التحقيقات، وليس فيها اعتراف من زوجته بارتكاب الفعل المحرم)، في إشارة الى ما قيل بأنها (خلوة غير شرعية) التي اتهمت بها (وأنه واثق من براءة زوجته من هذه الخلوة، ومن الخيانة الزوجية).

من جهته، أعلن اللاحم بأن سيقوم بمقاضاة وزارة العدل السعودية أمام الجهات القضائية المختصة، بسبب بيانها الذي اعتبره (قذفا مبطنا للفتاة وتشويها لسمعتها). وقال اللاحم بأن بيان وزارة العدل هو (من ألفاظ الجناة أنفسهم المأخوذة على ألسنتهم..). وقال (كوني محاميا لهذه المرأة، وكون ما صدر البارحة يتمثل قذفا مبطنا وتشويها لسمعتها، فأنا أحتفظ بحقي القانوني بملاحقة وزارة العدل أمام الجهات القضائية المختصة. إذا كنتم أخذتم هذه الإفادات من دفاتر التحقيق فشكلوا لجنة محايدة تدرس هذا الأمر). واستطرد قائلاً (لن نصمت على هذا التشويه لهذه الفتاة الصغيرة التي كنا ننتظر لا أن يحكم القاضي بجلدها وإنما يحيلها لمستشفى على حساب الدولة لتعالج من الأزمة النفسية التي أصابتها). واستغرب الزوج من كلام الشيخ العبيكان من (إن هناك إعترافا مصدق شرعاً بفعل الشيء المحرم، والذي أعرف أن المقصود به الخلوة غير الشرعية، لكن هل تمت هذه الخلوة بإرادتها الكاملة التي تحكمها الدوافع الغريزية أو الفعل الشائن؟). وأضاف (الكل يعرف أنها ذهبت لتجلب صورتها، أي أنها كانت تحاول الدفاع عن حياتها الزوجية، والصورة تم تسليمها في محضر رسمي قمت شخصيا بالتوقيع عليه. الحقيقة لا أعرف ما هو الاعتراف بالفعل المحرم رغم أنني كنت موجوداً في التحقيقات).

وعلّق اللاحم على حكم المحكمة بأنه (يوصل رسالة سلبية للنساء في السعودية، بأنكن ما لم تلتزمن بالمفاهيم الضيقة للحشمة التي تفرضها بعض الأفكار التقليدية، فإن عرضكن سيكون مباحاً، ومتى تعرضتن للإغتصاب، فستشاركن الجناة أنفسهم في عقوبة قاسية مثل عقوبة فتاة القطيف).

سعود الفيصل.. نرجو تغيير الحكم السيء

لم يجد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ظل حملة الانتقادات الدولية للحكم القضائي ضد المجني عليها سوى أن يفصل حكومة بلاده عن هذا الحكم، ونقلت وكالة رويترز في السابع والعشرين من نوفمبر الماضي انتقاده للحكم القضائي، ما قاله للصحافيين في واشنطن إبان انعقاد مؤتمر أنابوليس أن (مثل هذه الأمور كالأحكام السيئة للمحاكم تحدث في كل مكان حتى في الولايات المتحدة. وهي عملية مازالت جارية. ويجري مراجعة هذا من خلال عملية قضائية ونرجو أن يتم تغييره). وقال بأنه (يتم إستغلال الحكم لانتقاد الحكومة السعودية، على الرغم من أنها غير مسؤولة عن الموضوع..). وأضاف: (لسوء الحظ هذه الأمور تحدث، والأحكام السيئة تحدث في النظم القضائية).

أصلاح القضاء مجدداً

وفي تعليق على قضية (فتاة القطيف)، كتب سليمان القحطاني في موقع (إيلاف) الإلكتروني في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي بأن (هذه قد تكون أقوى رسالة، حتى الآن، تم توجيهها إلى نظام قضائي لا يزال متمسكاً بإحدى الصيغ المتشددة من تعاليم الإسلام، ولم يتم حتى الآن وضع غالبية أجزائه في نظام تشريعي مكتوب، فضلاً عن أنه يخضع إلى اجتهادات القضاة أنفسهم وفق المذهب الحنبلي، مما يجعل القضية الواحدة تحظى بأكثر من حكم حسب تعدد القضاة. وفي هذه المملكة المحافظة لا يستطيع أي مسؤول كان أن يفرض على القضاة الذهاب إلى أعمالهم إن كانوا بمزاج غير حسن، لأن

القضية فتحت ملف الإصلاحات على أفق واسع، وفرضت سؤالاً على المجتمع الدولي حول الإصلاح الشامل في دولة بأسوأ سجل حقوقي في العالم

ذلك من شأنه أن يؤثر على أحكامهم بحق القضايا المتواجدة لديهم، وذلك حسب النصوص النظامية المعمول بها في هذه البلاد).

وأضاف (وقد يشكّل الجدل المثار حول الحكم الذي صدر بحق 'فتاة القطيف' دفعًا قويًا للحكومة الميالة إلى الإصلاح والخروج عن الإطار المحافظ المتدين، في مواجهة الفئات الأخرى التي تصر على احتفاظ البلاد بخطها المتدين حد التزمت).

وكتب سعود البلوي في ٣٠ نوفمبر الماضي مقالاً جاء فيه (أن هذا الحكم أسهم في تصعيد القضية عالمياً وكنا ننتظر بفارغ الصبر رأي وزارة العدل قبل تدويل القضية إعلامياً، لكن بيان وزارة العدل جاء متأخراً وبيروقراطياً في ذات الوقت ولم يزدنا إلا حيرة وتساؤلاً بخصوص الحكم المضاعف على صاحبة القضية ومنع محاميها الأستاذ عبدالرحمن اللاحم من استكمال الترافع عنها..رغم أن الإجراءات النظامية لا تجيز مصادرة التصريح قبل إتمام إجراءات المحاكمة التأديبية للمحامي، فضلاً عن أن اتخاذ إجراء المصادرة من مهمة اللجنة التأديبية في وزارة العدل). وأضاف (نحن بحاجة أيضاً لتحسين صورة القضاء لدينا والعمل سريعاً على اتخاذ الإجراءات الإصلاحية للقضاء التي سنّها الملك عبدالله مؤخراً لأن خطوات الإصلاح لا تحتمل التأخير، بل إن الإنتظار حيالها يكون مربكاً على المستوى الإجتماعي والسياسي بوجه عام).

واستنكر البلوي تصريح قاضي محكمة التمييز بالرياض إبراهيم الخضيري لصحيفة عكاظ حين قال (كان ينبغي على القضاة الحكم بقتل فتاة القطيف هي والمشاركين لها لاعتبارات كثيرة جداً لكن القضاة أخذوا بمبدأ الرحمة والشفقة). واعتبر ذلك تصعيداً خطيراً، و(أنّ هناك تزمتاً داخل أروقة القضاء السعودي فيما يتعلق بالأحكام القضائية بصرف النظر عن قناعة القاضي بالنصوص والمبادئ الدينية..).

صحيفة (ذي إنديبندنت) نشرت في ٢٩ نوفمبر مقالاً بعنوان (بإسم الله: رواية ضحية الاغتصاب السعودي) جاء فيه بأنه من وجهة نظر بقية العالم، فإن قضية الفتاة المجني عليها (هي رمز لكل ماهو خطأ في السعودية). ونقلت الصحيفة عن مسؤولة الشرق الأوسط في منظمة هيومن رايتس واتش فريدة ضيف قولها (أن وزارة العدل السعودية قد أطلقت حملة تشويه متعمّدة ضد الفتاة)، في إشارة الى بيان الوزارة الذي تقول ضيف بأنه اشتمل على تشويه الحقائق، من أجل تبرير إصدار حكم قضائي جائر. وتعلّق الصحيفة بأن الموانع التهديدية تواجه ضحية تعيش في بلد لديه أسوأ سجل في حقوق المرأة في العالم.

الأمير الطرطور والمرجفون

في حلقة نقاشية موجّهة عقدتها قناة (المجد) السلفيّة التي تعبّر عن الموقف الديني الرسمي الوهابي، شارك فيها الأمير خالد بن طلال بن عبد العزيز والشيخ صالح الدرويش وآخرون من أتباع المذهب السلفي الوهابي، في الثالث من ديسمبر، وصف فيها الأمير السلفي المدافعين عن (فتاة القطيف) (بالطراطير) فيما اتهم قاض بالمحكمة الكبرى في القطيف محامي الفتاة عبد الرحمن اللاحم بالإستقواء بقوى كبرى، ووصف المحامي اللاحم بـ (الفاشل) وأنه (لم يثبت على مبادئه) وأنه (يحاول تحميل مسئولية فشله على غيره) مضيفاً بأن (هناك قوى كبرى تقف خلف تحركاته). وتساءل الدرويش (لماذا يذهب هؤلاء بالقضية إلى الإعلام الخارجي ليستغل ضد الوطن وضد القضاء الشرعي في المملكة)، فيما وصف عضو (لجنة المناصحة) التابعة لوزارة الداخلية والأستاذ بكلية الملك فهد الأمنية محمد النجيمي في الحلقة ذاتها المحامي عبد الرحمن اللاحم بأنه (محام مشبوه وعليه مخالفات)!. واتهم المدافعين عن الفتاة والمطالبين بالإصلاح القضائي بأن هدفهم (تشويه القضاء الإسلامي الذي تحكم به الدولة السعودية وأنهم يريدون تسليط الخارج على هذه الدولة).

آثار المدينة المنورة

حتى لا يطوي بقيتها النسيان!

مشلح المريخي

كانت المدينة المنورة قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم اليها تعرف باسم (يثرب). فقد ورد اسمها بهذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وإذ قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا ويستئذن فريق منهم النبي يقولون إن بيوتنا عورة وما هي بعورة إن يريدون إلا فرارا). وكانت يثرب من مدن الحجاز المتحضرة، ومركزاً تجارياً وثقافياً في عهد ما قبل الإسلام، وازدادت أهميتها ومكانتها بعد أن خرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة مهاجراً اليها، إذ قال: (اللهم إنك أخرجتني من أحب أرضك إليّ فأنزلني أحب أرض إليك). وإذا كان تاريخ المدينة زاخراً في عهد ما قبل الإسلام، فإن هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم قد حولها الى (مدينة) بمفهوم حضاري واضح انسحب على تسميتها فسميت بـ (المدينة)، وأصبحت مهبط ما تبقى من الوحي، وصارت عاصمة الإسلام، ومقرّاً للخلفاء الراشدين، وإليها تشد الرحال حجاً وزيارة وتبركاً: (لا تشدّ الرحال إلا الى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى).

هكذا بدأت نشأة هذه المدينة الإسلامية وتخطيطها من يثرب، بعد هجرة الرسول إليها، وبها كان بداية وضع بذور المسجد الجامع، بالإضافة الى مساجد الصلوات الخمس. كانت المدينة - بالإضافة الى مكة - موضع اهتمام من قبل الخلفاء والحكام على مر العصور التاريخية، وهو ما ساعد بلا شك على ازدياد النمو العمراني فيها، كما حظيت المنشآت المعمارية بشكل عام، والمسجد النبوي بصفة خاصة، بالعناية والرعاية والتجديد والإضافة، مما أخرج هذه المنشآت عن صورتها الأولى.

أسهبت المصادر التاريخية والجغرافية، وكتب الرحلات في وصف المنشآت المعمارية، وأعمال التجديد، والإضافات التي قام بها الخلفاء والسلاطين على مر العصور بالمدينة المنورة، وكذلك في وصف ما شيدوه من مساجد، ومدارس، ورباطات، وتكايا، وحمامات، وبرك، وأسبلة، وقصور، ودور، بالإضافة الى الأسوار والبوابات وغيرها. كما تضمنت هذه العمائر كثيراً من اللوحات الكتابية التأسيسية التي نقشت بخطوط متنوعة.

ولعل المرء لا يكون مغالياً إذا أشار الى أن الجزء الواقع ضمن نطاق المدينة المنورة من طريق الهجرة النبوية الشريفة، وما ارتبط بها من أمكنة، ومعالم تاريخية، يعد أقدم الشواهد الأثرية الإسلامية بالمدينة المنورة. وعلى أية حال يمكن تقسيم الآثار الإسلامية بالمدينة المنورة الى نوعين رئيسين، هما العمارة والكتابة الإسلامية. وتنقسم العمارة الإسلامية بالمدينة المنورة، حسب وظائفها، الى:

١/ العمارة الدينية: مساجد ومدارس ورباطات.
٢/ العمارة المدنية: قصور، وحمامات، وأسواق.
٣/ العمارة الحربية: آطام، حصون، أسوار.
٤/ المنشآت المائية: آبار، عيون، وسدود وبرك.

أولاً- العمارة الدينية

وتتمثل فيما اختط بالمدينة المنورة من مساجد ومدارس ورباطات وهي على النحو التالي:

أ- المساجد

أول ما عني به الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن قدم الى يثرب هو أن يؤسس المسجد، وقد ألحق به حجرات سكن بضلعه الشرقي، وأصبح هذا المسجد الأصل الأول للمساجد الكبرى، وتم تخطيطه بحيث يناسب إقامة شعائر الصلاة، بالإضافة الى أنه المركز الرئيس للمسلمين، حيث يبحثون فيه جميع أمور دينهم ودنياهم. كما أن المسجد كان يقوم في بداية عهده بالعديد من الوظائف التي تطورت بعد ذلك، وأصبحت لها منشآتها الخاصة، مثل التدريس والتصوف. ومن ثم صار تخطيط المسجد النبوي الشريف أساساً لتصميم المساجد الجامعة في الأقطار الإسلامية، لا سيما في القرون الأربعة الأولى من الهجرة، كما صار من أهم الطرز المعمارية لبناء المساجد في مختلف الأقطار الإسلامية على مر العصور التاريخية.

لم يكن مسجد الرسول أول مسجد بناه صلى الله عليه وسلم في المدينة، فقد سبقه في التأسيس مسجد قباء، هذا المسجد الذي وصفه الله تعالى في القرآن الكريم بقوله: (لا تقم فيه أبداً لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه، فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المتطهرين).

انتشرت المساجد حول المسجد النبوي، وصلى عليه السلام في معظمها، وحرص الخلفاء والسلاطين على مر العصور التاريخية على الإهتمام بها، وتجديدها، وتوسيعها. كما ورد في المصادر التاريخية أن الوالي عمر بن عبد العزيز، من قبل الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك، حدد الأماكن في المواضع التي صلى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم فجددها. هذا وقد شيدت على مر العصور الإسلامية المتعاقبة العديد من المساجد الأخرى في المدينة المنورة، لعل من أشهرها ما حول الحرم النبوي: مسجد المصلى، ومسجد أبي بكر الصديق، ومسجد علي بن أبي طالب، وبمنطقة قباء مسجد قباء، ومسجد الجمعة، ومساجد أخرى مثل: مسجد الفتح، ومسجد سلمان الفارسي، ومسجد عمر بن الخطاب، ومساجد خارج المدينة مثل: مسجد القبلتين، ومسجد الفضيخ، ومسجد الإجابة،

ومسجد الشجرة، ومسجد السقيا، ومسجد العنبرية. ولعل أشهر هذه المساجد مسجد قباء، والمسجد النبوي، ومسجد القبلتين.

١ ـ مسجد قباء: ويقع في منطقة قباء جنوب المدينة المنورة، وهو أول مسجد بني في الإسلام، شيّده الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وصوله الى قباء، وأسسه لبني عمرو بن عوف، وكان أول من وضع حجراً في قبلته. ثم جاء أبو بكر بحجر فوضعه الى جوار حجر الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم أخذ الناس في البنيان، وهكذا ضرب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم مثلاً للقدوة الحسنة التي أمر بها الإسلام، حيث شارك المسلمين في البناء بنقل الحجارة بيده الكريمة.

اهتم الخلفاء بهذا المسجد لما له من مكانة خاصة عندهم، فهو أول مسجد بناه الرسول صلى الله عليه وسلم مع الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وأورد الله سبحانه وتعالى ذكره في القرآن الكريم. وقد قام بترميمه وتجديده وتوسعته الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وكذلك فعل عمر بن عبد العزيز والي المدينة من قبل الخليفة الوليد بن عبد الملك الذي عمل على توسعته وزيّنه بالفسيفساء، وشيّد له مئذنة، وسقفه بخشب الساج، وأصبح تخطيطه عبارة عن صحن أوسط يحيط به أربع ظلات.

لقي هذا المسجد كل الإهتمام والرعاية والتجديد من قبل المسلمين في العصور التالية، وكان آخر هذه التجديدات في العهد السعودي حيث بلغت مساحته الإجمالية ١٤٤٠ متراً مربعاً، وكان ذلك في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٧م، حيث زيد فيه رواق بالجهة الشمالية مع مدخل خاص للنساء، وهكذا دخلت المئذنة ضمن نطاق المسجد بعد أن كانت بارزة في الركن الشمالي الغربي في السابق.

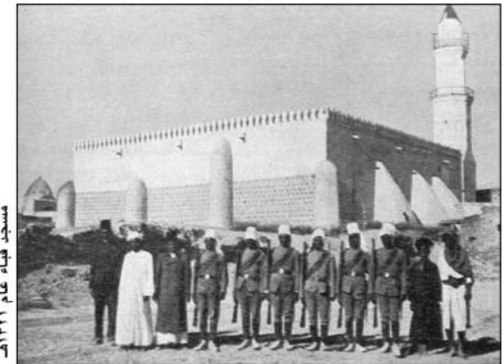
تخطيط المسجد حالياً عبارة عن صحن مستطيل يحيط به اربع ظلات، أكبرها ظلة القبلة، وتتكون من ثلاثة أروقة، يقابلها بالجهة الشمالية رواقان، أما كل من الظلتين الجانبيتين (الشرقية والغربية) فرواق واحد، وسقفت الأروقة بالقباب، أما أرضية الصحن والأروقة فمغطاة بالرخام الأبيض.

٢ ـ المسجد النبوي: ويتوسط المدينة المنورة، وقد شيّده الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن قدم الى يثرب، وكان موقعه مربداً للتمر لغلامين يتيمين في المدينة، هما سهل وسهيل، كان قد بركت فيه الناقة التي كان يمتطيها الرسول صلى الله عليه وسلم حين دخل يثرب أول الهجرة، وابتاعه الرسول، وأمر صلى الله عليه وسلم بتمهيد أرضه وبناء المسجد. واشترك الرسول صلى الله عليه وسلم بنفسه في البناء مع الصحابة، فقد كان ينقل اللبن والحجارة بنفسه، وكان هذا المسجد في أول أمره بسيطاً يترجم بساطة الإسلام ويسره.

أُقيم المسجد أول الأمر على قطعة أرض أطوالها سبعون ذراعاً × ستين ذراعاً تقريباً (٤٦.٥٥م × ٣٩.٩٠م) وبني أساسه من الحجارة، وجدرانه من اللبن. ولم يكن للمسجد في بداية الأمر سقف، فشكا المسلمون ذلك الى رسول صلى الله عليه وسلم، فأمر بعمل ظلّة من ثلاثة أروقة، بواسطة ثلاثة صفوف من الأساطين من جذوع النخل، وسقفه كان جريداً وخوصاً. وبعد سبع سنوات من الهجرة تمت توسعته في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم من ثلاث جهات: الشرقية والغربية والشمالية، فأصبحت أطوال المسجد تسعين ذراعاً × مائة ذراع تقريباً (٥٩.٨٥م × ٦٦.٥م). وتخطيطه صحن أوسط، يحيط به ظلتان: ظلة القبلة من ثلاثة أروقة، بواسطة ثلاثة صفوف، كل صف به تسع سوار من جذوع النخل: خمس على يسار المسجد نحو الغرب، وأربع من يمينه نحو الشرق. وظلت أماكن هذه السواري يقام فيها الأعمدة، عند أي تعمير في المسجد، وصار جدار المسجد الشرقي ملتصقاً ببيوت (حجرات) زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم، وأصبح للمسجد آنذاك ثلاثة أبواب، ظلت في أماكنها هي الأخرى بعد ذلك، ومازالت تعرف بأسمائها وهي: باب جبريل في الشرق، وباب النساء في الشمال، وباب الرحمة في الضلع الغربي. وعندما انتقل الرسول صلى الله عليه وسلم الى الرفيق الأعلى دفن في حجرة السيدة عائشة التي توفي فيها، ومن ثم تحولت الى قبره الشريف.

اهتم الخلفاء الراشدون بالمسجد النبوي، فجرت توسعته في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة ١٧هـ/ ٦٣٧م، وفي عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ٢٩هـ/ ٦٤٩م، فهدم المسجد وأعاد تشيده وعمارته، وأصبحت اطواله (١٦٠ × ١٣٠ ذراعاً ـ ١٠٦.٤م × ٨٦.٤٥م) وشيده بالحجارة المنقوشة والجص، وجعل أعمدته من الحجر المنقوش، وسقفه بالساج، وبنى بداخله مقصورة من الحجر كما أصبح للمسجد ستة أبواب.

بقي المسجد على حاله ما يقرب من ستين سنة حتى أجرى الخليفة الأموي الوليد بن عبدالملك عمارة هامة فيه من الناحية المعمارية والفنية، على يد واليه على المدينة عمر بن عبد العزيز سنة ٨٨هـ/ ٧٠٦م، وبدأت عملية الهدم، وفُرغ من العمارة والبناء بعد ثلاث سنوات، ولذلك حدثت ـ لأول مرة ـ توسعة للمسجد النبوي جهة الضلع الشرقي، حيث ضمت حجرات أزواج النبي صلى الله عليه وسلم للمسجد، وزودت الحجرة النبوية الشريفة التي دفن فيها الرسول صلى الله عليه وسلم بضلع خامس، وذلك لكي يختلف شكلها عن شكل الكعبة المشرفة، وجعل الجدار الشرقي للمسجد منحرفاً لا عمودياً على جدار القبلة. كما زوّد المسجد لأول مرة بأربع مآذن. واتخذت المقصورة التي بظلة القبلة من الساج، كما أدخل عمر بن عبدالعزيز لأول مرة المحراب المجوف في جدار القبلة. هذا من الناحية المعمارية، اما من الناحية الفنية، فقد كسيت جدران المسجد من الأسفل بألواح الرخام، يعلوها زخرفة بفسيفساء من فصوص الزجاج الملون،



مسجد قباء عام ١٣٢١هـ

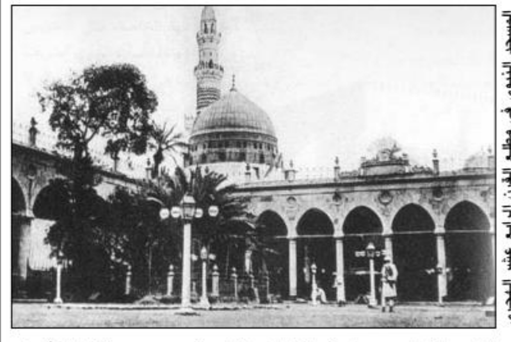
وسقف بخشب الساج المزين بالزخارف المدهونة المذهبة. وأصبحت أطوال المسجد بعد التوسعة (١٦٧.٥ × ٢٠٠ ذراعاً ـ ١١١.٣٩م × ١٣٣م) يتكون من صحن أوسط، تحيط به أربع ظلات، أكبرها ظلة القبلة، وتتكون من خمسة أروقة، يقطعها مجاز قاطع (بلاطة عمودية) تنتهي بدخلة المحراب، ويعلو مربع المحراب قبة. والظلة الثانية من خمسة أروقة أيضاً. أما الظلة الغربية فتتكون من أربعة أروقة، بينما الظلة الشرقية فتتكون من ثلاثة أروقة.

بقيت عمارة الوليد في المسجد النبوي دون تغيير يذكر حتى تولى الخلافة الخليفة العباسي المهدي، فأمر بعمارته في سنة ١٦١هـ/ ٧٧٧م، وقيل أن ذلك تم في السنة التالية، وانتهى من العمارة سنة ١٦٥هـ/ ٧٨١م، واقتصرت على توسعته من جهة الشمال بقدر خمسة وستين ذراعاً

(٤٣.٢٢٥ متراً) وقيل إن مؤخره زخرف بالفسيفساء.

احتفظ المسجد النبوي بنظامه وتخطيطه على ذاك، ولكنه جدد على يد سلاطين المماليك دون توسعات، ومن أهم تجديدات سلاطين المماليك تلك التجديدات التي أمر بها السلطان قايتباي (١٤٧٤ ـ ١٤٧٦م). وقد اهتم أيضاً سلاطين آل عثمان بالمسجد النبوي، حيث شهد في عهدهم تجديدات وتوسعات. وكان أول من قام منهم بإصلاحات فيه السلطان سليمان القانوني (٩٢٦ـ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ـ١٥٦٦م). أما في عصر السلطان محمود الثاني (١٢٢٣–١٢٥٥هـ/ ١٨٠٨ـ١٨٣٩م) فقد حظيت قبة الحجرة النبوية الشريفة بالإهتمام، فهدمت القبة التي أُقيمت على عهد السلطان قايتباي المملوكي لوجود شروخ بها، وتم تشييد قبة جديدة وغطيت بالرصاص، ودهنت باللون الأخضر، وذلك سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م. كما كسيت الجدران الخارجية للحجرة النبوية الشريفة بالبلاطات الخزفية (القيشاني) العثمانية الطراز.

أما في عهد السلطان عبدالمجيد الأول (١٢٥٥ـ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩ـ١٨٦١م) فقد شهد المسجد النبوي أكبر عمارة في العصر العثماني، حيث أُعيد بناء المسجد وزخرفته، واستغرقت عمارته اثني عشر عاماً، من سنة ١٢٦٥هـ حتى سنة ١٢٧٧هـ/ ١٨٤٨ـ١٨٦١م، وتكلفت تلك العمارة ثلاثة أرباع مليون جنيه مجيدي، وأصبحت مساحة المسجد مستطيلة المسقط (١١٦.٢٥ م طولاً وعرضه من جهة القبلة ٨٦.٢٥ متراً، ومن الجهة الشمالية ٦٦ متراً). وكان للمسجد خمسة أبواب: (السلام والرحمة في


المسجد النبوي في مطلع القرن الرابع عشر الهجري

الغرب، النساء وجبريل في الشرق، والباب المجيدي بجهة الشمال)، وله خمس مآذن، في كل ركن من أركانه مئذنة، وجميعها على الطراز العثماني، حيث تم تجديدها في ذلك العصر، باستثناء المئذنة الموجودة بالزاوية الجنوبية الشرقية من المسجد بجوار القبة الخضراء فهي على الطراز المملوكي.

وأخيراً في العهد السعودي شهد المسجد النبوي الشريف توسعات وإصلاحات كثيرة، وأخذ صورته الجميلة الحالية. وفي عهد الملك فهد شهد المسجد النبوي أكبر توسعة على مر التاريخ الإسلامي، بل أن هذه التوسعة شملت معظم مساحة المدينة المنورة القديمة، ونفذت على أعلى مستوى معماري من الناحية الهندسية والفنية، واستخدمت في البناء أرقى المواد من المرمر والرخام الملون وغير الملون والأخشاب النفيسة والمعادن الغالية، والمظلات الكهربائية، مع الحفاظ والإبقاء على العمارة الإسلامية السابقة، والمواءمة بينها وبين العمارة الإسلامية الحديثة.

٣ ـ مسجد القبلتين: هذا المسجد شيّده بنو سواد بن غنم بن كعب على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وسمي بهذا الإسم لأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر بأن يستقبل الكعبة بدلاً من بيت المقدس بينما كان يصلي صلاة الظهر فيه في ١٥ شعبان سنة ٢هـ/ ٦٢٤م. وتشير بعض المصادر الى أن التحول كان في صلاة الظهر بالمسجد النبوي، وأن المصلين في مسجد بني سواد أتاهم آت فأخبرهم بتحول القبلة بعد أن صلوا ركعتين، فاستداروا جهة الكعبة، لذلك سمي مسجد (القبلتين).

حظي هذا المسجد بعناية ورعاية الخلفاء والحكام المسلمين بالتوسعة والتجديدات أهمها التجديد الذي أدخله عمر بن عبدالعزيز والي الوليد بن عبدالملك على المدينة . وتشير المصادر التاريخية الى أن المسجد جدد في العصر المملوكي، كما جدد في العصر العثماني في عهد سليمان القانوني سنة ٩٥٠هـ (١٥٤٣ـ١٥٤٤م) وآخر هذه التجديدات تم في العهد السعودي.

يقع المسجد في الطرف الشمالي الغربي من المدينة على هضاب حرة الوبرة، ويشتمل تخطيطه على صحن مستطيل المسقط يتقدم ظلّة القبلة من ثلاثة أروقة، وتقع مئذنة المسجد في الركن الشمالي الشرقي من الصحن.

ب ـ المدارس

تخدم المدارس طلاب العلم المجاورين، بيد أن المصادر التاريخية والجغرافية لم تزودنا بمعلومات وافية عما شيد منها في المدينة المنورة، إلا أن المسجد النبوي الشريف ظل منارة علم، من خلال حلقات الدروس والمواعظ المقامة فيه لشرح تعاليم الدين الإسلامي الحنيف. وقد ظهرت المدارس في المدينة المنورة في العصور المتأخرة، وأنشئت بالقرب من المسجد النبوي. من أشهر هذه المدارس المدرسة الشيرازية، التي أنشأها إبراهيم الرومي في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، والمدرسة الجوبانية، التي أنشأها سنة ٧٢٤هـ/ ١٣٢٣م، جوبان أتابك العساكر المغولية، والمدرسة الأشرفية التي أنشأها السلطان الأشرف قايتباي سنة ٨٨٧هـ/ ١٤٨٢م. وفي الفترة العثمانية ازداد عدد المدارس، منها مدرسة إبراهيم الخياري، والمدرسة المحمودية. ومن المدارس التاريخية المشهورة، المدرسة الرستمية، ومدرسة حسين آغا، ومدرسة الوزير علم الدين. ومع مطلع القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، بلغ عدد المدارس الدينية ١٧ مدرسة، والمدارس الرشدية ٥ مدارس، ومدرسة واحدة لتعليم الخط، وبلغ عدد الكتاتيب ١٣ كتّاباً. وفي سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩١٨م انشئت دار المعلمين.

ج ـ الرباطات

كان بالمدينة المنورة الى عهد قريب عدد من المدارس والرباطات والمكتبات والتكايا والسبل والمستشفيات والوكالات التجارية، حيث كان بها ١٨ مكتبة، و١٧ مدرسة، و٨ تكايا، و٢١ سبيلاً، و١٠٨ رباطات للفقراء.

ونشأت الرباطات في المدينة المنورة في الأحياء المحيطة بالمسجد النبوي، وهي أبنية خصصت لإقامة المجاورين والزائرين والمنقطعين من الغرباء وطلاب العلم. وكان كل رباط مخصصاً لفئة معينة من احد الأقطار الإسلامية، أو لمذهب من المذاهب، وبعض هذه الرباطات كان موقوفاً على النساء دون الرجال. ومن المرجح أن أقدم رباط بالمدينة المنورة كان ذلك الرباط الذي شيد في موضع دار عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة ٤٢٣هـ/ ١٠٣١م. والجدير بالذكر أن الرباطات بلغت زمن السخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ) ما يقارب أربعين رباطاً. وفي مطلع القرن الرابع عشر الهجري/ العشرين الميلادي، بلغت حوالي (١٠٨). ومن أشهر الرباطات المبكرة رباط الناصر لدين الله (بني سنة ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م) ورباط المراغي (بني سنة ٥٩٩هـ/ ١٢٠٢م) ورباط جمال الدين الأصفهاني (بني في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي) ورباط السبيل (بني سنة ٦٢٠هـ/ ١٣٢٣هـ). أما أقدم الرباطات الباقية بالمدينة، فهو رباط ياقوت

الماردانى، في حارة البقيع بالمنطقة المعروفة بـ (حارة الأغوات) بالجهة الشرقية من المسجد النبوي. وقد أقيم طبقاً للنص التأسيس على المدخل سنة ٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م، خلال حكم السلطان محمد بن قلاوون، وقد خصص لسكن الرجال الغرباء دون النساء.

ثانياً. العمارة السكنية

هاجر الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة الى المدينة المنورة، فنتج عن ذلك تزايد أعداد المهاجرين، مما قاد بالتالي الى إكساب المدينة المنورة أهمية سياسية واقتصادية ودينية، فزادت تبعاً لذلك سعتها عما قبل. وتركز استقرار المهاجرين بادئ الأمر في الأراضي البور والمزارع التي تحولت تدريجياً الى مناطق مأهولة، ونتيجة لهذه الزيادة المضطردة في السكان تعددت المرافق الرئيسية والخدمات في شتى أرجاء المدينة المنورة.

أ. القصور:

تحتضن عاصمة الإسلام الأولى أقدم الشواهد الأثرية الإسلامية، حيث شيدت القصور والمزارع والضياع، وتعددت الدور والمرافق الرئيسية والخدماتية في مختلف أرجاء المدينة المنورة. ففي العصر الأموي شهدت المدينة المنورة نهضة عمرانية واسعة، تمثلت في بناء القصور والدور التي أنشأها الصحابة والتابعون والأمراء والأثرياء، وتركزت غالبية تلك القصور في وادي العقيق المشهور بوفرة مياهه وخصوبة أرضه. وارتبطت بتلك القصور ملاحق أخرى، كالدور، والآبار، والبرك، والسدود، والبساتين. ويذكر أحد مؤرخي المدينة المنورة المتأخرين أن عدد القصور التي كانت قائمة على ضفاف وادي العقيق، تبلغ أكثر من سبعين قصراً. كما تزخر المصادر التاريخية والجغرافية والأدبية بمعلومات وافرة عن وادي العقيق، وما شيد على ضفافه من قصور ودور.

لا تزال آثار بعض قصور وادي العقيق باقية ومشاهدة. ويذكر أن عدد القصور التي يعرف أصحابها بلغ أحد عشر قصراً، من أشهرها قصر هشام بن عبد الملك، وقصر عروة بن الزبير، وقصر سعيد بن العاص، وقصر المراجل. ومن القصور المشهورة أيضاً قصر عاصم بن عمرو بن عمر بن عثمان بن عفان الواقع في الجهة الغربية من وادي العقيق. وقد شاهد هذا القصر عدد ممن كتبوا عن المدينة المنورة. ويذكر أن مساحته تبلغ قرابة ٩٠٠ متر مربعاً، وقد بني من الحجارة المغطاة بطبقة من الجص. أما الغرف فيبلغ عددها ثمان غرف مع بعض المرافق داخل الفناء، وألحقت به من الخارج بعض المرافق الإصطبلات والمخازن، ودكة للسمر، فضلاً عن بعض الغرف الملاصقة لسور القصر من الناحية الجنوبية.

ومن الدور المشهورة بالمدينة المنورة دار كلثوم بن الهدم، ودار سعد بن خيثمة، ودار ابي أيوب الأنصاري، ودار عبد الله بن عمر، ودار جعفر الصادق، ودار عثمان بن عفان، ودار أبي بكر الصديق، ودار ريطة، ودار خالد بن الوليد، ودار عمرو بن العاص، ودار مروان بن الحكم.

ب. الحمامات:

المصادر التاريخية لا تحتوي على معلومات وافرة عن تحديد البدايات الأولى لظهور الحمامات، بيد أنها تشير الى أنها بدأت تنتشر في العصر الأموي. يذكر أن جرير بن عبدالله البجلي (ت ٥١هـ/ ٦٧١م) كان له حمام في العاقول، كما يوجد بها حمام آخر بني في عهد نور الدين محمود زنكي سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م عندما شيد سور المدينة. وكذلك حمام داخل المدينة (ويعرف حالياً باسم حمام طيبة) بناه السلطان سليمان القانوني سنة ٩٧٣هـ (١٥٦٥-١٥٦٦م) ثم جدد بناؤه في عهد السلطان محمود الثاني سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، حسب النص التأسيسي الذي كان مثبتاً فوق باب الحمام. وقد شيد الحمام من الحجر البازلت، وله مدخل معقود بعقد مدبب يقع في دخلة غير عميقة، ويؤدي الى المسلخ مباشرة، ومسقطه مربع، ويتوسط أرضيته حوض للمياه ذو مسقط مثمن يرتفع عن مستوى الأرضية بحالي مترو واحد، ويسقفه قبة ترتكز على حنايا ركنية، وفي نهايته فتحة باب تؤدي الى ممر منكسر - على جانبه الأيمن دورات مياه - يؤدي الى بيت الحرارة، وهو مربع المسقط مغطى بقبة كبيرة مثقبة ومزدانة بزجاج غير شفاف. وغطت أرضية الحمام برخام، وبها فتحات لتصريف المياه.

ج. الأسواق

تذكر المصادر التاريخية أن الرسول صلى الله عليه وسلم اختط سوق المدينة المنورة وقال: (هذا سوقكم فلا ينقص منه ولا يضربن عليه خراج). ومع تطور المدينة وتوسعها في العصر الأموي، شهد السوق ظهور الدور التي أقامها خلفاء بني أمية، حيث بنى هشام بن عبد الملك داراً عظيمة في السوق، وجعل لها أبواباً، وجعل لدار السوق حوانيت في أسفلها. ثم بعد ذلك تطورت أسواق المدينة المنورة في العصر العباسي وما تلاه من عصور، فقامت الأسواق مصطفة على امتداد الأزقة والممرات. وقد توزعت اسواق المدينة وتنوعت حسب السلع والصناعات المعروضة بها. وتذكر المصادر


أطلال حصن كعب بن الأشرف

أسواقاً عديدة من أشهرها: سوق الحبابة، وسوق التمارة، وسوق السمانة، وسوق الرواسة، وسوق الفلتية، وسوق الخضرية، وسوق الدلالين، وسوق الجزارة، وسوق العطارة، وسوق القماشة، وسوق الخردية، وسوق الحدرة (سويقة)، وسوق المناخة.

وفي مطلع القرن الرابع عشر الهجري (العشرين الميلادي) كان بالمدينة المنورة قرابة ٩٣٢ حانوتاً ومخزناً، وأربعة متاجر كبيرة (وكالات).

ثالثاً. العمارة الحربية

تتمثل العمارة الحربية فيما شيد من آطام وحصون وأسوار وابراج، إضافة الى الخندق الذي نفذ في معركة الخندق في شوال سنة ٥هـ/ ٦٢٦م. تذكر المصادر أن عدد الآطام في المدينة المنورة زمن وصول النبي صلى الله عليه وسلم إليها، بلغ ١٩٩ أطماً، منها ١٢٧ تعود ملكيتها للأوس والخزرج (الأنصار) و ١١ لقاطنيها من العرب، و ٥٩ لليهود. وهذه الآطام عبارة عن تحصينات عسكرية استفاد منها المسلمون - خاصة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم - في أوقات الحروب والنزاعات، فقد كانت

مأوى وملجأ للنساء والأطفال والشيوخ والعجزة في معركة الخندق في شوال ٥ للهجرة. وما تزال أطلال بعض الآطام باقية حتى اليوم، مثل: حصن كعب بن الأشرف، وأطم الضحيان الذي شيده أحيحة بن الجلاح، وأطم أبي دجانة الساعدي الأنصاري.

من التحصينات الدفاعية المعروفة، الأسوار والبوابات والأبراج. ونظراً للمخاطر التي كانت تتعرض لها المدينة المنورة فقد أحيطت بسور لحمايتها ابتداءً من سنة ٢٦٣هـ/ ٨٧٦م، ثم أعيد بناء السور وجدد في حقب زمنية متعاقبة، حيث اعيد بناؤه وجدد في سنة ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م، وكذلك في سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م، وأيضاً سنة ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م، ثم في سنة ٩٤٦هـ/ ١٥٣٩م.

وتذكر المدونات التاريخية ان السور في العمارة العثمانية كان يرتفع الى ٢٥م، وبه ٤٠ برجاً تشرف على ضواحي المدينة للدفاع عنها. بيد أن هذا السور قد هدم في سنة ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٨م نتيجة لتطور وتوسع المدينة، فهدف من ذلك فك الإختناق وتسهيل الحركة، ودمج الأحياء بعضها ببعض، فضلاً عما تم للمسجد النبوي الشريف من توسعات شملت معظم مساحة المدينة المنورة القديمة.



نقش لأحد الأدعية المأثورة

رابعاً- المنشآت المائية

تتمثل المنشآت المائية بما حفر وشق من آبار وعيون، وبما شيد من سدود وبرك. فقد أوردت المصادر ما اشتهرت به المدينة المنورة من آبار وعيون، منها ما كان موجوداً عند الهجرة النبوية الشريفة، ومنها ما أحدث في العصر الإسلامي. وقد بلغ عدد الآبار المشهورة ما يقارب ٢٣ بئراً، تزود المدينة بما تحتاجه من مياه، منها: بئر أريس (بئر الخاتم)، وبئر بضاعة، وبئر انس بن مالك، وبئر غرس، وبئر عثمان بن عفان (بئر رومية)، وبئر معونة، وبئر عروة بن الزبير. هذه الآبار منا ما دخل ضمن نطاق التوسعات التي تمت في المسجد النبوي الشريف، ومنها ما دخل ضمن نطاق الأملاك الخاصة. فقد ذكرت المصادر أن عدد العيون في المدينة المنورة بلغ قرابة ٤٤ عيناً، كما اشتهرت المدينة بوجود عدد من القنوات خاصة تلك التي شقها مروان بن الحكم (والي المدينة المنورة زمن خلافة معاوية بن أبي سفيان) الذي شق عين الشهداء، وكذلك عين الزرقاء، وهي العين التي عهدها بالرعاية والعناية الخلفاء والأمراء المسلمون حتى العهد الحالي.

أما فيما يتعلق بالسدود، التي تعتبر من أهم المنشآت المائية التي عرفتها المدينة المنورة منذ فجر الإسلام، فإن الباقي منها حتى اليوم قليل مقارنة بما كان سائداً في العصور الإسلامية الأولى، ومنها سد عاصم الواقع في شرقي جماء تضارع، الذي يبلغ طوله قرابة ٣٦ متراً، وعرضه ٢.٥ متراً، وكذلك سد عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان (سد عنتر) الواقع في وادي رانوناء، وهو يتكون في الواقع من ثلاثة سدود متصلة أطوالها ٦٥، ٤٩، ٨٥ متراً.

الكتابات الإسلامية

أدى الدين الإسلامي بصفة والرسول صلى الله عليه وسلم على وجه الخصوص، دوراً عظيماً فيما يتعلق بانتشار القراءة والكتابة في مطلع الإسلام. ولقد أنزل الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم ما يحض على تعلم القراءة والكتابة، حيث قال المولى سبحانه: (اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم). وقال تعالى: (ن والقلم وما يسطرون) وغيرها من الآيات التي لها دلالات واضحة تشي الى عظيم شأن الكتابة وعلو مكانها. كما أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم حض على تعلم القراءة والكتابة، سواء من خلال أحاديثه الشريفة، أو أفعاله الكريمة. فقد قال صلى الله عليه وسلم: (ما حق امرئ له ما يوصي فيه يبيت ثلاث إلا ووصيته عنده مكتوبة) وقال عليه السلام: (قيدوا العلم بالكتابة). ومن أفعاله الكريمة ما ترويه المصادر التاريخية أنه صلى الله عليه وسلم قد طلب يوم بدر ممن لا يستطيع أن يفتدي نفسه من أسرى قريش أن يقوم بتعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة.

وعلى الرغم من المكانة المرموقة والدور الرائد الذي لعبته المدينة من حيث تطور الخط العربي والعناية به، إضافة لما تحويه من مخزون هائل من النقوش العربية التي بدورها تغطي مختلف العصور الإسلامية، وعلى الرغم من أن الكتابات الإسلامية تأتي في المقام الأول بين المصادر الآثارية الأصيلة التي يصعب الطعن في قيمتها أو التشكيك في صحتها، إلا أن المختصين في علم الكتابات الإسلامية لم يبرزوا دور المدينة في تطور الخط العربي ونشره في مختلف أصقاع العالم الإسلامي. فقد أهملت إهمالاً تاماً، ولم تحظ إلا ببعض الجهود الفردية.

تزخر منطقة المدينة المنورة - كما تمت الإشارة - بكم هائل من النقوش الإسلامية التي تغطي بدورها مختلف العصور، ويمكننا تقسيم المنطقة الى قسمين، هما:

القسم الأول - نصوص وثقتها المدوّنات التاريخية، ولكن أصولها مفقودة:

ويأتي على رأس هذه القائمة ما أوردته المصادر من كتابة وتوثيق آيات القرآن الكريم زمن الرسول صلى الله عليه وسلم والتي قام بكتابتها كتبة الوحي على الرق، وعسب النخيل، واللخاف، وعظام الأكتاف، وغيرها من المواد التي كانت متوافرة في تلك البيئة وذلك الزمان. وكذلك مكاتبات الرسول صلى الله عليه وسلم الى الأمراء والملوك والقياصرة والأباطرة التي دعاهم فيها الى الإسلام، وغيرها من مكاتباته صلى الله عليه وسلم. وما ظهر أخيراً واصبح متداولاً أو محفوظاً في بعض المتاحف على أنها رسائل للرسول صلى الله عليه وسلم فمشكوك في أمرها، بل أن أكثر المختصين يصمونها بالمزورة. ويندرج أيضاً تحت هذا القسم ما أوردته المصنفات التاريخية بشأن الصحيفة التي أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بكتابتها لتكون دستوراً يهدف الى تنظيم الحياة العامة للمجتمع الإسلامي ويحدد علاقاته فيما بين أفراده، وما بين أفراد المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى. كما تزخر المدونات التاريخية بالعديد من شواهد المكاتبات الرسمية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين، إلا أننا نفتقد لأصولها، ومنها - على سبيل المثال لا الحصر - مكاتبات الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عند إقطاعه

للأراضي، التي وثقتها المصادر التاريخية والتي منها ـ على سبيل المثال ـ ما يلي:

(بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى محمد رسول الله بلال بن الحارث المزني أعطاه من العقيق ما أصلح معتملاً إن صدق)، وكتبه معاوية، ثم ختمه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بخاتمه المنقوش عليه (محمد رسول الله). بالإضافة الى مكاتبات الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنه لولاته وقواد جيوشه خلال الفتوحات الإسلامية وبعدها. ولا بد من الإشارة الى أن ثمة أعداداً هائلة من النقوش التأسيسية والشاهدية التي تمثل مختلف العصور، والمذكورة في المدونات التاريخية لا تزال مفقودة حتى الآن، منها، على سبيل المثال، ما تشير اليه المصادر التاريخية من وجود حجر منقوش على باب بئر أريس فيه ذكر لإحدى صدقات عثمان بن عفان رضي الله عنه. ويندرج تحت هذا أيضاً ما يطلق عليه المصاحف العثمانية التي تحتفظ بها بعض المكتبات الإسلامية، والمتاحف والمساجد الأثرية التاريخية، وهي مصاحف تنسب للخليفة عثمان بن عفان، بيد أنها في واقع الأمر تعود لحقبات زمنية متأخرة، فضلاً عن أنها لم تكتب بخط واحد، فهي تتباين في خطوطها، ويتضح أنها لم تدون في عصر واحد. ومن الممكن بكثير من الإطمئنان، أن نخلص الى أن ما هو موجود الآن في متحف طاشقند والمشهد الحسيني بالقاهرة، ومتحف الآثار الإسلامية باستانبول، ومتحف طوب قابي سراي باستانبول، ما هي إلا نسخ متأخرة زمنياً عن فترة خلافة عثمان بن عفان، ولعله من الأرجح أنها نسخت عن أصل عثماني قديم.

وتشير المصادر أيضاً الى ما قام به السلطان العادل نور الدين محمود زنكي في سنة ٥٥٨هـ/ ١١٦٢م عند بنائه سور المدينة وكتابته اسمه على باب البقيع، وصورة النص في الحديد المصفح به الباب ما نصه: (هذا ما أمر بعمله العبد الفقير الى الله تعالى محمود بن زنكي بن أقسنقر غفر الله له، سنة ٥٥٨هـ). وتذكر المصادر التاريخية أيضاً أنه كان بجانب قصر مسلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير حجر مكتوب عليه ما نصه: (أنا مسلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير اشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله على ذلك أحيا وأموت وأبعث إن شاء الله). كما تشير المصادر ايضاً الى ما قام به زياد بن عبيدالله، عندما كان والياً على المدينة لأبي العباس في سنة ١٣٨هـ/ ٧٥٥م، من عمل رحبة لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتابته على لوح من ساج مضروب بمسامير، وفيه: (أمر عبدالله عبدالله أمير المؤمنين أكرمه الله بعمل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمارة هذه الرحبة توسعة لمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمن حضره من المسلمين في سنة إحدى وخمسين ومائة ابتغاء وجه الله والدار الآخرة...). كذلك ما ذكره السمهودي عندما أشار الى قبر كتب عليه ما نصه: (أنا أسود بن سواده رسول رسول الله عيسى ابن مريم الى أهل هذه القرية). كذلك فإن النصوص التي كانت مدونة في المسجد النبوي الشريف، بالرغم من فقدان أصولها، إلا أنها ماتزال مسطرة في كتابات المؤرخين والرحالة الذين زاروا المسجد النبوي ودونوا مشاهداتهم عنها، ومن أبرزهم الحربي في كتابه (المناسك) الذي أشار فيه الى النصوص كافة المتعلقة بالمسجد كل في موضعه. أيضاً ابن رسته الذي قرأ هذه النصوص ـ كما صرح هو بذلك ـ في أثناء زيارته للمسجد سنة ٢٩٠هـ/ ٩٠٢م.

القسم الثاني ـ نصوص إسلامية موجودة اصولها: على الرغم من أهمية حقبة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، وما تخللها من أحداث جسام، ومكاتبات عديدة، إلا أن ما وصلنا من تلك الحقبة يعد قليلاً جداً. أما الحقب الإسلامية التالية فنماذجها أكثر من أن تحصى. وعلى أية حال، يمكن تقسيم الكتابات الموجودة أصولها الى الفروع التالية:

أ ـ النقوش التأسيسية: تعتبر النقوش التأسيسية من أهم المصادر التي توثق لإقامة المنشآت الدينية، والمدنية والحربية، واسماء وألقاب من أمروا أو قاموا على بنائها. كما أنها تحدد أزمنة إنشاء أو ترميم أو تجديد المنشآت المعمارية كالمساجد والخانات والمنشآت المائية والقلاع والحصون وغيرها. وتزخر منطقة المدينة المنورة بالعديد من النقوش التأسيسية التي تغطي مختلف الحقب. ففي العصور المتأخرة هناك عدد من اللوحات التأسيسية التي تتعلق بعمارة أو تجديد الحرم النبوي وبعض المرافق العامة كالمساجد والرباطات والعيون، ومن اهم النصوص التأسيسية الموجودة، والتي تؤرخ لتشييد او تجديد لبعض المنشآت المعمارية في الجزيرة العربية، ما وجدت في المسجد النبوي الشريف، فقد أرّخت ما مر به المسجد من تجديدات وإضافات وتوسعات وعمارة على مر العصور التاريخية الإسلامية، وغير ذلك من نصوص تأسيسية.

ب ـ النقوش التذكارية: وهي من المصادر التي يعول عليها في فهم مجمل أحوال المجتمعات الإسلامية المبكرة. فهي تعكس جوانب عديدة من حياة تلك المجتمعات سواء الإجتماعية أو الإقتصادية أو اللغوية أو الدينية وغيرها. إلا انه يغلب على هذه النوعية من النقوش المسحة الدينية، فغالبيتها عبارة عن مأثورات وأدعية دينية كتبت لطلب المغفرة والدعاء والتوبة والترحم وتأكيد الإيمان وغير ذلك من المصطلحات الدينية الإسلامية. قام بكتابة هذه النقوش السكان المقيمون أو القاصدون



بئر العهن أعيد حفرها ارتوازياً

للأماكن المقدسة بهدف الحج والعمرة او للتجارة. وتبدا في تاريخها من القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي، وحتى عهود متأخرة، والمؤرخ منها قليل مقارنة بما هو غير مؤرخ. وتعتبر نقوش جبل سلع أقدم ما وصل من هذه النوعية من النقوش حتى الآن، حيث تنسب في تاريخها الى السنة الخامسة للهجرة، إلا أن هناك أعداداً كبيرة من النقوش المؤرخة وغير المؤرخة التي تنتشر في المناطق القريبة من المدينة، والتي يصعب حصرها أو إبراز أهمها في مثل هذا المقام.

ج ـ النقوش الجنائزية (شواهد القبور): وتتضمن معلومات قيمة سواء فيما يتعلق بالأسماء والكنى والألقاب والأنساب وتواريخ الوفاة (التي في أحيان كثيرة تحدد اليوم والشهر والسنة) أو فيما يتعلق بالخط وما يلحقه من عناصر زخرفية متنوعة، إضافة لمضامينها الدينية واللغوية. فلقد كشف عن العديد من النقوش الشاهدية في المناطق القريبة من المدينة المنورة مثل: الربذة، وبدر، وجبل الرس، وغيرها من المواضع. وبعض هذه الكتابات الشاهدية محفوظة في المتاحف الإقليمية، وبعضها الآخر مازال باقياً في مواقعه الأصلية، هذا وقد درس عدد منها وبقي المئات لم يدرس.

د ـ النقوش الزخرفية: واستخدمت الكتابات للتوثيق، كما استخدمت لتؤدي دوراً رئيسياً كعنصر زخرفي، حليت به الأعمدة، والعقود، والدعائم، والمحاريب، والقباب، والمآذن، والواجهات، وكسيت به جدران المساجد، والأبواب والشبابيك والأسقف.

(الهوية السعودية) والوحدة الوطنية

حمزة قبلان المزيني

يجد الملاحظ للمشهد الوطني السعودي أن قدرا كبيرا من التجانس قد تحقق بين المواطنين السعوديين في العقود الثمانية الماضية. ويمكن الإشارة هنا إلى بعض مظاهر هذا التجانس. فمنها ما يبدو تجانسا كليا في ملابس الرجال في المملكة (ولن أتحدث عن النساء!) فقد اختفت التنوعات المحلية لألبسة الرجال التي كانت تميز كل منطقة، بل كل مدينة وإقليم، وصار السعوديون جميعا - تقريبا - يلبسون قطعا من الملابس متشابهة؛ فهم يلبسون الثوب الطويل المفصَّل بطريقة تتميز عن الطرق التي تفصل بها الثياب في العالم العربي، بل في منطقة الخليج كذلك، ويعتمرون الغترة (أو الشماغ) بطريقة معينة ويلبسون العقال بطريقة يختلفون فيها عن غيرهم.

وهناك تجانس في الطعام الذي يأكلون؛ إذ اختفى كثير من ألوان الطعام المحلية، واقتصر ظهورها على المناسبات، وشاع - في مكانها - قائمة طعام تكاد تكون واحدة تتوسطها (الكبسة) بشكلها المعهود، والأمر نفسه في القهوة والشاي. وشاعت طريقة واحدة في بناء المنازل، ما كان منها لسكن أسر متعددة، كالعمائر، وما كان منها خاصا على طريقة الفلل (وأظهر ما تتميز به الفصل بين مداخل الرجال ومجالسهم ومداخل الحريم ومجالسهن!).

أما الأسباب التي أدت إلى هذا التجانس فيأتي على رأسها الاستقرار السياسي لفترة طويلة وهو ما أسس لنظام تعليم موحد. وأدت المناهج الموحدة إلى غرس قيم وطنية واحدة تقريبا في نفوس الطلاب على تنوع انتماءاتهم. ومنها النظام الموحد الذي تعمل بموجبه الأجهزة القضائية والتنفيذية والإدارية.

لذلك كله، لن يخفى على الملاحظ للشأن العام في المملكة هذا القدر الكبير من التجانس بين المواطنين السعوديين. فلا تكاد تميز واحدا عن آخر من حيث الشكل الظاهري (أستثني هنا الذين ينتمون إلى المؤسسات الدينية لمختلف المذاهب في المملكة؛ فهم يختلفون في لباسهم الرسمي).

ومع هذا القدر الكبير من التجانس إلا أن هناك ما يدعو إلى التخوف من بعض العوامل التي يمكن أن تقود إلى إضعافه، وهو ما سيؤدي - لا سمح الله - إلى إضعاف الوحدة الوطنية.

وأعتقد أن هناك خطرا حقيقيا يتهدد هذه الوحدة الوطنية ينبع من القصور في فهم ماهية (الهوية). فعلى الرغم من التجانس الذي يصل إلى حد التماثل في كثير من مظاهر الحياة في وطننا إلا أننا لم ننجح إلى الآن نجاحا كبيرا في استثمار هذا التجانس في تكوين "هوية" نتجاوز بها الانتماءات المحلية الضيقة.

فلا يزال كثير منا يرى أن الهوية المحددة له تنبع من هذه الانتماءات قبل - الوطنية، على الرغم من الاعتراف الذي يكاد يجمع عليه بوجود (هوية) واضحة يمكن أن توصف بـ (الهوية السعودية). وتكمن العوامل التي تؤدي إلى إخفاء هذه الهوية في الأسبقية التي يوليها هؤلاء لـ(هوياتهم) الخاصة على (الهوية) الوطنية الجامعة.

هناك خطر حقيقي يتهدد الوحدة الوطنية ينبع من الفشل في تكوين (هوية) تتجاوز الانتماءات المحلية الضيقة

وإذا ما استعرضنا هذه (الهويات) الخاصة فإننا نجد أن الشعور بالانتماء إلى إقليم معين كان - ولا يزال - واحدا من العوامل المفرِّقة. فلا يزال كثير من المواطنين ينظرون إلى انتمائهم إلى إقليم معين على أنه من أوضح (الهويات) التي تعرِّفهم أو (تميزهم) عن غيرهم وهو مقدَّم على غيره.

وربما يتبع هذا الانتماء الإقليمي بعض (المنافع) التي يجنيها بعض المنتمين في التوظيف أو الأولوية في تولي الإدارة حتى في



المناطق التي لا ينتمون إليها. والمؤكد أن هذا الاستئثار لا تقرُّه الأنظمة التي وضعتها الدولة ولا ترضى عنه القيادة السياسية التي تجعل في رأس سلم أولوياتها المساواة بين المواطنين - على اختلاف المناطق التي جاؤوا منها - في الحقوق والواجبات؛ لكن هذا الواقع لا يخفى على المتضررين منه.

ولم تقض (الهوية السعودية) الجامعة على بعض مظاهر التمايز الطبقي والقبلي التي ربما تصل حدود العنصرية، أو التهوين من وجودها. ويعرف القارئ الكريم بعض تلك المظاهر التي كانت وراء إثارة بعض القضايا الخاصة بكفاءة النسب في المحاكم، خلال السنين الماضية القريبة أو التفاخر بالانتماءات القبلية.

ويأتي في مقدمة (الهويات) التي تتهدد (الهوية السعودية) الجامعة تلك الهويات التي تتصل بـ (الهوية المذهبية). فلا يزال هذا العامل واحدا من أهم العوامل المثيرة للنسيج الاجتماعي. ومن الملاحظ أن ما يسمى بـ (الصحوة الإسلامية) التي غمرت الوطن خلال العقود الثلاثة الماضية لم يقتصر مدها على (التيار السلفي) المهيمن بل تعدته إلى المذاهب الإسلامية الأخرى التي ينتمي إليها بعض المواطنين السعوديين.

ونشأ عن هذه الظاهرة محاولة المنتمين

إلى كل واحد من الانتماءات المذهبية الإعلان عن نفسه ودعوة أتباعه إلى البحث عما يميزهم عن غيرهم. ومن مظاهر هذه (الصحوة) هذا (الصخب) الذي نجده في المنتديات التي تتبع هذه الانتماءات في فضاء الإنترنت.

ومن المؤكد أن كل واحد من هذه الانتماءات يعمل على إشهار صوته والزعم لأتباعه بأنه الوحيد الذي على الحق وأن المذاهب الأخرى ليست إلا مبتدعة أو ضالة. وربما وصل التنازع إلى حد القطيعة بين أتباع هذه الانتماءات.

ومن المؤكد أن قدرا كبيرا من (المسؤولية) يقع على (التيار السلفي) المهيمن الذي كان بإمكانه أن يحد من هذا التنازع لو أنه لم يقع ضحية لـ (الصحوة) التي كان من مظاهرها (المفاصلة) السياسية مع الآخرين.

ويرى أتباع الانتماءات المختلفة أن (الشراكة) في الوطن تقتضي أن تحترم كافة الفئات الاختيارات العقدية والفقهية لغيرها. ولا تزال هذه الشكوى قائمة ويمكن أن يلمسها كل من يلتقي بالمواطنين السعوديين الذين ينتمون إلى تلك الانتماءات. ولا يمكن النظر إلى هذه الشكاوى باستخفاف؛ فهي تقوم على واقع يمكن أن يشعر الملاحظ بمرارته إذا ما وضع نفسه في موضع أتباع هذه التيارات.

وللحد من خطورة هذا الوضع يجب علينا جميعا أن نبحث عما (يجمعنا) في ظل هذا الوطن الجامع. ومن المؤكد أن هناك كثيرا من

لم تقض (الهوية السعودية) على مظاهر التمايز الطبقي والقبلي التي ربما تصل حدود العنصرية، أو التهوين من وجودها

الأمور التي يمكن أن تؤدي بنا إلى هذه المواطنة الحقة. وأول العوامل التي يمكن أن تعالج هذا الوضع أن نحترم - جميعنا - اختيارات الآخرين المذهبية مادام أنها تعلن انتماءها للوطن.

ويمكن أن نبدأ في معالجة هذا التنافر (المذهبي) بتجريد المناهج الدراسية من المواقف التي يمكن أن تُفهم على أنها (تتعالى) على المذاهب الإسلامية الأخرى أو (تبدِّعها) أو (تكفرها)، وصياغة هذه المناهج بطريقة تجعلها عوامل مؤلفة غير مفرِّقة وذلك بقصرها على ما يجمع بين المسلمين من المشتركات والتركيز فيها على الأخلاق الإسلامية بدلا من الاهتمام الزائد بتفصيلات عقدية وفقهية ينبغي أن يتعلمها الطلاب والطالبات في بيوتهم.

ولو خلصت المناهج - في أقل التقدير - من التركيز على رسم الفوارق بين التيار السلفي والاختيارات المذهبية الأخرى لكان هذا أكبر عامل في القضاء على مظاهر الشحناء التي تنخر في وحدتنا الوطنية التي بناها المؤسسون بجهد جهيد، ولكنا عززنا التجانس الواضح بغرس المواطنة القائمة على الشراكة الحقيقية في الوطن الواحد.

الوطن، ٢٠٠٧/١١/٢٢

أمنستي: محاكمة المحامي اللاحم أمرٌ غير منطقي

اللاحم: قضية الفتاة تلخص أزمة القضاء السعودي

قالت منظمة العفو الدولية في ٢٠٠٧/١٢/٤ إنه يجب إسقاط التدابير التأديبية التي اتخذت ضد المحامي السعودي عبد الرحمن اللاحم فوراً إذا تبين أنه قد بوشر بها حصرياً بسبب أنشطته المشروعة في الدفاع عن ضحية للاغتصاب صدر بحقها حكم بالجلد ٢٠٠ جلدة وآخر بالسجن. لقد استُدعي عبد الرحمن اللاحم للمثول أمام لجنة تأديبية في ٥ ديسمبر ٢٠٠٧ لانتقاده علناً المعاملة الجائرة التي تلقتها موكلته على أيدي القضاة. إذ انتقد قرار المحكمة بمعاملتها كمجرمة بعد أن صدر حكم أولي بحقها في نوفمبر ٢٠٠٦، عوضاً عن اعتبارها ضحية، ونقل عنه قوله إن القضية (تلخص المشكلات الرئيسية التي تعاني منها السلطة القضائية في المملكة العربية السعودية).

وتعليقاً على التدابير التأديبية بحق المحامي، قال مالكولم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنه (من غير المقبول بتاتاً أن يواجه عبد الرحمن اللاحم احتمال تعليق ممارسته للمهنة أو طرده من مهنة المحاماة لأنه ببساطة قد دافع عن ضحية شابة لعملية اغتصاب جماعي. وينبغي أن يسمح له بأن يؤدي واجباته المهنية على أفضل وجه ومن غير ترهيب أو عرقلة أو مضايقة أو تدخل غير مناسب).

وكانت وزارة الداخلية قد وجهت الى اللاحم في ١١/٢١ الماضي تهمة (إهانة المجلس القضائي الأعلى وعدم إطاعة قواعد وأنظمة) السلطة القضائية، ما يمكن أن يؤدي إلى تعليق ممارسته لمهنة المحاماة أو طرده منها. ومثل هذه العقوبة يمكن أن ترقى إلى مرتبة الانتهاك الفظ للمعايير الدولية التي تحمي سلامة مهنة المحاماة.

ومضى مالكولم سمارت قائلاً: (إن هذه التدابير الجديدة ليست سوى شاهد جديد على افتقار السلطة القضائية في السعودية للاستقلالية، وهذا باعث قلق طالما أعربت منظمة العفو الدولية عنه. فالقضية برمتها تعكس أوجه التناقض التي يتسم بها النظام القضائي، ولا سيما تحامله البنيوي ضد المرأة، ويمكن أن تردع هذه التدابير محامين آخرين عن الدفاع عن ضحايا الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة).

وقالت منظمة العفو الدولية بأن تفاقم طبيعة الإجراءات التأديبية يثير من بواعث قلق منظمة العفو الدولية بشأن احتمال إخضاع عبد الرحمن اللاحم للعقوبة بسبب قيامه بواجباته المهنية كمحام. فهذه الإجراءات تخضع لتحكم وزارة العدل، تساعدها في ذلك النيابة العامة، التي تخضع في الوقت الراهن لوزارة الداخلية، وبذا فاستقلاليتها وعدم تحيزها موضع شك كبير. فبمقتضى قانون ممارسة مهنة المحاماة الصادر في ١٥ أكتوبر ٢٠٠١، تسيطر وزارة العدل على مهنة المحاماة بصفتها السلطة الدستورية التي تصدر رخص ممارسة المهنة وتتولى تأديب المحامين. وقد ورد أن الاتهام قد وجِّه إلى عبد الرحمن اللاحم من قبل النائب العام وأنه سوف يمثل أمام لجنة من ثلاثة أعضاء شكلها وزير العدل لسماع قضيته. وهو مخول بأن يتلقى المساعدة من محام للدفاع. وبمقتضى قانون ممارسة مهنة المحاماة، من الممكن استئناف قرار لجنة التأديب أمام مجلس التظلمات، وهو أعلى محكمة إدارية للاستئناف في النظام القضائي للمملكة العربية السعودية.

هيومان رايتس ووتش: يجب منع قاضي محكمة التمييز من تولي القضية

وزارة العدل تستهدف ضحية الإغتصاب

محمد شمس

في الموضوع المثار حول قضية (فتاة القطيف) والتي أخذت أبعاداً محلية ودولية واسعة، وسببت في نقد عالمي للحريات في المملكة ولجهازها القضائي، أصدرت هيومان رايتس ووتش بيانين حول القضية، أثارت فيهما اعتراضاتها على المحاكمة غير العادلة، وطالبت الملك عبدالله بضبط الجهاز القضائي السعودي وتحقيق العدالة بإسقاط الأحكام الصادرة.

ففي بيانها الصادر في ٢٠٠٧/١١/١٧، أشارت المنظمة الى مضاعفة المحكمة عقابها لضحية الإغتصاب، وأنها ضايقت محامي الضحية ومنعته من متابعة القضية وصادرت ترخيص مزاولة المهنة الخاص به. وأشارت الى أن مسؤول بمحكمة القطيف العامة، التي أنزلت الحكم يوم ١٤ نوفمبر إن المحكمة قد زادت من عقوبة المرأة بسبب (محاولتها التهويل والتأثير على القضاء بواسطة الإعلام). ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش الملك عبد الله إلى إلغاء الحكم فوراً وإسقاط كل التهم الموجهة لضحية الاغتصاب وأمر المحكمة بالكف عن مضايقاتها لمحاميها.

وقالت فريدة ضيف الباحثة بقسم حقوق المرأة في هيومن رايتس ووتش: (هذه امرأة شابة شجاعة تواجه الجلد والسجن لتحدثها علناً عن جهودها للسعي لتحقيق العدالة)، وتابعت قائلة: (ولا يقتصر هذا الحكم على إرسال رسالة إلى ضحايا العنف الجنسي مفادها ألا يلجأن لتوجيه الاتهامات إلى المعتدين في المحاكم، بل أيضاً يعني توفير الحماية والإفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجرائم).

وكانت الفتاة قد تعرضت لاغتصاب سبعة رجال، وعلى الرغم من مطالبات الادعاء بتوقيع أقصى العقوبة على المغتصبين؛ فإن محكمة القطيف حكمت على أربعة منهم بالسجن من عام إلى خمسة أعوام، وعدد جلدات تراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠٠ جلدة، وقد أدينوا بالاختطاف دون إثبات وقوع الإغتصاب، حيث أن القضاة تجاهلوا دليل الإثبات الخاص بتسجيل فيديو من جهاز هاتف خلوي سجل فيه المهاجمون الاعتداء.

وتابع البيان بأن هيومن رايتس ووتش قد التقت بالضحية الشهر الماضي (ديسمبر) ووصفت الإتهامات والإجراءات القضائية والمعاملة التي تلقتها في المحاكمة فقالت: (في الجلسة الأولى قال «القضاة» لي: أي علاقة كانت تربطك بهذا الشخص؟ ولماذا غادرت بيتك؟ وهل تعرفين هؤلاء الرجال؟ وسألوني أن أصف لهم المشهد. وراحوا يصيحون في وجهي، ووجهوا لي الإهانات. ورفض القاضي السماح لزوجي بأن يدخل القاعة معي. وقال لي أحد القضاة إني كاذبة لأنني لا أذكر التاريخ على وجه التحديد. وراحوا يقولون: لماذا غادرت بيتك؟ لماذا لم تخبري زوجك «أين كنت ذاهبة»؟).

ورأت فريدة ضيف أن ضحايا العنف الجنسي في السعودية يواجهون (معوقات كثيرة في النظام القضائي الجنائي) وأن (التحقيق معهم وجلسات المحكمة قد تعمق من صدمة الاعتداء الأولية أكثر من احتمال توفيرها للعدالة).

وانتقدت المنظمة الحقوقية التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، القاضي المهنا، قاضي القطيف، لأنه منع محامي السيدة وهو عبد الرحمن اللاحم، من دخول المحكمة ومن أي تمثيل لها في المستقبل، دون سبب واضح. كما صادر بطاقة هوية المحامي التي تصدرها وزارة العدل. ويواجه اللاحم جلسة تأديبية في وزارة العدل في ٥ ديسمبر/كانون الأول، حيث يمكن أن تتضمن العقوبات الإيقاف عن العمل لمدة ثلاثة أعوام والايقاف من مهنة المحاماة. المعروف أن اللاحم محامي سعودي معروف بتولي قضايا حقوق الإنسان، وكان قد خطط في وقت مبكر من هذا العام لرفع قضية ضد وزارة العدل لفشلها في توفير نسخة له من نص الحكم ضد موكلته بحيث يتسنى له إعداد النقض في الحكم. وعلى الرغم من مثوله في المحكمة والوزارة مرات كثيرة، فلم يحصل على نسخة من ملف القضية أو من الحكم. وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: (يظهر من قرار منع محامي ضحية اغتصاب من الاطلاع على القضية ضعف احترام السلطات السعودية لمهنة المحاماة وللقانون بشكل عام).

ورأى بيان المنظمة أنه (لا يوجد حالياً سيادة القانون في السعودية، التي لا يوجد بها قانون جنائي مكتوب. ولا يتبع القضاة قواعد إجرائية معينة ويصدرون الأحكام التعسفية التي تتفاوت إلى حد كبير فيما بينها. وكثيراً ما يتجاهل القضاة إصدار الأحكام كتابياً، حتى في القضايا التي يُحكم فيها بالإعدام. وأحياناً ما ينكر القضاة على الأفراد حقهم في التمثيل من قبل محامي. وفي مايو/أيار ٢٠٠٦ طرد قاضي في جدة محامياً من قاعته وكان يترافع في قضية مدنية، وهذا على أساس من انتمائه إلى الطائفة الإسماعيلية. وما زالت المحاكمات ممنوعة على العامة).

أتبعت هيومن رايتس ووتش بيانها هذا ببيان آخر صدر في ٢٩ نوفمبر الماضي، انتقدت فيه وزارة العدل السعودية وقاضي المحكمة ورأت ضرورة منع قاضي التمييز لأنه غير محايد. كما انتقدت تسريب ملف القضية الى موقع سلفي، في حين أن محامي الضحية لم يستطع الحصول عليه ليدافع عن الضحية. وجاء في البيان الجديد هذا:

رداً على الاستنكار الدولي للقضية نشرت وزارة العدل بيانين صحفيين على موقعها الإلكتروني في ٢٠ و٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧، زاعمة في البيانين أن ضحية الاغتصاب اعترفت بالتورط في أعمال مُحرمة وأنها خلعت ثيابها في السيارة قبل الاغتصاب. وجاء في البيان الثاني أن (السبب الرئيسي في حصول «الاغتصاب» هي المرأة والشخص المصاحب لها حيث عرضا نفسيهما لهذه الجريمة النكراء، وتسببا في وقوعها لمخالفتهما أحكام الشرع المطهر). وأعربت الوزارة عن أسفها لدفاع الإعلام الذي (في غير محله) عن المرأة. وظهر متحدث باسم وزارة العدل أيضاً على شاشة التلفزيون يلومها على الهجوم ويلمح بقوة إلى أنها تورطت في حادث زنا. وقالت الباحثة فريدة ضيف: (كان رد وزارة العدل على الانتقاد الموجه إليها جراء حُكمها غير العادل رداً مروعاً، في البداية حاولوا إسكات المرأة، ثم يحاولون الآن تشويه صورتها أمام الرأي العام السعودي).

وأشار البيان الى أنه في ٢٧ نوفمبر الماضي نشرت صحيفة عكاظ حواراً مع القاضي إبراهيم بن صالح الخضيري قاضي محكمة تمييز الرياض، وهي المحكمة التي ستنظر الطعن الذي قالت المرأة السعودية إنها تعتزم التقدم به. وإنه على ضوء تصريحه للصحيفة، فيجب ألا يُسمح للقاضي الخضيري بترأس أية مداولات في القضية. فمثل هذه التصريحات من قبل القضاة بعيداً عن المحكمة تقوض من حيادهم ومن قدرة الضحية على أن تحظى بجلسات محاكمة عادلة.

كما أشار البيان الى أنه في ٢٤ نوفمبر نشر أحد المشاركين بموقع إلكتروني سعودية هو (www.alsaha.com) ما يبدو أنه أجزاء من الحكم الأولي الصادر في أكتوبر ٢٠٠٦ وهو مكتوب بأسلوب يشبه كثيراً بيان وزارة العدل في ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧. ولم تتلق المرأة أو محاميها قط الحكم الأولي أو حُكم ١٤ نوفمبر، على الرغم من المحاولات المتكررة للحصول عليه. وكتب المشارك بالموقع الإلكتروني أن أحد القضاة في محكمة القطيف العامة هو مصدر معلوماته. وقال المحامي اللاحم إن بيان وزارة العدل، والحكم على ما يبدو، جاءا استناداً إلى أقوال أدلى بها المغتصبون للتقليل من فداحة قضيتهم.

وجوه حجازية

عبدالله دحلان
(١٢٨٨هـ - ١٣٦٣هـ)

عبدالله بن صدقة بن زيني دحلان الشافعي المكي. عالم فلكي، ولد بمكة المكرمة ونشأ بها وحفظ القرآن الكريم وكثيرا من المتون في عدة فنون. وطلب العلم فقرأ على علماء عصره من علماء المسجد الحرام، منهم خاله السيد عمر شطا، وخاله السيد بكري شطا، والشيخ عابد مفتي المالكية، ولازمه وقرأ عليه كثيراً. كما لازم أيضاً ملازمة تامة الشيخ محمد بن يوسف خياط، وقرأ عليه في عدة فنون، وأخذ عنه علم الفلك ودرّس بالمدرسة الصولتية، وعُيّن إماماً بالمسجد الحرام ورئيساً لعين زبيدة، ومفتشاً لدوائر الحكومة بمكة المكرمة الى جانب تدريسه بالمسجد الحرام. توفي رحمه الله بأندونيسيا.

له: إرشاد ذوي الأحكام الى واجب القضاة والحكام؛ زبدة السيرة النبوية (في ثلاثة أجزاء)؛ تحفة الطلاب في قواعد الإعراب؛ خلاصة الترياق من سموم الشقاق؛ مفتاح القراءة ودليله(١).

عثمان الراضي
(١٢٦٠هـ - ١٣٣١هـ)

عثمان بن محمد بن أبي بكر بن محمد الراضي. أديب الديار الحجازية وشاعرها في عصره. ولد بمكة المركمة ونشأ بها، وطلب العلم. لازم السيد أحمد دحلان وجدّ في طلب العلم حتى انخرط في سلك المدرسين والأئمة بالمسجد الحرام. كانت له قيمة سياسية واجتماعية، وكان شخصاً جوالا أكثر من رحلاته في بلاد الإسلام من الآستانة الى أندونيسيا والهند فالصين واليابان ومصر وسوريا. قيل أنه كان شديد النفور من الخرافات الرائجة، ومناصراً لآراء الإمام محمد عبده ومحمد رشيد رضا على قلة من ينتصر لهما في بيئته. وكان ميالا الى الأدب من صغره، فمازال يطالع كتب الأدب ودواوينه حتى بلغ من ذلك الغاية، واصبح من كبار الأدباء والشعراء. توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: الأنوار المحمدية، شرح البديعية؛ نقد الرحلة الحجازية للبتوني(٢).

عبدالستار الدهلوي
(١٢٨٦هـ - ١٣٥٥هـ)

عبدالستار بن عبد الوهاب، أبو الفيض وأبو الإسعاد الدهلوي، من العلماء الأفاضل، المحدث المؤرخ والمدرّس بالمسجد الحرام. ولد بمكة المكرمة وحفظ القرآن الكريم وطلب العلم، فقرأ بالمدرسة الصولتية وأخذ عن شيوخها ومنها تخرج، ثم لازم حلقات دروس المسجد الحرام وأخذ عنهم: منهم الشيخ عباس بن صديق مفتي مكة المكرمة، أخذ عنه في التفسير والحديث والفقه وغير ذلك، وأجازه في رواية الحديث، وأخذ عن كثير من علماء مكة المكرمة وعلماء المدينة المنورة والقادمين من الآفاق وهم: السيد أحمد دحلان، والشيخ عبدالرحمن سراج، والشيخ أحمد أبو الخير مرداد، والشيخ محمد حسب الله، والسيد حسين الحبشي، والشيخ محمد أنصاري السهارنفوري، والشيخ عبد الحق الإله أبادي، والشيخ صالح بن عبدالله السناري، والسيد صالح الزواوي، والشيخ عبدالجيل برادة، والشيخ محمد علي ظاهر الوتري المدني، والشيخ فالح الظاهري، والشيخ محمد القاوقجي، والشيخ أحمد بن اسماعيل البرزنجي، والشيخ عثمان الداغستاني، والسيد محمد بن جعفر الكتاني، وابنه السيد عبد الحي الكتاني وغيرهم.

درّس بالمسجد الحرام وكانت حلقة درسه عند باب المحكمة الشرعية بعد صلاة العصر، وكان يدرّس في خلوته برباط الداودية، وكانت دروسه في الحديث والتفسير ومصطلح الحديث، وأخذ عنه عدد من طلاب العلم منهم: الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، مدير مكتبة الحرم المكي الشريف، والشيخ عمر عبد الجبار، والشيخ زكريا بيلا، المدرس بالمسجد الحرام رحمهم الله تعالى.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة، وخلّف آثاراً من مؤلفاته الخطية تشهد له بغزارة العلم وسعة الإطلاع في الحديث ومصطلحاته وأسانيده والتاريخ والتراجم، وكانت هذه المؤلفات ضمن مكتبته التي ضمت الى مكتبة الحرم المكي الشريف.

مؤلفاته: السلسال الرحيق، أو نور الأمة بتخريج كشف الغمة (٦ مجلدات)، فيض الملك المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والرابع عشر على التوالي؛ أزهار البستان الطيبة النشر في ذكريات أعيان كل عصر؛ ما قاله الأساطين؛ السلسلة الذهبية في الشجرة الحجبية؛ نزهة الأنظار والفكر فيما مضى من الحوادث والعبر؛ نثر المآثر فيمن أدركت من الأكابر؛ أعذب الموارد في برنامج كتب الأسانيد عدة المسلسلات؛ النجمة الزاهرة في أفاضل المائة العاشرة؛ سرد النقول في تراجم الفحول؛ مقدمة في النسب؛ تحفة الأحباب في بيان اتصال الأنساب؛ الإنصاف في حكم الإعتكاف(٣).

---

(١) مرداد أبو الخير، عبدالله. مختصر نشر النور والزهر، ص ٢٩٤؛ وعبد الجبار. عمر، سير وتراجم، ص ٢٠٨؛ وغازي عبد الله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص ٤٨.

(٢) الزركلي، خير الدين، الأعلام، جـ٤، ص ٣٧٨. ما رأيت وما سمعت، ص ١٥٣. والغزاوي، أحمد بن إبراهيم، شذرات الذهب، ص ٣٩٣؛ والحامد، عبدالله، الشعر في الجزيرة العربية خلال قرنين، ص٣٩١؛ والأنصاري، عبدالقدوس. عثمان الراضي، المنهل جـ١٧، ص ٥٩٨؛ والبلادي، عاتق، هدير الحمام في تاريخ البلد الحرام، تراجم شعراء مكة على مر العصور، جـ٣، ص ٨٠٦-٨١٣.

(٣) غازي عبدالله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص٤. وعبد الجبار، عمر، سير وتراجم، ص ١٩٦. وأبو سليمان، محمود بن سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٣٠٣. والفاداني، محمد ياسين، قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ٢، ص ٣١٣. وابن سلم، أحمد سعيد، موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين، جـ١، ص ٣٦٥. وانظر ايضاً معجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ص ٥٨.

أردية الطهر والعفاف الوهابية

لا يعقل أن لا يرى الوهابيون، ما يراه غيرهم من المواطنين، من فساد آل سعود، في مسلكهم الشخصي والسياسي.
قبل عصر القنوات الفضائية والإنترنت، كنّا نعتقد أن رجال المؤسسة الدينية الرسمية الوهابية، جاهلون بما يفعله آل سعود، وكما اعتقد ـ خطأ ـ جهيمان حين كتب بأن آل سعود يضللون المفتي، ولا يختارون إلا الأعمى حتى لا يرى (مخازيهم)، وأن آل سعود حين يلتقون بالمفتي وغيره من المشايخ يكثرون من العطور التقليدية، ويقبلون ناصية المفتي، وينادونه بـ (شيخنا) وغير ذلك، حتى لا يفكر في المساوئ التي سمعوها عنهم، كما يقول جهيمان.
كما اعتقد جهيمان خطأ بأن أكثر المشايخ مداهنين، وبعضهم لا يرى ما يجري، فإن الحكم على هؤلاء اليوم أسهل من الأمس، فهم يرون ويسمعون ومع ذلك يشرعنون الفساد والظلم، ويدافعون عن آل سعود مهما عظمت جرائرهم.
كنا نعتقد بأن ما ينشر عن آل سعود في الخارج لا يصل الى الوهابيين. لم يروا صور فهد وهو يسكر، ولم يروه وهو يلبس الصليب على شاشة التلفزيون! الرسمي، ولم يسمعوا عن سرقات الأمراء وخساراتهم الملايين على طاولات القمر. لم يسمعوا عن تعدياتهم على أموال الناس وأعراضهم، لم يقرأوا ما تقشعر منه الأبدان من أفعالهم، ولا من سياساتهم.. لم يعرفوا حجم ارتباط آل سعود بالغرب، ولا تفريطهم بثروات النفط، ولا بالرشاوى التي يقدمونها، ولم يسمعوا يوماً عن القوات الغربية المرابطة في السعودية، ولم يصدقوا ما يذاع وينشر عن سياساتهم التي يندى لها الجبين تجاه العديد من القضايا العربية والإسلامية.
هذا التبرير كان يمكن أن يصدق جزئياً قبل عصر الإنترنت والفضائيات وانفتاح العالم على بعضه.
اليوم كيف لا يرى الوهابيون ما يفعله آل سعود؟
كيف يرون العود في عين الآخر، ولا يرون الجذع في عين آل سعود؟!
كيف يرون حزب الله عميلاً لاسرائيل، وحماس عميلة لإيران، في حين لا يقرأون عن العلاقات التي نسجها بندر مع أولمرت؟!
كيف ينثرون آيات التمجيد لآل سعود الذين قدموا مبادرة فهد في فاس، ومبادرة عبدالله التي تطبع العلاقة مع اسرائيل، ويرون في سوريا دولة تفرط بالحقوق العربية؟!
كيف يرون الطائفية في العراق وايران ولبنان، ولا يرونها في ديارهم؟!
كيف اكتشفوا علاقات ايران باليهود والصليبيين الأميركيين للإضرار بالمسلمين، ولم يكتشفوها في علاقة آل سعود بالأميركيين والغربيين وهي أقوى وأوثق وأقرب وأعمق تاريخياً؟
كيف يصبح عدو الوهابية عميلاً لأعداء الإسلام من (يهود ونصارى حسب قولهم) ولا ينظرون الى تلك الصلة الحميمة بين أولئك الأعداء وآل سعود، وحلفاء آل سعود كملك الأردن ورئيس مصر؟
كيف قبلوا أن يبرروا قمع حماس وحصار غزة، في حين أن البديل بالنسبة لهم شخص مثل محمود عباس كان الى الأمس القريب ينعته الوهابيون بأنه (ماسوني، بهائي، علماني، كافر)؟
يتحدث الوهابيون عن فساد في هذه الجهة وتلك، ولكنهم لا ينطقون ببنت شفة عن الفساد المحلي، فساد الدولة وفساد الأمراء.
ويعيب الوهابيون على العالم دينهم، ورؤاهم الدينية، ولا ينظرون الى منتجهم التكفيري.
وكل قيادات الكون فاسدة وغير شرعية، اللهم إلا قيادة آل سعود.. لماذا؟ وبماذا يختلف هؤلاء عن حكام أية دولة خليجية؟ إنهم أكثر فساداً من أي قيادة عربية.. لا توجد طبقة حاكمة فاسدة مثل الطبقة الحاكمة في السعودية، فكيف يراها الوهابيون أنها أصلح القيادات؟!
يستطيع الوهابيون أن ينتقدوا أية مسؤول، لكنهم لا يقتربون من أي أمير، إذ ما أن يذكر أحدهم إلا ودعوا له بطول العمر، وعددوا محاسنه وصفاته، وخدماته للإسلام!
بالمختصر المفيد..
الوهابيون يرون ما نرى ويراه العالم. لم يعد بينهم وبين المعلومة حجاب. إن ما يسمعونه في داخل المملكة ومن المواطنين أنفسهم يكفي مبرراً لأن يشهروا السلاح الذي شهروه على من لم يقم بمعشار ما قام به آل سعود.
كل الحكاية أن الوهابيين لا يحتكمون الى معايير دينية في حبهم وبغضهم، في ولائهم وعدائهم. إنهم لا يحتكمون الى معايير علمية ولا تنقصهم المعلومات ولكنهم حين يدافعون عن آل سعود فإنما يدافعون عن مصالحهم الخاصة الضيقة.
لهذا اصبحت الوهابية رديفاً للإستبداد، رداءً يتغطى به كل فاسد ومنحرف وعميل.
هذه هي الحقيقة، وعلى الوهابيين أن يبرروا صمتهم عن آل سعود، وأن لا يستنزلوا الآيات والأحاديث على كل الناس عدا آل سعود. وعليهم أن لا يأتوا بالبراهين التي تبرر جبنهم وخنوعهم وتقديمهم لمصالحهم على ما يزعمون أنه دينهم.
ففساد آل سعود لا يمكن أن تغطيه كل أردية الطهر والعفاف الوهابية.



الحجازعلى الانترنت http://www.alhejazi.net



أزياء حجازية: (الوشاح) قطعة جلد عريضة ترصع بالجوهر، تشده المرأة بين عاتقها وكشحها.